



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

سياسة الاستيطان الإسرائيلي 1967-2006
الخليل نموذجاً (دراسة حالة)

عبد الرحمن عبد العزيز القيق

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين
1431هـ - 2010م

سياسة الاستيطان الإسرائيلي 1967-2006
الخليل نموذجاً (دراسة حالة)

إعداد:

عبد الرحمن عبد العزيز الفيق

بكالوريوس إدارة أعمال - جامعة النجاح الوطنية - فلسطين

إشراف د: محمود محارب

قدمت هذا الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في معهد الدراسات الإقليمية -
برنامج الدراسات الإسرائيلية - جامعة القدس

1431هـ - 2010م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد الدراسات الاقليمية

إجازة رسالة

سياسة الاستيطان الإسرائيلي 1967-2006
الخليل نموذجاً (دراسة حالة)

إعداد: عبد الرحمن عبد العزيز القيق
الرقم الجامعي: (205202201)

المشرف الرئيس: د. محمود محارب

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: / / 2009 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

- | | |
|--------------------------------------|----------------|
| 1 رئيس لجنة المناقشة: د. محمود محارب | التوقيع: |
| 2 ممتحنا داخليا : د. أحمد فارس عودة | التوقيع: |
| 3 ممتحنا خارجيا : د. نديم ابسيس | التوقيع: |

القدس - فلسطين

1430هـ - 2009م

الإهداء

إلى روح أخي الشهيد عبد الرحيم وكل الشهداء الذين عاهدوا الله.

إلى روح والدي الطاهرة الذي انتظرته طويلاً وأنا خلف القضبان وشاء القدر أن لا أراه.

إلى روح والدتي طيب الله ثراها على ما بذلته من كد وتعب وجهد وتحملها مسؤولية إعالتنا.

إلى ابنتي أسيل التي قامت بمساعدتي في طباعة وإنجاز هذا العمل.

إلى زوجتي وأبنائي حسام وعزام و وسام الذين تحملوا أعباء هذا العمل المتواضع.

إلى كل الشرفاء في وطننا الحبيب.

إلى المهتمين بالبحث العلمي نقدم لكم هذا الإنجاز المتواضع مع عظيم الشكر والمحبة.

عبد الرحمن عبد العزيز القيق

إقرار:

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:

عبد الرحمن عبد العزيز القيق

التاريخ: / / 2010م

شكر وعرّفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

أحمد الله سبحانه وتعالى الذي رعاني على إتمام هذا البحث.

ويسعدني أن أقدم شكري إلى الدكتور محمود محارب المشرف الرئيس على هذه الرسالة، لما قدمه من مساعدة وتوجيهات لإنجاز هذه الدراسة.

كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الأساتذة الأفاضل في معهد الدراسات الإسرائيلية- كلية الدراسات العليا على ما بذلوه من جهد وعطاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الأخوة الذين ساعدوني في إعداد هذه الدراسة وأخص بالذكر: قسم نظم المعلومات الجغرافية في بلدية الخليل، و الدكتور سلمان التلاحمة، والدكتور يوسف عمرو، و الدكتور كامل كتلو، والأستاذ طارق التلاحمة، والأستاذ عبد الهادي حنتش و والمهندس إبراهيم القزقي.

كما و أتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة الأساتذة الأفاضل كل بإسمه ولقبه.

الباحث

عبد الرحمن عبد العزيز القيق

ملخص الدراسة

أجريت هذه الدراسة في النصف الثاني من العام 2007، وقد اقتصرَت هذه الدراسة على المستوطنات والبيور الاستيطانية في محافظة الخليل، والتي بلغ عددها (22) مستوطنة قائمة، و(30) بؤرة استيطانية منتشرة على كافة أراضي المحافظة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على سياسة إسرائيل الاستيطانية في الأراضي المحتلة، ومعرفة الواقع الاستيطاني للمستوطنات والبيور الاستيطانية في مدينة الخليل والمحافظة، وكذلك معرفة الخلفية الفكرية لأفكار وآراء المفكرين الصهاينة الأوائل حول الاستيطان والهجرة إلى فلسطين، إضافةً إلى ذلك معرفة دوافع وأهداف سياسة إسرائيل الاستيطانية في الأراضي المحتلة، وموقف حزبي "المعراخ" و"الليكود" من الاستيطان، والنقاشات الإسرائيلية الداخلية حول الاستيطان في منطقة الخليل، وكيف بدأ الاستيطان في الخليل.

تنبثق أهمية هذه الدراسة لأنها تسلط الضوء على حجم الاستيطان في محافظة الخليل، وعلى أهداف إسرائيل الاستيطانية في مدينة الخليل، ورعاية المجتمع الإسرائيلي للاستيطان حكومةً وأحزاباً وشعباً.

اعتمد الباحث في منهجية الدراسة المنهج الوصفي التاريخي والمنهج التحليلي، وذلك بالرجوع للعديد من المصادر، إضافةً إلى ذلك استشار الباحث أبرز خبير في مجال الأراضي في محافظة الخليل، واستعرضت الدراسة المستوطنات القائمة في منطقة الخليل، وفق عدد من المتغيرات وهي: سنوات التأسيس، المواقع الجغرافية، عدد سكان المستوطنات، نوع المستوطنات، الجهات التي أشرفت على إقامة المستوطنات، تحليل هذه المتغيرات.

وعلاوةً على ذلك تتضمن الدراسة خلفية إقامة البيور الاستيطانية والتعريف بها، وأسباب ودوافع إقامة هذه البيور في الأراضي المحتلة، وإعطاء صورة مختصرة عن كل بؤرة استيطانية، وظروف إقامة البيور الاستيطانية في داخل مدينة الخليل والمحافظة، والمحاولات الجارية من قبل سلطات الاحتلال لتحويل المدينة ومن ثم ضمها.

احتوت الدراسة أيضاً على تأثير اتفاقية "أوسلو" على محافظة الخليل، من حيث: زيادة حجم المستوطنات والبؤر الاستيطانية، وخلفية توقيع اتفاق "الخليل"، وتقسيم مدينة الخليل إلى منطقتين منطقة H1 ومنطقة H2، وآثار هذه الاتفاقية على سكان محافظة الخليل، إضافة إلى بعثة التواجد الدولي المؤقت في الخليل، وتأثير احتلال الجيش الإسرائيلي لمنطقة H1، وأثر اتفاقية "أوسلو" على تزايد النشاطات الاستيطانية.

شملت الدراسة أيضاً التعرف على حجم الأراضي المصادرة في محافظة الخليل، وتأثير تواجد البؤر الاستيطانية في مدينة الخليل على الأنشطة التجارية ومحاولات تهجير سكان البلدة القديمة، وكذلك تضمنت الدراسة آثار الاستيطان على مجمل حياة السكان في محافظة الخليل، سواء كان اقتصادياً أو اجتماعياً، أو تعليمياً، أو سكانياً، أو نفسياً، وآثار هذا التواجد الاستيطاني على الوضع الديمغرافي في البلدة القديمة، والمحاولات المستمرة لتهجير سكانها وبضغوط من قبل الجيش والمستوطنين، كما شملت الدراسة أيضاً على عرض وتحليل نموذج إحصائي عن ممارسات المستوطنين ضد السكان الفلسطينيين في محافظة الخليل.

واستناداً إلى نتائج الدراسة، قام الباحث بإدراج عدد من التوصيات ومن أهمها: التأثيرات السلبية لاتفاقية أوسلو عام 1995م، الموقعة بين م.ت.ف وإسرائيل على زيادة وتيرة الاستيطان في المحافظة. حيث ساهمت تلك الاتفاقية في تقسيم المدينة وعزل البلدة القديمة عن باقي أحياء المدينة. مما ساهم في تعزيز تواجد المستوطنين فيها، وإحكام السيطرة الأمنية والعسكرية عليها، وإضفاء الشرعية على الاستيطان، وقد انعكس هذا سلباً على حياة المواطنين.

The Israeli settlement policy 1967 – 2006 Hebron Model

Case Study

Abstract

This study had carefully been carried out in the second half of the year 2007. The study is, also, restricted to the settlements and settlements sites in Hebron governorate.

These settlements reached to twenty two established settlements and thirty-located settlements that are spread out on all of the governorate lands.

This research aims at the a acquaintance of Israeli settlement policy in the occupied territories at the acquaintance of the reality of the settlements and the settlement sites in Hebron itself and in the whole of the governorate. Also, the study aims at the acquaintance of the thinking background of the thoughts and opinions of the earlier Zionist thinkers regarding the settlements, occupation and emigration to Palestine. In addition to this, the research aims at knowing the motives, goals of Israeli policy concerning the settlements in the occupied territories. Moreover, the researcher aims at knowing the points of view of each of the licode and Mi'rakh's confederacies as regards the settlements. Besides, the study aims at discussing the interior Israeli points of view and other discussions towards settlements in Hebron area, and how the settlements took place in Hebron.

This study is proceeding from the fact of its impotence because it has been shedding light on the big volume of the settlements in Hebron governorate, and on the aims of Israeli settlers in Hebron itself.

This behavior, on the Israeli part, gives rise to a surprising question, namely who does the Israeli community agree to handle such an aggression on Palestinian land. Not only Israeli community but also people of Israel along with the members of the government and other various parties.

The researcher intended, all through his study, on both the historical-descriptive and analytic curricula.

He also used several resources. The researcher consulted the most prominent expert in the areas' field in Hebron district. The study also presented the established settlements in Hebron area in accordance with a number of variables such as: years of foundation, geographical sites, the number of settlers, the type of settlements and the financial donators, in addition to the contractors who had taken care of the establishment of these settlements.

Also, an analytic statistics has been done for these variables.

The research had also handled the circumstances of establishing these settlements and settlement sitey and had given a brief image about each settlements site in both Hebron town and the whole governorate. Finally, the

study discussed the dangerous Israeli intentions of the instant attempts of changing the city to a Jewish one and annexing it.

One the other hand, the study included Auslo agreement and its effects on Hebron governorate as regards;

- 1) The increasing number of settlements.
- 2) The increasing number of settlements sites.
- 3) The effect of Hebron-signed agreement.
- 4) Hebron's division into two area H1 and H2.
- 5) The direct influence of this agreement on the inhabitants of Hebron.
- 6) The fatal influence of the occupying Israeli army of H1.
- 7) The retroactive influence of Auslo agreement on the increasing number of settlements activities.

This study, also, comprised the acquaintance of the confiscated land in Hebron area and the bad effects of the settlement sites on the trade activities and the very attempts of evacuating the Palestinians from the old city of Hebron. Moreover, the study included the settlement effects on the over- all life of the Palestinians who are dwelling Hebron governorate from various aspects: economically, socially, academic, and even psychological. This type of effect overwhelmed the demographical situation such as people's health, birth, death, marriage etc. of the old city.

The study ,also, included an analytic and presentation of a statistical model about the Jewish settlers implementations against the Palestinian inhabitants in Hebron governorate.

According to the study results, the researcher listed a number of recommendations which include the negative effects of Oslo Agreement in 1995 assigned by the Plo and Israel which enhanced the settlement presence in the governate. That agreement contributed to the city's division and to the isolation of the old city from the other parts. This action had reinforced the settlers' presence in the region and strictly tightened its military and security dominance. In addition to legalise the settlement phenomenon which negatively affected the people's daily life.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومبرراتها وأهدافها

تمهيد:

يشمل هذا الفصل تعريف مدينة الخليل تاريخياً، وأثر حرب 1948 على أراضي محافظة الخليل، وكذلك سياسة إسرائيل الاستيطانية بعد حرب عام 1967 في الأراضي المحتلة وفق مراحل زمنية. يضم هذا الفصل أيضاً مشكلة الدراسة، أهداف الدراسة، أسئلة الدراسة، فرضيات الدراسة، أهمية الدراسة، حدود الدراسة، والمنهج المستخدم للوصول إلى نتائج الدراسة، مع الأخذ بعين الاعتبار احتوائه لفصول الدراسة وعناوينها.

1.1 مقدمة

يُعد قضاء الخليل ما قبل عام 1948، احد الأفضية الثلاثة التي تشكل لواء القدس، حيث بلغت مساحته (2076) كم²، وهو يعتبر أكبر الأفضية في فلسطين بعد قضاء بئر السبع. (جبارة، فلاح، الننتشة، وبيضون، 1987 ص11)

ويعود تاريخ مدينة الخليل إلى أكثر من ستة آلاف عام، وتعتبر من أقدم المدن في العالم، حيث سكنها أجدادنا الكنعانيون ضمن الهجرات السامية الأولى من الجزيرة العربية. وقد سكنت المدينة أربع قبائل، وسميت (قرية أربع) نسبة إلى القبائل السامية الأربع التي استقرت فيها. وقد توافقت هذه القبائل فيما بينها على شكل اتحاد سمي (حبرون) وهو اسم كنعاني معناه المملكة المتحدة، وتأتي أطماع اليهود في مدينة الخليل على خلفية دينية وتاريخية متخذين أسماء العرب الكنعانيين حجة لهم، وقد أوضحت حفريات الباحث الأمريكي "فيليب هاموند" عام 1963 أن العرب المسلمين

عاشوا في المدينة قبل الإسلام وبعده، ما يعني دحض الادعاءات الصهيونية حول عروبة المدينة تاريخياً. (عمرو، 1987)

أثرت حرب 1948 م تأثيراً مباشراً على قضاء الخليل، حيث تم ضم جزء كبير من أراضيها التي احتلت عام 1948. وقد شملت المناطق التي احتلت وتم ضمها (16) قرية عربية فلسطينية تقع في الجهة الجنوبية الغربية للقضاء، وكان نتيجة ذلك تشريد السكان وترحيلهم وتشيتتهم في مناطق مختلفة داخل الوطن وخارجه، وإضافة إلى ذلك تم اقتطاع أجزاء من أراضي عشر قرى فلسطينية أخرى تابعة للقضاء وبنسب مختلفة، وتم ضمها إلى حدود عام 1948، بينما بقيت هذه القرى في داخل حدود الضفة الغربية، والملحق رقم (1.1) يوضح ذلك. (جبارة، فلاح، الننتشة، وبيزون، 1987).

نشطت حركة الاستيطان الإسرائيلي بعد احتلال عام 1967 بوتيرة متسارعة، فقد أنشئت عشرات المستوطنات في الأراضي المحتلة من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، فالاحتلال الإسرائيلي له معتقداته وأفكاره من خلال دعمه المتواصل لحركة الاستيطان في الأراضي المحتلة؛ لذلك فإن الاستيطان حقق نجاحات على المستويات الجغرافية والسياسية، فعشرات المستوطنات انتشرت في كافة أراضي الضفة الغربية المحتلة، وتركزت هذه المستوطنات في ضواحي القدس وفي أعالي قمم الجبال والتلال والمنحدرات الشرقية والغربية، حيث تم إقامة العديد من المستوطنات والبؤر الاستيطانية في مدينة الخليل وغور الأردن وباقي أراضي الضفة الغربية. (الدار وزرطال، 2006)

عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على تغيير الحقائق على الأرض ولم تتوقف حتى هذه اللحظة، وذلك ضمن مخطط استراتيجي مدروس يهدف إلى تقطيع أوصال الوطن بواسطة المستوطنات المنتشرة في الأراضي المحتلة وصولاً إلى بناء مجتمع إسرائيلي فيها والعمل أيضاً على تهويد مدينة القدس والخليل، ولمزيد من المعلومات يمكن ملاحظة المراحل الاستيطانية على النحو التالي:

1.1.1 المرحلة الأولى 1967- 1976 :

مرحلة "حزب العمل" في السلطة، في هذه المرحلة كانت تؤسس المستوطنات بصورة كيفية وانتقائية وتركزت المستوطنات خلال هذه الفترة في القدس والخليل وغور الأردن بتوجيه من خطة "ألون".

2.1.1 المرحلة الثانية 1977-1984:

شهدت هذه المرحلة صعود "حزب الليكود" إلى السلطة وتقوية نفوذ حركة "غوش ايمونيم"، فقد تم التوسع في الأبنية عمودياً بناءً على خطط ومشاريع استيطانية، مثل خطة "متتياهو دروبلس"، وخطة "غوش ايمونيم" ولم يعد الاستيطان مقتصرًا على "خطة ألون" وإنما اتجه نحو مراكز الضفة الفلسطينية في محاولة من "الليكود" خلط واقع ديمقراطي يمنع الانسحاب في المستقبل.

3.1.1 المرحلة الثالثة 1985-1990:

تصاعدت عمليات الاستيطان خلال هذه المرحلة بشكل كبير دون الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد القانونية أو الجغرافية.

4.1.1 المرحلة الرابعة 1991-2006:

خلال هذه المرحلة ونتيجة عقد إسرائيل اتفاقيات سلام مع منظمة التحرير الفلسطينية والضغط الدولية تقلص التوسع الاستيطاني نسبياً، لكن بالمقابل ازداد عدد سكان المستوطنات منذ عام 1972 حتى عام 2004، فقد بلغ عدد سكانها (256,186) مستوطن، في حين بلغ عدد المستوطنات (165) مستوطنة منذ عام 1967 حتى عام 2004. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004)

وقد أصدرت الحكومة الإسرائيلية (1184) رخصة بناء للمستوطنين في الأراضي المحتلة، منها: (529) رخصة في منطقة القدس. وفي العام نفسه زاد أيضاً عدد المستوطنين في الأراضي المحتلة بنسبة 12% مقابل 1,7% معدل النمو السكاني السنوي في إسرائيل. (الدار، وزرطال، 2006)

اتخذت الحركة الصهيونية الاستيطان كمنهاج عمل منذ نشأتها وخاصةً في مدينة الخليل، وحاولت إيجاد التبريرات الوهمية المستوحاة من "حاخامات اليهود"، معتقدين أن لهم "حقاً الهياً وتاريخياً" بالاستيطان في فلسطين عامة ومدينة الخليل خاصة، لذلك يندرج الاستيطان في مدينة الخليل تحت عنوان "الاستيطان الديني" فهو حلم صهيوني على أرض الواقع، ويعبر عن "الصلة أو الرابطة بين

اليهودي وأرض الميعاد" حسب تعبيرهم، إضافة إلى ذلك يحاول المستوطنون إيجاد وقائع على الأرض سعياً وراء تحقيق هدف سياسي اعتقاداً منهم أنه لا يمكن المساس بهم. (عمرو، 1987)

بلغ عدد المستوطنات القائمة في مدينة الخليل بنهاية عام 2004 حسب التقرير الإحصائي السنوي لمركز الإحصاء الفلسطيني (19) مستوطنة منها (18) مستوطنة قائمة تابعة لمجلس "يشع" ومستعمرة واحدة تم ضمها إلى إسرائيل. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004)

أوضح مركز الدفاع عن الأراضي في عام 2006، أن عدد المستوطنات في الخليل بلغ (22) مستوطنة و(30) بؤرة استيطانية منتشرة في كافة أراضي المحافظة، منها: ثلاث مستوطنات موجودة على أراضي مدينة الخليل، وسبع بؤر استيطانية موجودة داخل مدينة الخليل ومحيطها. (عبد الهادي حنتش، آذار 2008، اتصال شخصي)

نشرت "حركة السلام الآن" نشرة موثقة بالخرائط والصور الجوية، في تقرير أكتوبر عام 2006م، أوضحت فيه أن عدد المستوطنات الإسرائيلية في محافظة الخليل بلغ (17) مستوطنة إضافة إلى (26) بؤرة استيطانية. (Peace Now, (2006- B)

وتضم محافظة الخليل (18) قرية رئيسية موزعة على كافة أراضي المحافظة إضافة إلى عدد من الخرب والقرى الصغيرة، والتي بلغ عددها حوالي (75) قرية وخربة، كذلك يوجد فيها تجمعان للبدو ومخيمات وهما: مخيم الفوار ومخيم العروب. (مسودة والقيق، 2006)

بدأ النشاط الاستيطاني في الخليل في 13 نيسان عام 1968 تحت شعار "تجديد الاستيطان اليهودي في الخليل" بزعامة الحاخام "موشيه ليفنغر"، عندما نزل هو وجماعته البالغ عددهم (60) رجلاً وامرأة واحدة في فندق النهر الخالد بالخليل، ورفضوا الخروج منه إلا بعد إقامة مستوطنة لهم، وبالنهاية توصلوا الى اتفاق مع الحكم العسكري بنقلهم مؤقتاً إلى مقر الحاكمية العسكرية بالخليل، وبنهاية أيلول عام 1968 أقرت الحكومة الإسرائيلية إقامة مستوطنة يهودية في مدينة الخليل والتي أطلق عليها اسم "كريات اربع". (الدار، وزرطال، 2006)

توجهت مسيرة نسائية في عام 1979 من قرى أربع إلى "مبنى الدبوياء" في مركز المدينة واحتلوه. وأصبحت الدبوياء أول بؤرة استيطانية في مدينة الخليل والتي سميت فيما بعد "ببيت هداسا". (الدار وزرطال، 2006)

وعلى ذلك فإن قضية الاستيطان هي قضية شائكة، وهي بحاجة إلى العديد من الدراسات والأبحاث، وسوف يقتصر البحث على الاستيطان في محافظة الخليل عامة مع خصوصية الحالة التي تعيشها مدينة الخليل من جراء تواجد البؤر الاستيطانية في قلب المدينة، وسوف تتضمن الدراسة الفصول التالية:

الفصل الأول: خلفية الدراسة ومبرراتها وأهدافها.

الفصل الثاني: مقدمة نظرية عن الاستيطان في الفكر الصهيوني والتواجد الاستيطاني في محافظة الخليل منذ احتلال عام 1967- حتى شهر حزيران 2006.

الفصل الثالث: البؤر الاستيطانية في محافظة ومدينة الخليل ومحاولة تهويدها.

الفصل الرابع: اتفاقية أوسلو وأثرها على الاستيطان في محافظة الخليل.

الفصل الخامس: أثر الاستيطان على جميع نواحي الحياة السكانية في المجالات الاقتصادية والتعليمية والأمنية والاجتماعية.

الفصل السادس: النتائج والتوصيات

2.1 مشكلة الدراسة

حددت مشكلة الدراسة بالتواجد الاستيطاني في محافظة الخليل عامة ومدينة الخليل خاصة، وتأثير هذا التواجد الاستيطاني على حياة السكان اقتصادياً، واجتماعياً، ونفسياً، وثقافياً. إضافة إلى ذلك التوسع الاستيطاني المتزايد على أراضي وممتلكات المواطنين في المحافظة، وذلك لأن الاستيطان هو مناهج عمل للحركة الصهيونية وإحلال المستوطنين محل السكان الأصليين في جميع الأراضي المحتلة.

3.1 أسئلة الدراسة

في ضوء ما تقدم أجابت الدراسة عن الأسئلة الآتية:

- 1- ما أهداف الاستيطان في محافظة الخليل عامة ومدينة الخليل خاصة؟
- 2- ما تأثير التواجد الاستيطاني في محافظة الخليل على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسكان المحافظة؟
- 3- ما مدى تأثير اتفاقية أوسلو على الاستيطان في محافظة الخليل عامة ومدينة الخليل خاصة؟
- 4- ما هو واقع المستوطنات في محافظة الخليل من حيث المساحة ، الموقع الجغرافي ، عدد السكان، ونوع المستوطنات؟
- 5- ما حجم مساحة الأراضي العربية المصادرة التي تم الاستيلاء عليها من قبل المستوطنين في أراضي محافظة الخليل؟

4.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- معرفة العلاقة بين الاستيطان الصهيوني في محافظة الخليل والدوافع المختلفة.
- 2- أن يتم التعرف على أثر الاستيطان الصهيوني في محافظة الخليل على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والديمغرافية.
- 3- معرفة تأثير "اتفاقية الخليل" وتأثيرها على الاستيطان الصهيوني في محافظة الخليل.
- 4- التعرف على العلاقة بين مصادرة الأراضي والتوسع الاستيطاني في المحافظة.
- 5- أن يتم التعرف على حجم مساحة الأراضي المصادرة وإقامة التجمعات الاستيطانية عليها.

5.1 فرضيات الدراسة

- للإجابة على أسئلة هذه الدراسة تم اعتماد الفرضيات التالية .
1. للاستيطان في محافظة الخليل أهداف عامة وخاصة.
 2. تأثيرات الاستيطان على السكان في محافظة الخليل من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والديمغرافية.
 3. تتباين تأثيرات "اتفاقية أوسلو" على الاستيطان في محافظة الخليل ومدينة الخليل.
 4. تنوع المستوطنات في محافظة الخليل من ناحية المسافة، الموقع الجغرافي، عدد السكان، جهات الإشراف، نوع المستوطنة.

5. تشكل مساحة الأراضي المصادرة في محافظة الخليل حوالي 75% من المساحة الإجمالية من مساحة المحافظة.

6.1 أهمية الدراسة

تعود أهمية الدراسة للأسباب التالية:

- 1- تسليط الضوء على أهداف الاستيطان في محافظة الخليل عموماً، وفي مدينة الخليل خاصة.
- 2- تشكيل قاعدة بيانات عن الاستيطان في محافظة الخليل تمكن الباحثين من الإسترشاد بها.
- 3- إبراز معاناة سكان محافظة الخليل من الاستيطان، وخاصة البؤر الاستيطانية والمستوطنات المتواجدة في قلب مدينة الخليل.
- 4- تعتبر هذه الدراسة مرجعية للأفراد والمؤسسات ذات العلاقة بحقوق الإنسان.

7.1 حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

- الحدود المكانية: محافظة الخليل.
- الحدود البشرية: سكان محافظة الخليل عامة، وسكان البلدة القديمة خاصة، وتجمعات الكتل الاستيطانية في المحافظة.
- الحدود الزمانية: خلال الفترة 1967-2006م.

8.1 محددات الدراسة

تمثلت محددات الدراسة فيما يأتي:

- المستوطنات والبؤر الاستيطانية التي أجريت عليها الدراسة تقع في أراضي محافظة الخليل بعد حرب عام 1967م.
- واجه الباحث بعض الصعوبات والتي تمثلت فيما يأتي:
- 1- تعدد المصادر الإسرائيلية في نشر المعلومات وبالتالي تناقضها.

- 2- التضليل المتعمد في نشر المعلومات عن بعض المستوطنات، و في الوقت نفسه التركيز على بؤرة استيطانية أو مستوطنة سيتم إخلاؤها لأغراض دعائية وليست ذات قيمة استراتيجية.
- 3- عدم دقة المعلومات في المصادر العربية.

9.1 المنهج

سوف يعتمد الباحث المنهج الوصفي التاريخي والمنهج التحليلي، كونهما الأنسب لمثل هذه الدراسات، فهي تقوم على جمع المعلومات وتقديم وصفاً لها ولا تكتفي بذلك وإنما تحللها أيضاً. فالبحث التاريخي يهدف إلى تفسير الأحداث والكشف عن معارف جديدة أي دراسة مسببات واتجاهات الأحداث التاريخية وعلاقتها السببية.

الفصل الثاني

مفاهيم الدراسة

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى إعطاء خلفية عن آراء وأفكار الصهاينة الأوائل، عن الاستيطان والترحيل للشعب العربي في فلسطين، كذلك يوضح دوافع الاستيطان في محافظة الخليل، إضافة إلى السياسة الحكومية والحزبية في دعم سياسة الاستيطان في منطقة الخليل، ويستعرض أيضاً السياسة الاستيطانية للأحزاب الصهيونية الكبيرة وخاصة حزبي "المعراخ" و "الليكود"، والنقاشات الإسرائيلية حول الاستيطان، ويلقى هذا الفصل الضوء على بداية الاستيطان في الخليل والمستوطنات القائمة فيها، وفق عدد من المتغيرات في جدول رقم (1.2) وتحليل الجدول إحصائياً.

1.2 أفكار صهيونية حول الاستيطان

يحتل الاستيطان أهمية قصوى في الفكر الصهيوني، فمن غير الاستيطان ما كان للحركة الصهيونية أن تحقق هدفها المركزي في إقامة دولة يهودية في فلسطين، لذلك شكل الاستيطان الأداة الرئيسية في الفكر السياسي للحركة الصهيونية، من حيث فرض سيطرتها على الأراضي ومحاولة تهويدها، مراعية في ذلك العديد من الاعتبارات الاستراتيجية والاقتصادية، في سبيل سيطرتها على الأرض، ففكرة الطرد والترحيل تعود بجذورها إلى أصل فكرة الحركة الصهيونية ومعتقداتها، فالأهداف الصهيونية لا يمكن أن تتحقق دون "تهويد فلسطين وإحلال اليهود محل سكانها العرب الفلسطينيين"، فحينما احتلت إسرائيل بقية الأراضي الفلسطينية في عام 1967، بدأت شهيتها للاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة تقوى، فهيمنت على عقلية متخذي القرار الإسرائيلي وذهنية قادة الأحزاب الصهيونية كمقدمة للتهويد، ومن ثم ضم هذه المناطق المحتلة. (محارب، مايو، 1985)

وتعود أول محاولة لبلورة استراتيجية استيطانية في فلسطين إلى "آرثر روبين" عام 1908، عندما قدم مذكرة بهذا الخصوص إلى اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية، بصفته مدير مكتب فلسطين في تلك الفترة، وقد احتوت تلك المذكرة: على الدعوة إلى زيادة عدد اليهود في فلسطين، ليصبحوا أكثرية فيها، والاستيلاء على معظم أراضيها، وطالب بأن يحصل اليهود على حكم ذاتي في الكتل الاستيطانية الكبيرة كمقدمة للحصول على الاستقلال العام في فلسطين كلها، وفي عهد الانتداب البريطاني تم بلورة استراتيجية استيطانية مفادها أن "حدود الاستيطان اليهودي هي التي تعين حدود الدولة العتيدة". (عايد، 2004)

وضعت منظمة "الهأغاناه" الصهيونية مخططاً استيطانياً شاملاً وتفصيلاً في عام 1943 تحت عنوان، "العامل الدفاعي في الاستيطان العبري"، وفي العام نفسه أرسل "موشيه سنيه" رئيس القيادة القطرية "لهأغاناه" ملخصاً للخطة إلى الهيئة التنفيذية "لوكالة اليهودية"، يوضح فيها دور الاستيطان كوسيلة للاستيلاء السياسي على فلسطين، ودعا إلى إقامة مستوطنات عبرية في وسط المراكز السياسية والاقتصادية، أو حولها، أو في المناطق الاستراتيجية التي تصلح للسيطرة العسكرية، حتى وإن كان ليس لها أهمية اقتصادية. (عايد، 2004)

تبلورت فكرة الاستيطان اليهودي في فلسطين على شكل أفكار وطروحات صهيونية في أوروبا بنهاية القرن التاسع عشر، وخارج منطقة الشرق الأوسط، وبعد ذلك انطلقت الدعوات لإستتارة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وكانت أولى الشخصيات اليهودية التي نادى بإقامة دولة يهودية في فلسطين، الحاخام "يهودا القلعي" 1798-1878م، وهو اسفراي الأصل وحاخام "زيمون" في "يوغسلافيا"، فقد دعا القلعي منذ بداية نشاطه إلى استيطان اليهود في فلسطين، ونشر كتاباً في سنة 1839 يشرح فيه آراءه. (جريس، 1987)

وقد تأثر الحاخام "كاليشر" 1795-1874، بأفكار وكتابات الحاخام "القلعي"، وأصدر كتاباً باللغة العبرية بعنوان "البحث عن صهيون" واعتبر عودة اليهود إلى "أرض الميعاد" يجب أن تتم بجهودهم الذاتية، ويرى إن هجرة اليهود إلى "أرض إسرائيل" واستيطانهم فيها، قبل أي بلد آخر، "فريضةً ينبغي على اليهودي المؤمن تأديتها". (جريس، 1987)

أما "بيرتس سمولينسكين" 1842-1885م، وهو يهودي روسي عمل في مجال الكتابة، فقد دعا إلى المحافظة على الروابط اليهودية الروحية في "المهجر"، عن طريق إقامة منظمة عالمية يهودية

تحيي في اليهود "أمل العودة إلى أرض الآباء والأجداد"، فقد اعتبر فلسطين هي الملاذ الأخير لكل اليهود "المشتتين" في العالم، فيجب توجيه الهجرة إليها والاستيطان فيها وإحياء اللغة العبرية فيها. (جريس، 1987)

أما صديقه "ليف ليلينبلوم" 1843-1910م، و هو يهودي روسي، "التحق بركب لهسكلاه" فاعتبر حل المسألة اليهودية يأتي فقط عن طريق "استيطان أرض إسرائيل"، وحسب اعتقاده أن ذلك هو العلاج الوحيد للمحافظة على الذات "ورفض الانصهار والإبادة". (جريس، 1987)

كذلك دعا المفكر اليهودي "يهودا ليف بينسكر" 1821-1891 يهود العالم إلى "البعث القومي". فكان من أوائل المفكرين اليهود الذين دعوا إلى إقامة جمعيات للهجرة والاستيطان إلى فلسطين، خاصة جمعية "أحباء صهيون" 1882م، التي انتشرت في الامبراطورية الروسية، حيث كانت التجمعات اليهودية الكبيرة. (منصور، 2005)

أما "ثيودور هرتسل" 1860-1904. مؤسس "المنظمة الصهيونية العالمية" فقد أعلن "أنه لا يعتبر المسألة اليهودية قضية اجتماعية أو دينية، رغم أنها تحمل هذا الطابع أو ذاك، ولحل هذه القضية يجب أن نجعلها قضية سياسية عالمية" (جريس، 1987، ص148)

وبنهاية المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في عام 1897 في "بازل بسويسرا"، علق "هرتسل" على نتائج المؤتمر وقال: "في بازل أسست دولة اليهود"، "لو قلت ذلك اليوم علناً لكان الجواب ضحكاً من جميع الجهات، ولكن، ربما، بعد خمس سنوات، وعلى الأكثر بعد خمسين سنة سيعترف بهذا الجميع". (جريس، 1987، ص158)

كتب في يومياته عام 1895م، فقال: بخصوص الموقف الصهيوني من العرب الفلسطينيين، "سيتم نقل الشرائح الفقيرة إلى ما وراء الحدود، دون إثارة ضجة"، ولم يذكر "هرتسل" الشعب الفلسطيني وإنما ذكر الشرائح الفقيرة. (محارب، أيار، 1989)

أما "يسرائيل زانغويل" أحد مساعدي "هرتسل" فقد دعا إلى طرد الفلسطينيين بالقوة، وأضاف في إحدى خطبه "إن أرض إسرائيل يسكنها العرب"، ويجب أن نستعد لطردهم بقوة السلاح مثلما فعل أبائنا بالقبائل التي كانت تسكنها. (محارب، أيار، 1989، ص27)

أوضح "مناحم اوسيشكين" الأساليب والوسائل التي يمكن من خلالها السيطرة على الأراضي الفلسطينية، وهي:

- 1- استخدام القوة العسكرية في عملية الاستيلاء على الأراضي ومصادرتها.
- 2- يجب استخدام كافة الأساليب والوسائل لانتزاع الأراضي من أصحابها ومصادرتها.
- 3- محاولة شراء الأراضي من أصحابها باستخدام وسائل متعددة، و في الوقت نفسه العمل على مصادرة ما يسمى بأموال الغائبين وأموال الدولة. (الزرو، 2008)

2.2 مفهوم الاستعمار الاستيطاني

يعود تاريخ الاستعمار الاستيطاني إلى عام 1652م، في عهد الاكتشافات الجغرافية عندما استوطن الهولنديون في منطقة الرجاء الصالح، وبعد ذلك انتشر الاستعمار في معظم قارات العالم واختلط الاستعمار التقليدي بالاستعمار الاستيطاني، وأصبحت الدول الاستعمارية في ذلك الزمان تتنافس في ما بينها للسيطرة على أراضي وشعوب جديدة وحل مشكلة الفائض الديمغرافي لديها، وأصبح الاستعمار مطلب شعبي للدول الاستعمارية فشجعه الكتاب والسياسيون والتجار وذلك بهدف استغلال البلدان المستعمرة، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً واستراتيجياً. (حماد، ب.ت)

ويقصد بظاهرة الاستعمار هو الاحتلال العسكري لأراضي الغير، والسيطرة على البلاد اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وقد صاحب بعض الحملات العسكرية جلب مستوطنين وإسكانهم في البلاد المستعمرة، وقد تميز الاستعمار الاستيطاني في كافة أرجاء العالم بالعنف والعنصرية، وتميز سلوك المستوطنين تجاه السكان الأصليين بالتعالي والفوقية والتفوق الحضاري والعنصرية والنظر إليهم بالدونية، وتمتع المستوطنون بدعم دولهم وبالتالي كانت تربطهم علاقات وطيدة مع الدول الاستعمارية والشركات الدولية متعددة الجنسيات، لهذه الأسباب وغيرها كان تعامل المستوطنين عنصرياً مع كافة المجتمعات التي خضعت للاستعمار والاستيطان. (الكياي، 1989)

كانت أولى أهداف المستوطنون هو الاستيلاء على الأرض، لأنها تشكل الأساس المادي التي تقوم عليه أي دولة استيطانية، ولذلك استخدمت العديد من الأساليب والوسائل للسيطرة على الأراضي من أصحابها الأصليين، و ذلك باستخدام وسائل العنف المختلفة، أو بالإغراء عن طريق توقيع

السكان الأصليين على عقود واتفاقيات بيع، أو تأجير الأراضي بشكل غير متكافئ مما يؤدي في المحصلة إلى مصادرة الأراضي. (حماد، ب.ت)

3.2 لمحة عن استيطان الجزائر

صاحب الاستعمار الفرنسي للجزائر عام 1830م، استقدام مستوطنين أوروبيين إليها، وقامت فرنسا برعاية ودعم هؤلاء المستوطنين ووفرت لهم كافة الامتيازات والبنى التحتية والأراضي الزراعية بهدف إحكام السيطرة العسكرية والاقتصادية والثقافية على الشعب الجزائري وصولاً إلى فرنسا: الجزائر، وانطلقت فرنسا في استعمارها للأراضي الجزائرية تماماً مع جاراتها الأوروبيات مثل: هولندا، والبرتغال، وإسبانيا، وإنجلترا، في السيطرة على بلدان ما وراء البحار، فالدافع الفرنسي لاستعمار الجزائر كان اقتصادياً بالدرجة الأولى نظراً لقربها منها، فكانت أهداف المستوطنين واضحة وهو استغلال أراضٍ زراعية والسيطرة عليها وخاصة السهول منها، ودفع السكان الأصليين إلى المناطق الجبلية في محاولة منهم لنهب واستغلال ثروات الشعب الجزائري. (فرسخ، 2002)

كان المستوطنون الفرنسيون في الجزائر على صلة وثيقة بالمجتمع الفرنسي (الأم)، ولم تكن أهدافهم إيجاد مجتمع منفصل ولغة منفصلة بل كانت أهدافهم واضحة وهي طمس الوجه الثقافي للحضارة العربية الإسلامية في الجزائر والسيطرة على البلاد عسكرياً واقتصادياً، فتجربة الاستيطان في الجزائر وفلسطين ذات منشأ واحد وهو القارة الأوروبية، لكن تميزت تجربة الاستعمار الاستيطاني في فلسطين عن التجربة الجزائرية، بتقاطع المصالح الدولية في إيجاد جسم غريب في منطقة الشرق الأوسط وإيجاد حل لما يسمى "المسألة اليهودية"، ولذلك عمل الاستعمار البريطاني منذ احتلال فلسطين عام 1917م على التعاون مع النخب اليهودية الأوروبية على تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين، وتم توظيف مشاعر اليهود الدينية لخدمة هذا الغرض، وبدأت دعوات المفكرين الصهاينة للاستيطان في فلسطين في أوروبا منذ نهاية القرن التاسع عشر، تحت شعارات إيدولوجية وعقائدية، فالوجود الفرنسي في الجزائر كان بالدرجة الأولى اقتصادياً، ودعمت الدول الأوروبية الحركة الصهيونية في إقامة دولة للمستوطنين اليهود على الأرض الفلسطينية، وتحالفت النخب اليهودية الأوروبية مع الرأسمالية الأوروبية في إيجاد مجتمع صهيوني له لغته الخاصة، وبالتالي له فضاء ثقافي واجتماعي واقتصادي منفصل تماماً عن المجتمعات العربية المحيطة به وحتى المجتمعات التي هاجروا منها، ورفع اليهود شعار "أرض بلا شعب وشعب بلا أرض"، وهذا يعني

عدم الاعتراف بحقوق الفلسطينيين على أرضهم، وتقاطع ذلك مع مصالح الدول الأوروبية وأمريكا وذلك بهدف زعزعة استقرار المنطقة وعدم توحيدها بهدف تسهيل السيطرة عليها ونهب خيراتها وثرواتها، لذلك شكلت الدول الرأسمالية الأوروبية وأمريكا عمقاً استراتيجياً - وما زالت - في دعم إسرائيل. (فرسخ، 2002)

كان للوجود الفرنسي في الجزائر محل تساؤل عند قطاعات عريضة عند الشعب الفرنسي في الوقت الذي اشتد فيه ساعد الثورة الجزائرية، وبرز قطاع عريض من الشعب الفرنسي يدعم استقلال الشعب الجزائري، وبناتصار الثورة الجزائرية وحصولها على الاستقلال عام 1962م كانت نهاية المستوطنين في الجزائر. (فرسخ، 2002)

4.2 سياسة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة

سعت حكومات إسرائيل المتعاقبة من خلال سيطرتها على الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى تحقيق هدف سياسي، وبغض النظر عن الحزب الذي يشكل الحكومة، فإقامة المستوطنات على الأراضي العربية المحتلة هو تجسيد لفكرة التهويد عن طريق استخدام سياسة الأمر الواقع. (البيادر السياسي، كانون الثاني، 1986)

عندما تسلم حزب "الليكود" السلطة عام 1977 تعامل مع الأراضي المحتلة وفق مفهوم "أرض إسرائيل الكاملة"، مرتكزاً على ما حققه "حزب العمل" الإسرائيلي من إنجازات على الأرض، وقد استثمر حزب "الليكود" الأوامر العسكرية التي صدرت في عهد حزب العمل، للاستيلاء على مختلف أنواع الملكيات، سواء كانت أراضٍ خاصة يملكها الفلسطينيون مع طابو، أو أراضٍ دولة (أميرية)، أو أراضٍ مشاع، فقد شكل الأمر (59) الخاص (بأمالك الدولة) منطلقاً أساسياً في عمليات الاستيلاء على الأراضي، فبموجب هذا الأمر تم الاستيلاء على (100,000) دونم، من أراضٍ الضفة الغربية في عام 1977، وفي عام 1984 وصل الرقم إلى (450,000) دونماً، كذلك الأمر العسكري رقم (58) الخاص (بشأن الأموال المتروكة - الممتلكات الخاصة)، والذي بموجبه تم مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي المحتلة، إضافةً إلى ذلك الأمر رقم (3) لسنة 1977 (بشأن تعليمات الأمن) الذي بدوره عزز مصادرة الأراضي. (عايد، 2004)

أدركت إسرائيل من جانبها عند إقامتها المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة، أنه يتعذر الوصول إلى حل سياسي في المستقبل المنظور، لذلك أرادت أن توسع حدودها من خلال إقامة أحياء استيطانية في كل من غور الأردن والمنحدرات الشرقية والغربية للأراضي المحتلة، وقد حققت إسرائيل نجاحات على صعيد الاستيطان في التهويد والضم ومصادرة الأراضي مثلما يحدث الآن لمدينة القدس وأماكن أخرى متفرقة في الأراضي العربية المحتلة. (الدويك، 2004)

1.4.2 أهداف إسرائيل الاستيطانية:

سعت إسرائيل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عبر الاستيطان في المناطق الفلسطينية المحتلة وأهمها:

1. هدف سياسي:

يعتبر هذا الهدف مركزياً لحكومات إسرائيل المتعاقبة، وبغض النظر عن الحزب الذي يشكل الحكومة، فإقامة المستوطنات على الأراضي العربية المحتلة هو تجسيد لفكرة التهويد والضم، عن طريق استخدام سياسة الأمر الواقع. (البيادر السياسي، كانون ثاني، 1986)

حقق الصهاينة نجاحات باستخدامهم سياسة الأمر الواقع، في إقامة المستوطنات ومصادرة الأراضي وتشريد السكان عام 1948، ولعبت هذه المستوطنات دوراً مركزياً في نتائج الحرب بسبب تحولها إلى معسكرات قتالية. (الزرو، 2008)

2. سياسة التهويد ومن ثم الضم:

سعت إسرائيل منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967م، من خلال مشاريعها الاستيطانية المحمومة إلى السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي، بهدف تهويد المنطقة، تمهيداً إلى ضمها مثلما حدث لمدينة القدس ومحيطها.

3. الضغط على الفلسطينيين من خلال الاستيطان وما يحتويه من مصادرة الأراضي بهدف ترحيلهم:

فإسرائيل دولة مستوطنين قائمة على الايديولوجية الصهيونية القائمة على فكرة "أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض"، لذلك فإن سياسة التوسع ومصادرة الأراضي والتضييق على السكان. تهدف إلى إفراغ الأرض من سكانها وإحلال المستوطنين مكانهم.

4. رسم الحدود المستقبلية لدولة إسرائيل:

راعت إسرائيل عند إقامتها للمستوطنات في الأراضي العربية المحتلة، المواقع الجغرافية الإستراتيجية، وخاصةً المشرفة منها على المناطق وطرق المواصلات. (الدويك، 2004)

لذلك اتجه اهتمام الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلى المناطق ذات الأهمية السياسية والعسكرية، مثلما حصل في غور الأردن، ومرتفعات الجولان السورية، فالاستيطان في غور الأردن هو لجعل نهر الأردن حدوداً سياسية في المستقبل لدولة إسرائيل. (عايد، 2004)

5. هدف أمني عسكري:

يتم تأهيل المستوطنات عن طريق إقامتها للقيام بدور عسكري عند الحاجة، وخاصةً في حالة نشوب الحروب، ولذلك فإن سكان هذه المستوطنات هم عبارة عن جنود بلباس مدني، مؤهلون للقيام بأعمال عسكرية عند الحاجة، فالمستوطنات الإسرائيلية التي أقيمت على أراضي عام 1948 حققت نجاحات على صعيد القتل وتشريد السكان المحليين والاستيلاء على أراضيهم. (الزرو، 2008)

كانت إسرائيل عند إقامتها للمستوطنات في الأراضي المحتلة، تراعي المواقع الجغرافية، المشرفة والمطلّة على المناطق وطرق المواصلات، ولأهميتها الإستراتيجية في السيطرة والتحكم، إضافة إلى إقامة المستوطنات على حدود الدول المجاورة، كسياج أمني، لمنع عمليات التسلل، مثلما حصل في غور الأردن، ومداخل رفح، ومشارف سيناء. (الدويك، 2004)

6. هدف اقتصادي:

كان من ضمن سياسة إسرائيل الاستيطانية، هو سيطرتها على الأراضي الزراعية والموارد المائية، وذلك بهدف استغلالها زراعياً، وكان من نتائج تلك السياسة هو تجفيف العديد من الينابيع التي يستخدمها المزارعون الفلسطينيون، مما أدى إلى شل حركة المزارع الفلسطيني وتقليص المساحات المروية. (دويك، 2004)

لذلك أعطيت الأولوية للمناطق الاستيطانية ذات الطبيعة التي يمكن تطوير الزراعة التصديرية فيها، مثل الفواكه والخضراوات التي تصدر إلى أوروبا، وأحياناً تقاطعت الحاجات الاقتصادية مع الاحتياجات العسكرية مثلما حدث في غور الأردن. (عايد، 2004)

2.4.2 دوافع الاستيطان في الخليل:

استخدمت إسرائيل العديد من التبريرات للسيطرة على الأراضي والاستيطان فيها. خاصة في محافظة الخليل، وأهم التبريرات التي استخدمتها للاستيطان في الخليل هي:

1. اعتبارات سياسية:

شكل الاستيطان موضوعاً جوهرياً وهاماً لدى الأحزاب الإسرائيلية، فقد اهتمت الأحزاب في برامجها السياسية بالمحافظة على "أرض إسرائيل"، والتنافس فيما بينها في التوسع الاستيطاني والسيطرة على الأراضي في سبيل الحفاظ على "أرض إسرائيل" حسب زعمهم، إضافة إلى ذلك استخدام السيطرة على الأراضي لتثبيت سياسة الأمر الواقع، وخلق واقع ديمغرافي جديد تمهيداً لتهويد المنطقة وضمها. (ابو حرب، 1987)

2. اعتبارات عقائدية دينية:

يدّعي الصهاينة أن فلسطين هي "أرض الميعاد" وبالتالي فهي ملكٌ لهم، وإن الخليل هي "مدينة الأجداد"، لوجود ضريح سيدنا إبراهيم عليه السلام وزوجاته فيها، فحسب اعتقادهم أن سيدنا إبراهيم عليه السلام كان موجوداً فيها قبل الميلاد بحوالي ألف سنة، لذلك فإنّ لهم "الحق في العودة إليها"، على اعتبار أن سيدنا إبراهيم أقام فيها ونظرة الصهاينة إلى الخليل تتميز بخصوصية، فمنهم من يعتبرها "قلب الشعب اليهودي" و منهم من يعتبرها تساوي في أهميتها مدينة القدس إن لم تفقها، غير أن هذه المزاعم يمكن مناقشتها استناداً إلى التاريخ، فتاريخ اليهود يبدأ من يعقوب بن اسحق أي أنهم بنو إسرائيل، وإسرائيل الاسم الثاني ليعقوب أي بنو يعقوب، فكان إبراهيم موجوداً تاريخياً قبل الميلاد بألف عام وتاريخ اليهود يبدأ من يعقوب، فكيف يبدأ تاريخهم من إبراهيم؟. (جابر، نيسان، أيار، حزيران، 1998).

3. اعتبارات الملكية:

ادّعت إسرائيل أن الأراضي التي أقيمت عليها المستوطنات كانت أملاكاً يهودية قبل عام 1948، وأن ما حصل من عملية تهويد للبلدة القديمة بالخليل هو لاستعادة أملاك اليهود فيها حسب رأيهم. فقد أقاموا أربعة بؤر استيطانية في قلب المدينة تحت شعار "إعادة بناء الحي اليهودي الذي دمر في أحداث عام 1929". (الموعد، كانون ثاني، شباط، آذار، أيار، حزيران، 1999).

ويرى الباحث على ضوء الممارسات الإسرائيلية في الخليل أن الصهاينة لا يبحثون عن بضع بيوت يهودية، وإنما يسعون إلى تهويد مدينة الخليل، وخاصةً البلدة القديمة فيها، فقد تحدث الصهاينة عن عدد من المباني المتفرقة هنا وهناك، ولا تشكل هذه المباني أحياء منفصلة في المدينة، وما قضية البيوت اليهودية في الخليل، إلا حجج وتبريرات واهية يسوقونها لتبرير سيطرتهم واحتلالهم للبلدة القديمة.

قام اليهود باحتلال مساحات كبيرة جداً في البلدة القديمة وأغلقوا عدداً من الأسواق التجارية بالكامل منها: سوق الحدادين و سوق شاهين و سوق الجملة و سوق الذهب و سوق الخيال، وحسب إحصائية (المكتب الإنساني التابع للأمم المتحدة بالخليل) (Otcha) في عام 2006 تبين أنه يوجد (512) محلاً تجارياً مغلقاً، وتشكل هذه نسبة 85% من عدد المحلات التجارية في قلب المدينة، أما عدد المحلات التجارية المفتوحة فيبلغ عددها (92) محلاً تجارياً فقط، وتشكل هذه نسبة 15% من مجموع المحلات التجارية في البلدة القديمة.

إضافةً إلى ذلك تم إغلاق شوارع بكاملها داخل البلدة القديمة مثل: شارع الشهداء، شارع تل الرميذة، وشارع الشلالة والأحياء القريبة من البور الاستيطانية، ويبقى السؤال هل هذه المناطق التي تمت السيطرة عليها هي بضع محلات يملكها اليهود؟.

إن هذا الادعاء باطل ويجافي الواقع، لأن أصحاب هذه البيوت والمحلات التجارية والعقارات ما زالوا يطالبون سلطات الاحتلال والمؤسسات الدولية بفتح محلاتهم التجارية، والعودة إليها وخير شاهد على ذلك قوات التواجد الدولي في الخليل. (TIPH)

4. الاعتبار الاستعماري/ الاستراتيجي:

تم اختيار المواقع الاستيطانية بعناية فائقة في مناطق استراتيجية، لتكون مسيطرة على المنطقة بشكل كامل، وخاصةً على مفارق الطرق الرئيسية والفرعية كما هي الحال في مستوطنة "كريات أربع" التي تقع في الجهة الشمالية الشرقية للمدينة، وذلك بهدف تطويق المدينة، والسيطرة عليها، إضافةً إلى البور الاستيطانية الموجودة في قلب المدينة، والمسيطرة على أحيائها مثل تل الرميذة. (جابر، نيسان، أيار، حزيران، 1998).

5. اعتبارات أمنية:

إن من أهم الاعتبارات التي راعتها دولة إسرائيل في العملية الاستيطانية هو تركيزها على الجوانب الأمنية فيما يخص مواطنيها، آخذةً بالاعتبار موقعها الجغرافي وشبكة المواصلات والطرق، والعوامل الديمغرافية، وتوفير الحماية لحركة المستوطنين. (أبو حرب، 1987)

ويظهر أن الاستيطان في قلب مدينة الخليل وإقامة البؤر الاستيطانية فيها ليس له علاقة بالاعتبارات الأمنية وخاصةً زيارة اليهود إلى أضرحة الأنبياء، فهؤلاء الأنبياء ليسوا لليهود وحدهم، فحرية الأديان تكفل لهم زيارتها، لكن جوهر القضية يتعلق بشكل رئيسي باستخدام تبريرات وأساطير وخرافات دينية كوسيلة لتبرير ممارساتهم الاستيطانية، فالسياسة العامة للاحتلال في الأراضي المحتلة هو الاستيطان الزاحف بهدف تهويد المنطقة وضمها وتضييق الخناق على السكان مثلما يحصل حالياً لسكان البلدة القديمة في الخليل. (جابر، نيسان، أيار، حزيران، 1998)

3.4.2 تبني الحكومة إقامة مستوطنة "كريات أربع":

كانت الجهة الرسمية الحاضنة لكافة المشاريع الاستيطانية هي الحكومة الإسرائيلية، فالاستيطان هو مشروع مشترك ما بين الدولة والمستوطنين، فالعلاقة التي كانت سائدة بينهما هي علاقة ود وتعاون، فالدولة هي التي قامت برعاية الاستيطان ودعمه، وقامت بتوفير كافة الاحتياجات الداعمة والمساندة للاستيطان سواء أكانت اقتصادية أو سياسية، وقد قامت الدولة بتوفير البنى التحتية والحماية الأمنية، ومصادرة الأراضي بحجج أمنية، ومن ثم قامت بتسليمها إلى المستوطنين، كما حصل في مستوطنة "كريات أربع" بالخليل، فقد كان موقع المستوطنة موقعاً عسكرياً تم مصادرة أراضيها من أصحابها الفلسطينيين، فأقيمت الوحدات السكنية عليها أثناء تواجد الجيش، وفيما بعد جرى تسليمها إلى المستوطنين، الذين أقاموا عليها مستوطنة كريات أربع بتاريخ 1968/4/12. (الدار، وزرطال، 2006)

تنافست الأحزاب الإسرائيلية فيما بينها على عملية الاستيطان في الأراضي المحتلة، فقد شكل الاستيطان قاسماً مشتركاً ما بينها، لكن أول من بادر إلى إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة هو حزب "المعراخ"، يوم 1967/6/27، حيث اتخذت الحكومة برئاسة "ليفي اشكول" قراراً بضم القدس الشرقية وإنشاء المستوطنات عليها، وبتاريخ 1967/9/25 أقيمت مستوطنة "كفار عتصيون"

على أراضي مدينة بيت لحم على الطريق الرئيسي الخليل- القدس، وبعد ذلك أقيمت مستوطنة كريات أربع بالخليل في 1968/4/12. (الجعفري، 1981)

5.2 أنواع الاستيطان الإسرائيلي

المجتمع الإسرائيلي هو مجتمع استيطاني بامتياز، ولذلك فإن كافة الحركات الاستيطانية خرجت من رحم هذا المجتمع، فقد تعددت الجهات التي قامت برعاية وبناء المستوطنات حسب المعتقدات الفكرية لكل حزب أو حركة، وقد انعكس ذلك على تعدد أنواع المستوطنات والبؤر الاستيطانية التي أقيمت على الأراضي المحتلة، والتي يمكن توضيحها على النحو التالي:

1.5.2 الكيبوتس:

كلمة "كيبوتس" تعني (تجمع) أي تجمع بضع مئات من الأفراد ليعيشوا معاً في منطقة جغرافية معينة، ويعتبر الكيبوتس حالة فريدة من نوعها في العالم، فقد شكل أهم المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية للكيان الصهيوني، والحركة الكيبوتسية متعددة الانتماءات الحزبية لكن يجمعها قاسم مشترك وهو ولاؤها للحركة الصهيونية، ويمارس أعضاء "الكيبوتسات" العمل الزراعي الجماعي إضافةً الى تدريب أفراد الكيبوتس على الأسلحة ويخدمون في الجيش الإسرائيلي، وغالباً ما تقام "الكيبوتسات" في مناطق إستراتيجية ومتقدمة من الحدود.

أقيمت الكيبوتسات في العقد الثلاثين من القرن المنصرم، حيث قامت بنشاطات استيطانية نوعية في استيعاب المهاجرين في الأراضي الفلسطينية، إضافةً إلى ذلك تساهم الكيبوتسات بصورة فعالة ومركزية في الاقتصاد الإسرائيلي ويشكل الإنتاج الزراعي للكيبوتسات حوالي 40% من إنتاج إسرائيل. (المسيري، 2003)

2.5.2 توشفاه:

ضاحية إسكان أو "مستعمرة مبيت"، ويتوفر فيها خدمات متواضعة ويعود إنشاؤها إلى القطاع الخاص بدعم حكومي، ويسكنها من يعملون في المدن المكتظة ولذلك ترتبط بمراكز مدنية قائمة. (أبو حرب، 1987)

3.5.2 الموشاف:

تجمع استيطاني تعاوني ويقسم إلى نوعين:

1.3.5.2 موشاف "شيتوفي": (اشتراكي)

تعود ملكية الأرض فيه إلى الصندوق القومي اليهودي "كيرن كايمت"، ولا يوجد ملكية فردية للأرض فالملكية جماعية والإنتاج الزراعي أيضاً جماعي، حيث يتم تسويقه من خلال مؤسسات تعاونية خاصة، وكل أسرة في الموشاف لها بيت خاص بها ويتقاضى العمال أجرتهم مقابل أعمال المياومة التي يعملون بها. (أبو حرب، 1987)

2.3.5.2 الموشاف "عوفديم": (عمال)

هو تجمع استيطاني عمالي تعاوني تعود ملكية الأرض فيه إلى الصندوق القومي الإسرائيلي "كيرن كايمت"، ويملك كل صاحب أسرة قطعة أرض خاصة به وبيت، أما ملكية الآلات الكبيرة وغيرها من أجهزة فهي ملكية عامة. (أبو حرب، 1987)

4.5.2 الموشافاه: (مستوطنة)

جمعها "موشفوت" أي مستوطنات، وهي من أوائل المستوطنات التي أقيمت على الأراضي الفلسطينية، وتقوم على الملكية الفردية ويتميز سكانها بأنهم ينحدرون من كل الطبقات الاجتماعية. (أبو حرب، 1987)

5.5.2 مآحاز (بؤرة استيطانية):

هي نقطة استراتيجية يحتلها الجيش الإسرائيلي ويسيطر عليها، و عندما يتم إسكانها بالمدينين تتحول إلى "مستوطنة مجتمعية" أي "بيشوف كهيلات". (عايد، 2004)

6.5.2 همئحزوت:

مستوطنة تتبع طلائع الشببية المحاربة "الناحل". (عايد، 2004)

7.5.2 ييشوف كهيلاتى: (مستوطنة مجتمعية)

يشرف على إقامة هذه المستوطنات المنظمة الصهيونية العالمية، وهي مستوطنة تعاونية غير زراعية ويعمل عمالها خارج المستوطنة، وعدد قليل منهم يعمل فيها فقط، وعادةً تتبع هذه المستوطنة حركة "أماناه" التابعة لحركة "غوش ايمونيم" الاستيطانية. (عايد، 2004)

8.5.2 كرياتاه: (بلدة)

مستوطنة مركزية مدنية تقدم الخدمات إلى المستوطنات والبؤر الاستيطانية المجاورة، وهي ليست زراعية وتقوم بدور عسكري وإداري. (أبو حرب، 1987)

9.5.2 مركزا تعسياتى: (مركز صناعى)

مستوطنة صناعية لها علاقة بالتوزيع الديمغرافي لسكان مدن التطوير، وتعتبر نقطة متقدمة تقدم خدمات أمنية وبمرور الوقت تتحول إلى مستوطنة بهدف إيجاد توازن ديمغرافي مع المناطق المحيطة بها، وخاصةً السكان العرب. (أبو حرب، 1987)

10.5.2 مركزا تعسياتى كفارى: (مركز صناعى ريفى)

يقوم هذا المركز بتشغيل الأيدي العاملة الريفية وصناعة الاحتياجات الريفية بدل من الذهاب إلى المدن. (أبو حرب، 1987)

11.5.2 شخوناه:

(كلمة عبرية تعني حي سكني). (أبو حرب، 1987)

6.2 نظريات الاستيطان

1.6.2 الاستيطان في فكر حزب "المعراخ":

كانت أولى المهمات الأساسية لحزب "المعراخ" بعد حرب 1967 وحتى الانقلاب السياسي عام 1977 (صعود حزب الليكود إلى السلطة في الانتخابات لأول مرة في تاريخ إسرائيل)، هو الاستيطان في الأراضي المحتلة، لقد شملت السياسة الاستيطانية كافة الأراضي المحتلة، لكنها اختلفت من منطقة إلى أخرى لعدة اعتبارات سواء كانت سياسية أو أمنية، وأعطى الاهتمام المتزايد للسياسة الاستيطانية واعتبرت موضوعاً مركزياً واستراتيجياً في سياسة إسرائيل، لذلك فإن زعماء وقادة حزب "المعراخ" ربطوا مصير الدولة اليهودية بالاستيطان في الأراضي المحتلة، وعلى ضوء ذلك يمكن إجمال الخطوط العامة لسياسة حزب "المعراخ" الاستيطانية بما يلي:

- 1- عدم العودة إلى حدود عام 1967.
- 2- التأكيد على الاستيطان في المناطق الأمنية مثل: غور الأردن، الخليل "كريات اربع"، بيت لحم "غوش عتصيون"، القدس وضواحيها، الشريط الممتد من رفح حتى شرم الشيخ، والهضبة السورية.
- 3- إسرائيل لها الحرية في إقامة المستوطنات وهذا لا يتعارض مع المسار السياسي للتفاوض مع الجيران.
- 4- إعلان القدس عاصمة إسرائيل الوطنية وضمها إليها.
- 5- السيطرة على الأرض تعني السيطرة السياسية وعدم قيام دولة فلسطينية. (الجعفري، 1981)

اتخذت حكومة "المعراخ" العديد من الخطوات في أعقاب حرب 1967، وذلك لإحكام السيطرة على الأراضي العربية المحتلة، ومن ضمن هذه الخطوات المباشرة بإنشاء الحكم العسكري في الأراضي العربية المحتلة بتاريخ 1967/6/7. (عايد، 2004)

أعلنت السيادة الإسرائيلية على القدس في 28 حزيران 1967، وتم اتخاذ إجراءات إدارية بخصوص "أنظمة السلطة والقضاء"، تمهيداً لتغيير أنظمة القضاء التي كانت سائدة في العهد الأردني، وقد تضمنت تلك الإجراءات الإدارية الجديدة، إعطاء صلاحيات واسعة للحاكم العسكري أو من ينوب عنه، بإصدار أوامر وتشريعات قانونية وإدارية لتطبيقها في الأراضي المحتلة، واستبعدت إسرائيل عملياً القوانين الأردنية التي تتعارض مع الأوامر العسكرية الصادرة عن الحاكم العسكري، وهذا يعني فعلياً إلغاء القوانين الأردنية التي كانت سائدة قبل الاحتلال. (عايد، 2004)

وقد عرض وزير العدل الإسرائيلي "يغيئال آلون" بعد شهر من الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 مشروعاً على الحكومة وفيما بعد عُرف المشروع بخطة "آلون"، ولم تتبن حكومات "المعراخ" المتعاقبة رسمياً هذا المشروع، لكنه طبق عملياً على الأرض حتى وصول حزب "الليكود" إلى السلطة عام 1977، وقد ركز مشروع "آلون" الاستيطاني على إقامة سلسلة استيطانية في كل من: غور الأردن، جبال الخليل، وحول القدس، وبناء الأحياء السكنية في القدس الشرقية، وراعى في ذلك استبعاد ضم التجمعات السكانية العربية لاعتبارات ديمغرافية، وعلى أن يقوم الجيش الإسرائيلي بدعم ورعاية المشاريع الاستيطانية في الأراضي المحتلة. (عايد، 2004)

كان هناك نقاط اتفاق ونقاط اختلاف بين زعماء "المعراخ" حول خطة "آلون" خاصةً الوجود العسكري الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، وعدم العودة إلى حدود 1967م، فأيد "يغيئال آلون" الانسحاب الجزئي من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 والمكتظة بالسكان، وتسليمها إلى الأردن عن طريق حل وسط إقليمي معه، وبذلك تكون إسرائيل قد حافظت على هويتها اليهودية وتجنبت مشكلة الخطر الديمغرافي. (الجعفري، 1981)

أما موقف كل من وزير الدفاع الإسرائيلي "موشيه ديان" و"شمعون بيرس" ورئيس أركان الجيش "مردخاي غور"، كان متقارباً نوعاً ما، وهو معارضة تقسيم الأرض، وأخذوا يطالبون بما يعرف بالتقاسم الوظيفي مع الأردن. (الجعفري، 1981)

بقيت خطط حزب "المعراخ" الاستيطانية في المحصلة خلال الفترة 1967-1977 في إطار خطة "آلون" التي ركزت على الاستيطان في المناطق قليلة الكثافة السكانية والتي تعترم إسرائيل ضمها إليها وفق الخطة، لكن حزب "المعراخ" هو الذي بادر بإقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة، ووفر كافة الاحتياجات والتسهيلات، لإقامة التجمعات المدنية وشبه العسكرية للمستوطنين في

الأراضي المحتلة، وبعد التوقيع في واشنطن على اتفاق "غزة أريحا" أولاً في 13 أيلول 1993، تزايدت الأنشطة الاستيطانية لحزب العمل، في إقامة المزيد من المستوطنات بحجة أن موضوع الاستيطان مؤجل إلى مفاوضات الوضع النهائي. (عليان، 1998)

2.6.2 الاستيطان في فكر حزب الليكود:

تأسس حزب "الليكود" عام 1973، وتولى السلطة عام 1977، وانطلق "حزب الليكود" من مفهوم "أرض إسرائيل الكاملة"، كما استند إلى الوقائع التي سبق أن أوجدها حزب "المعراخ" على الأرض في مختلف المجالات القانونية والإدارية والاستيطانية". (عايد، 2004، ص581)

بعد ذلك شهدت الأراضي المحتلة نشاطاً استيطانياً واسعاً، عكست وجهة نظر الليكود لمستقبل هذه الأراضي، وقد ركزت سياسة "الليكود" الاستيطانية في جميع مناطق الضفة الغربية خاصة في المناطق الفلسطينية المحتلة المكتظة بالسكان، وعرض حزب الليكود ثلاث خطط استيطانية لتوجيه مسار الاستيطان في الأراضي المحتلة، خلال الفترة 1977-1980 (الجعفري، 1981). وهذه الخطط هي:

1. خطة وزير الزراعة "ارئيل شارون":

سميت هذه الخطة باسم "مشروع المحور المضاعف"، والذي يتضمن إنشاء شريط استيطاني شرقي ممتد من الجولان شرقاً حتى شرم الشيخ جنوباً بطول (700) كم، مربوطاً بشبكة من الطرق الطولية والعرضية بالشريط الساحلي الغربي، الذي يعيش فيه حوالي 75% من سكان إسرائيل، وحسب خطة "شارون" فإن المشروع يقترح إقامة ثلاثة "مراكز مدنية" كبيرة على مداخل القدس، وهي: "غفعون"، "معاليه ادوميم"، "افرات"، إضافة إلى ذلك يقترح إقامة كتل استيطانية في المثلث الصغير شمال الضفة الغربية، وسميت هذه الخطة (الخط الفاصل الغربي)، والتي تهدف إلى ربطها بمنطقة الساحل الفلسطيني، وفي الوقت نفسه تشكل حاجزاً لمنع التواصل مع التجمعات السكانية العربية في نابلس وجنين، مبرراً ذلك بحماية الخط الأخضر من زحف الفلسطينيين تجاه أراضي 1948، أي بمعنى آخر منع التواصل بين فلسطينيي 1948 و فلسطينيي 1967، ويقترح المشروع كذلك إقامة شبكة من الطرق الطولية والعرضية، وخاصةً طريق "عابر السامرة" وهو طريق عرضي سوف يستوعب حركة مرور كثيفة من الساحل إلى شمال الضفة الغربية وغور الأردن، وفي الوقت نفسه يخدم السياسة الاستيطانية في الأراضي المحتلة، عن طريق إقامة مراكز أمنية

للجيش الإسرائيلي عليه، وإقامة كتل استيطانية، و اقترح مشروع "شارون" في منقطة الخليل إقامة مجموعة من المستعمرات الاستيطانية لربطها بمستعمرة "كريات اربع"، وكذلك إقامة كتل استيطانية أخرى في جبل الخليل، وذلك بهدف منع السكان العرب من السيطرة على الأراضي اللازمة للاستيطان، ويرى "شارون"، "أن هذا المشروع يصلح في حالة السلم وحالة الحرب ويساهم في زيادة أعداد المستوطنين". (الجعفري، 1981)

حققت سياسة "الليكود" نجاحات ليس على صعيد عدد المستوطنات فحسب بل على الصعيد النوعي فبرز في عهد "الليكود" الاستيطان المدني، والمتمثل في إقامة مدن وبلدات وأحياء استيطانية داخل المدن الفلسطينية وحولها، وخاصةً في مدينة الخليل. (عايد، 2004، ص883)

2. خطة وزارة الدفاع:

تبنى وزير الدفاع الإسرائيلي "عيزر وايزمن" في تلك الفترة الخطة المتضمنة إقامة ست مدن استيطانية رئيسية في الأراضي المحتلة، منها ثلاث مدن تقام حول القدس بهدف تكريس الطابع اليهودي على المدينة، وكذلك إقامة ثلاث مدن أخرى في شمال الضفة الغربية، على أن يتم ربط هذه المدن بأراضي عام 1948 بواسطة طرق التفاقية. (الجعفري، 1981)

3. خطة "متياهو دروبلس":

تعتبر خطة "دروبلس" من أخطر المشاريع الاستيطانية، لأنها تهدف إلى إقامة من 12-15 مستوطنة سنوياً، على أن تستوعب خلال خمس سنوات من (120-150) ألف مستوطن، واقترح "دروبلس" أن يتم توزيع هذه المستوطنات على كافة أراضي الضفة الغربية المحتلة من أقصى الشمال حتى أقصى الجنوب، مقسماً بذلك الضفة المحتلة إلى (22) منطقة استيطانية، واعتبر "دروبلس" أن الاستيطان من ضرورات الأمن وأنه يجب إقامة المستوطنات بين التجمعات السكانية العربية، وعدم الاكتفاء بالبناء حولها، ويجب أن يراعى في بناء المستوطنات التواصل الجغرافي والترابط، وأضاف "دروبلس" أيضاً فكرة "الاستيطان الجماعي المختلط"، وذلك اختصاراً للوقت والجهد والمال، ويعتقد "دروبلس" إن انتشار ظاهرة الاستيطان في الأراضي المحتلة تمنع توجه العرب نحو الاستقلال. (الجعفري، 1981)

فالمستوطنات التي كانت قائمة في عهد حزب "المعراخ" قام "الليكود" بتطويرها أيضاً، وبنفس الوقت، قاد "الليكود" حملة استيطانية شرسة في كافة الأراضي المحتلة، فحتى حكومة الوحدة

الوطنية التي شكلت فيما بعد، كان من أحد أهدافها الرئيسية هو دعم المشاريع الاستيطانية، فالدعم الحكومي للمستوطنات، لم يتوقف بل ظل مستمراً وبغض النظر عن الحزب الذي شكل الحكومة. (الدار وزرطال، 2006)

تميزت سياسة "الليكود" الاستيطانية في الأراضي المحتلة، بتكريس واقع الاحتلال ومصادرة الأراضي وإقامة المزيد من المستوطنات والبؤر الاستيطانية بين التجمعات السكانية العربية، مع تشديد السيطرة السياسية والاقتصادية والأمنية على سكان الأراضي المحتلة، وبقي "الليكود" متمسكاً بمشروع الحكم الذاتي الذي ورد في اتفاقيات "كامب ديفيد" والذي يشمل السكان وليس الأرض. (عايد، 2004)

3.6.2 آراء إسرائيلية حول الاستيطان في الخليل:

في أعقاب حرب حزيران عام 1967، اتخذت الحكومة الإسرائيلية برئاسة "ليفي اشكول" قراراً بتاريخ 1967/6/19 بضم القدس الشرقية إلى إسرائيل، في الوقت الذي كان رئيس حكومة إسرائيل "ليفي اشكول" متردداً في اتخاذ موقف واضح بدعم الجماعات الاستيطانية، لكن في ظل نشوة النصر بعد الحرب، خرجت أصوات من داخل المجتمع الإسرائيلي تنادي بالاستيطان في الأراضي المحتلة. (الدار، وزرطال، 2006)

طالب رئيس حكومة إسرائيل "ليفي اشكول" في تشرين الثاني عام 1967 الوكالة اليهودية بمساعدة حكومة إسرائيل في إقامة شركة "همرحيف" الاستيطانية، تمهيداً للنشاطات الاستيطانية في الأراضي المحتلة. (الدار، وزرطال، 2006)

صاغ "شمعون بيرس" في شهر أيلول عام 1967م، وثيقة مكونة من أربع عشرة نقطة، قدمت في الاجتماع المنعقد ما بين حزب "رافي" و"مباي" مع "احدوت هعفوداه" بهدف توحيدهما، فقد ورد في البند السابع من الوثيقة أن الأماكن التي هجرت سوف يعاد توطينها، وذكر "شمعون بيرس" المناطق التالية: الخليل، كاليا، بيت هعربا، وغوش عتصيون. (الدار، وزرطال، 2006)

كان يرغب "ألون" في إقامة مستوطنة زراعية بالقرب من الخليل، وقبل وصول المستوطنين إلى الخليل في شهر كانون الثاني عام 1968، طلب "ألون" من الحكومة الإسرائيلية أن تدرج على

جدول أعمالها إقامة "حي يهودي" في مدينة الخليل، الحكومة الإسرائيلية من جانبها رفضت إدراج الطلب على جدول أعمالها، لكن عندما وصل المستوطنون إلى فندق "بارك" في الخليل في شهر تشرين الثاني عام 1968 بادر "آلون" إلى دعمهم بشكل شخصي. (الدار، ورزطال، 2006)

وبدأ "آلون" بالضغط على رئيس الحكومة "ليفي اشكول"، للحصول على الشرعية الرسمية للاستيطان في الخليل، وفي تلك الفترة لم يكن "آلون" وحده الذي يطالب رئيس الحكومة بدعم الاستيطان، فقد كان لوجود المستوطنين في فندق "بارك" بالخليل تأثيراً على المجتمع الإسرائيلي، فقد أصبح مكان تواجدهم بمثابة مركز للحجيج من المتعاطفين معهم، وبعث الحاخام "موشيه ليفنغر" برفقة تهنئة في عيد الفصح اليهودي إلى وزير الدفاع "موشيه ديان" فرد عليه ديان "اشكركم، و عام سعيد"، اعتبر المستوطنون رد "ديان" بمثابة اعتراف رسمي بهم من جانب الحكومة، وبعد أسبوعين من تواجد المستوطنين في فندق "بارك" في الخليل، قررت لجنة وزارية بقاء المستوطنين في الخليل، وعدم إخراجهم منها، واعتبر المستوطنون ذلك الرد نصراً لهم، واعتراف صريح من قبل الحكومة بهم. (الدار، ورزطال، 2006)

انتقد رئيس الحكومة الإسرائيلية "ليفي اشكول" وزير الدفاع "موشيه ديان" في اجتماع حزب "المعراخ" في نهاية نيسان عام 1968 أسلوبه في تعامله وتعاطفه مع استيطان الحاخام "موشيه ليفنغر" ومجموعته في الخليل، كما وجه انتقاداً إلى وزير العمل "يغيئال ألون" بسبب زيارته للمستوطنين في الخليل، وعلق "ليفي اشكول" على تلك الزيارة قائلاً: "ذهب رفيقنا "آلون" إلى الخليل مع طاقم كامل ووعد المستوطنين بالعمل، لقد أصبحنا أضحوكة". (الدار، ورزطال، 2006)

فكان "اشكول" يؤيد الاستيطان في الخليل عبر القرارات التي تتخذها الحكومة وبشكل رسمي فقط، فقد كان يعرف كيف يتطور الاستيطان على الأرض في الخليل، ولم يستطع أن يتخذ موقفاً ضده لاعتبارات تتعلق بشخصيته، (وبعد وفاته بعشرين عاماً صرحت زوجته قائلة: "إنه كان يعارض الاستيطان في الخليل، إلا أنه في النهاية استسلم لرأي الأغلبية في الحكومة، فوافق على إقامة كريات اربع"). (الدار، ورزطال، 2006)

قدّم "يغيئال ألون" في 10 كانون الأول عام 1968م مشروعاً إلى اللجنة الوزارية لشؤون الخليل، يطالب بالتخلي عن الاستيطان في قلب المدينة واستبداله "بالخليل العليا" على غرار "الناصرية العليا"، فقدّم الاقتراح إلى اللجنة المذكورة، فقررت اللجنة البحث عن أراضٍ، فقامت اللجنة بمفاوضة

الكنيسة الروسية (المعروفة باسم المسكوبية وتقع في المنطقة الغربية في مدينة الخليل، وتقدر مساحتها بحوالي 150 دونم) التي تمتلك قطعة أرض مهمة في مدينة الخليل، وقد صرّح "يغيئال ألون" تعقيباً على ذلك، "إن الاستيطان في الأراضي المحتلة أصبح حقيقة واقعة وأنه جزء لا يتجزأ من بعث الأمة اليهودية". (الدار، ورزطال، 2006)

شكّل وزير الدفاع الإسرائيلي "موشيه ديان" لجنةً لبحث الاستيطان بالخليل في تاريخ 25 أيلول عام 1968م، وقدمت اللجنة توصيةً بإقامة تجمع مدني شمال شرق الخليل، بعد أيام من صدور توصية لجنة وزير الدفاع، اجتمعت لجنة شؤون "الاستيطان في الخليل"، وغوش عتصيون، برئاسة "ليفي اشكول" وعضوية كل من وزير الدفاع والعدل والأديان، وقد اتخذت اللجنة قراراً بإقامة الحي اليهودي في الخليل، وطلبت اللجنة من وزارة الإسكان، إعداد المخططات الهيكلية اللازمة، كما أوصت اللجنة بتوفير الاحتياجات الضرورية للجيش؛ لتوفير الحماية إلى المستوطنين، إضافة إلى ذلك أوصت اللجنة الوزارية بإقامة مدرسة دينية للمستوطنين، ووحدات سكنية ثابتة في مقر الحكم العسكري وإقامة مشاريع صغيرة لهم. (الدار، ورزطال، 2006)

أقرت لجنة الوزراء لشؤون الخليل بإقامة "الخليل العليا" بتاريخ 5 شباط 1970م، وحسب المخطط الهيكلي، أن يتم بناء (250) وحدة سكنية في المرحلة الأولى للمستوطنين المتواجدين في الخليل، وفي 25 آذار عام 1970م قدمت اللجنة مشروع القرار إلى الكنيست للتصويت عليه، وأقرت الكنيست بأغلبية (48) صوتاً، ومعارضة خمسة أعضاء وامتناع سبعة عن التصويت بإقامة مستوطنة كريات أربع، وقبل عملية التصويت على القرار طلب "أوري أفيري" محرر صحيفة "هاعولام هازيه" بشطب الموضوع من جدول أعمال الكنيست. مبرراً تقديم طلبه، بأنه يمس بفرص السلام في المنطقة. فتم رفض طلبه، و أثناء المداولات في الكنيست رد عليه "ألون" وقال له: "هل يعقل أن نسلم بحقيقة عدم وجود يهود في الخليل بسبب مذبحه عام 1929م؟". (الدار، ورزطال، 2006)

تعرضت سابقاً الحكومة الإسرائيلية والكنيست إلى ضغوطات من قبل اللوبي الذي يدعم المستوطنين في الخليل. بهدف الإسراع في اتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية لإقامة مستوطنة "كريات أربع"، واعتبر المستوطنون أن أي تأخير أو تلكؤ في العمل يفهم من قبل العرب على أنه تراجع. وسيعطيهم الفرصة للعمل ضد الأقلية اليهودية، ويضر بفرص تجديد الاستيطان اليهودي في الخليل، فالنقاشات والخلافات في وجهات النظر بين فرقاء الحكومة لم تكن جوهرية، بل كان إجماع على

الاستيطان في الأراضي المحتلة، وفي النهاية أصبحت "كريات أربع" حقيقة واقعة وحاضنة لكل المشاريع الاستيطانية في الأراضي المحتلة. رغم مخالفتها لكافة القوانين والنظام الديمقراطي في إسرائيل. (الدار وزرطال، 2006)

7.2 كيف بدأ الاستيطان في الخليل؟

شكل الاستيطان الموضوع الجوهري في فكر وعقيدة الحركة الصهيونية، فإسرائيل دولة مستوطنين قائمة على معتقدات وأفكار ترفض وجود الآخر أي الشعب الفلسطيني مثلما يقول الحاخام كوك "لا وجود للكافر في أرض إسرائيل ولا يوجد أي حق للعرب"، ومن هذا المنطلق يتعامل المستوطنون في الأراضي المحتلة مع السكان الفلسطينيين، تحت سمع وبصر الدولة، وبحماية الجيش، فلا غرابة أن تكون العلاقة ما بين الجيش والمستوطنين هي علاقة تكاملية، بهدف تحقيق سياسة التهويد والضم، و هو ما انعكس على كافة المناطق خاصة في مدينة الخليل، وقاد الحملة الاستيطانية في الخليل الحاخام "موشيه ليفنغر" أستاذ ومعلم الشاب "حنان بورات"، قائد الحملة الاستيطانية في "غوش عتصيون"، الذي تخرج من المدرسة الدينية "بني عقيبا". (الدار، ورزطال، 2006)

آمن المحامي "الياكيم هعتسني" "بأرض إسرائيل الكاملة" مع أنه شخصية غير متدينة، فهو من مواليد ألمانيا، درس في الجامعة العبرية عام 1951م، وكان عضواً في لجنة طلاب "مباي"، شكل في تلك الفترة مع زملائه حركة سماها "صف المتطوعين"، وذلك لمساعدة المهاجرين الجدد ومحاربة الفساد في إسرائيل. (الدار، ورزطال، 2006)

اتصل "هعتسني" بالحاخام "موشيه ليفنغر" في تشرين أول 1967م، وأبلغه أنه يريد مقابلته، فقد أبلغه، أن الحاخام "يحقيل سيرنا" مدير المدرسة الدينية في القدس والتي تحمل اسم "الخليل" يريد إعادة إعمار المدرسة الدينية في الخليل والتي دمرت في أحداث عام 1929، وأضاف "هعتسني" أن الحاخام "سيرنا"، كان قد اجتمع مع "دافيد بن غوريون" قبل عدة أيام، وتحدث مع "بن غوريون" حديثاً يقول فيه "لماذا يمنع علينا الاستيطان في الخليل؟ يجب التوجه فوراً إليها". (الدار، ورزطال، 2006، ص49)

استأجر الحاخام "موشي ليفنغر" فندق النهر الخالد "فندق بارك" بالخليل بتاريخ 13/4/1968، بحجة قضاء ليلة عيد الفصح فيها، ووعده بالخروج منه في اليوم التالي، وكان يرافقه مجموعة مكونة من (60) رجلاً وامرأة واحدة، وقد وافق قائد المنطقة الوسطى "عوزي نركيس" على دخولهم الخليل، وفي اليوم الثاني من نزولهم في الفندق، أعلنوا أنهم أول مجموعة يهودية جاءت لتجديد الاستيطان اليهودي في الخليل، وكان من ضمن المجموعة كل من: "يسرائيل هرنيل" و"بيني كتسوبر" والحاخام "اليغاز فيلدمان" وجميعهم أصبحوا فيما بعد من قادة حركة "غوش ايمونيم" الاستيطانية، فقد تزامن وجود المجموعة في فندق "بارك" بظهور إعلانات في الصحف العبرية ليلة عيد الفصح اليهودي، تشير إلى نية المشاركة في الطقوس الدينية بالبقاء في الخليل، وتضمنت الإعلانات تشجيعاً للذين يرغبون بالاستيطان في الخليل. (الدار وزرطال، 2006).

لم يتخذ "ليني اشكول" رئيس وزراء إسرائيل في تلك الفترة قراراً واضحاً بخصوص الاستيطان في الخليل، واكتفى بالقول "إن أي مستوطنة ستقام في الخليل يجب أن تكون قانونية"، وقد وجه وزراء "ميام" في الحكومة إلى رئيس الحكومة، العديد من الأسئلة والاستفسارات حول تواجد المستوطنين في الخليل، ونتيجة لذلك أجبر على إدراج الموضوع في جلسات الحكومة. واقترح "موشي ديان" أن يتم نقل المستوطنين من فندق "النهر الخالد" إلى مقر الحكم العسكري على دفعتين: الأولى: يتم نقل العائلات التي انضمت إليهم فيما بعد إلى بيوت سكنية في مقر الحكم العسكري، أما الدفعة الثانية يتم نقل الشباب هناك بعد تدريبهم على استخدام السلاح وتزويدهم به بأمر من هيئة الأركان العامة. (الدار، ووزرطال، 2006)

جرت مراسم زواج شاب متطرف يدعى "بيني كتسوبر" في مقر الحاكمية العسكرية حسب "العقيدة اليهودية"، والذي أصبح فيما بعد من أبرز قادة حركة "غوش ايمونيم" الاستيطانية في الأراضي المحتلة، وأثناء تواجدهم في مقر الحكم العسكري، قدّم المستوطنون طلباً للسلطات للاعتراف بهم كسكان دائمين في الخليل، خلافاً للتعليمات والأوامر العسكرية التي كانت تمنع تواجد الإسرائيليين ليلاً في الأراضي المحتلة فقط، وقد وافقت الحكومة الإسرائيلية ضمناً على طلبهم، عندما أمنت لهم الإقامة في مقر الحكم العسكري، وهذا يعتبر بمثابة تهيئة حكومية لدعم الاستيطان في الخليل، الحاخام "موشيه ليفنغر" اعتبر استقبال الحكم العسكري لهم إنجازاً. (الدار، ووزرطال، 2006)

بعد ذلك قام المستوطنون بإجراء التحضيرات اللازمة لفتح مؤسسات مدنية لهم، مثل رياض الأطفال، والمدارس، ومطعم قرب "المكفيل" (مغارة سيدنا إبراهيم)، وقرر المستوطنون العمل في

خدمات الحكم العسكري، ومستوطنة "غوش عتصيون"، واعتبرت تلك خطوة أولى على طريق التعاون والتنسيق ما بين الجيش والمستوطنين بهدف حماية المشاريع الاستيطانية، وقد امتدح الحاخام "موشي ليفنغر" الانجازات التي حققوها، واعتبر أن الأمور تسير بشكل جيد، فقد أنشأ المستوطنون مدرسة تربوية أثناء تواجدهم في فندق "النهر الخالد"، إضافة إلى ذلك أسسوا مدرسة دينية أطلقوا عليها "مركز هراب" بالتنسيق مع مجموعة من الطلبة المتدينين، والذين قَدِموا من المدرسة الدينية "اور" في "غوش عتصيون" و كان تمويل هذه المدارس يتم عن طريق الثري اليهودي الأمريكي "شموئيل وانغ" وحركة أرض إسرائيل الكاملة". (الدار، وزرطال، 2006)

يعتبر "آلون" أول شخصية مركزية من حزب العمل، دعت إلى الاستيطان في مدينة الخليل، فقد قام بزيارة المستوطنين في الخليل بعد عدة أيام من وصولهم، وعبر عن دعمه وتأييده لهم، فقام بتزويدهم بأسلحة نارية وسيارة "سوسيتا"، نُقلت إليهم من مستوطنة غوش عتصيون، و وعدهم بتوفير كافة الاحتياجات والتسهيلات لدعم تواجدهم في الخليل، وعلى ضوء ذلك قدم "آلون" اقتراحاً للحكومة بإقامة حي يهودي في الخليل بتاريخ 1968/1/14، وبرر ذلك بأنه لا يستطيع رفض طلب الحاخام "موشي ليفنغر"، "والحاخام شيتير" إضافة إلى بعض مؤيدي الحاخام "كوك"، وثلاث وعشرين عائلةً مع مجموعةٍ من تلاميذ مدرسة دينية ورئيسها "دوركمان"، وجميعهم طالبوا بالاستيطان في الخليل. (الدار وزرطال، 2006)

في البداية قام الجيش بالسيطرة على موقع استراتيجي شمال شرق المدينة يرتفع (980) م عن سطح البحر، فعلى إثر ذلك تم مصادرة الأراضي واقتلعت الأشجار المثمرة، وأقيم في المكان معسكر للجيش الإسرائيلي بحجة الأسباب الأمنية، وبعد الانتهاء من بناء (250) وحدة سكنية تم تفكيك المعسكر وتسليمه إلى المستوطنين، فهؤلاء المستوطنون اختاروا المكان بسبب انتمائهم إلى "إيديولوجية دينية"، وعلق الحاخام "اليغاز فيلدمان" على وجود المستوطنين في الخليل فقال: "إن الدافع وراء الاستيطان في الخليل هو الرغبة في الاندماج بأعمال الله"، وقد عبر الحاخام "داف ليئور" عن رأيه بوضوح أكثر "عندما أيد ذبح العرب في الخليل، مضيفاً بأنه يجب طرد العرب من جيل (16-60) إلى مكان آخر، جنة عدن"، وفيما بعد أصبحت مستوطنة "كريات اربع" في الخليل حاضنة المستوطنات في الأراضي المحتلة، والحاخامات المتطرفين أيضاً، و الذين ربوا طلابهم على "وجوب قتل العربي في حالة الحرب، أو بناءً على الأوامر الإلهية". (الدار وزرطال، 2006)

8.2 المستوطنات القائمة في محافظة الخليل

بدأ النشاط الاستيطاني في الخليل عام 1968، عندما أقيمت مستوطنة "كريات اربع" في شهر أيلول عام 1968، حينما اقترح عدد من وزراء حزب العمل إقامة مستعمرات بين جنوب الخليل وبئر السبع. وامتد النشاط الاستيطاني إلى جنوب الخليل، فأقيمت مستعمرة "يانير" (تتبع مستوطنة متسادوت يهودا)، ثم واصلت حكومة "الليكود" عملية الاستيطان على الطريقة نفسها التي رسمتها حكومات العمل السابقة لها في المناطق الرئيسية التي حددتها سابقاً (الجعفري، 1981).

وبلغت نسبة الأراضي الحكومية (الأميرية) التي أقيمت عليها المستوطنات في محافظة الخليل 64,88%، من مجموع أراضي المستوطنات في أراضي محافظة الخليل، ويلبها الأراضي الخاصة التي يملكها المواطنون الفلسطينيون والتي بلغت نسبتها 28,26% من مجموع الأراضي المقامة عليها المستوطنات، وأما "الأراضي الممسوحة" والتي لا يستطيع المالكون إثبات ملكيتها سواء أكانت الدولة أم المواطنون العاديون، فقد بلغت نسبتها 6,5% من مجموع الأراضي المقامة عليها المستوطنات. (Peace Now(2006)

حرصت السلطات الإسرائيلية من خلال ممارساتها على الأرض، على إقامة أحزمة استيطانية لتقطع أوصال المنطقة والسيطرة عليها. ومن خلال دراسة واقع المستوطنات في محافظة الخليل، يظهر أن المنطقة كانت مستهدفة للمشاريع الاستيطانية، فقد زُرعت بالعديد من المستوطنات والبؤر الاستيطانية، والملحق رقم (1.2) يوضح المواقع الجغرافية للمستوطنات. (الدار، ورزطال، 2006)

جدول رقم 1.2: اسم المستوطنة وتاريخ انشائها وموقعها الجغرافي وعدد سكانها ونوعها والجهة المشرفة عليها حتى سنة 2006م.

(الجغرافي، 1981)، (أبو حرب، 1987)، (منصور، 2005)، (الدار وزرطال، 2006)، (الزرو، 2000، غير منشور)، (عبد الهادي حنتش، آذار 2008، اتصال شخصي)

الرقم	اسم المستوطنة	سنة التأسيس	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	تبعية المستوطنة
1.	كريات اربع Kiryat Arba	1968	مدينة الخليل	6605	مدنية	معظم مستوطناتها من غوش امونيم
2.	مجدال عوز Migdal Oz	1977	بيت امر	377	كيبوتس	هابوعيل همزراحي
3.	خارصينا (رامات مامرية) Karssina	1979	الخليل "واد الغروس"	ضمن إحصائية كريات اربع	مدنية	غوش امونيم
4.	كرمل Carmel	1981	يطا (ام الخير)	321	مجتمعية دينية	غوش امونيم
5.	معون Ma'on	1981	يطا (تل التواني)	327	موشاف تعاوني ديني	الناحل
6.	اشكوت (متسييه لهف) Eshkolot	1983	الظاهرية	220	زراعية صناعية	المنظمة الصهيونية
7.	تيلم (متسييه عوفرين) Telem	1982	ترقوميا	127	مجتمعية	بيتار / حبروت
8.	بني حيفر (معاليه حيفر) Pnei Hever	1982	جنوب بني نعيم "منطقة الحرة وام حلسة"	327	مجتمعية دينية	حركة امناه
9.	نحال نيجهوت (متسييه لخيش) Negohot	1982	دورا	334	مدنية	الناحل

الرقم	اسم المستوطنة	سنة التأسيس	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	تبعية المستوطنة
.10	تينا (طنا عومريم)Tene	1984	الظاهرية	623	مجتمعية علمانية	المنظمة الصهيونية
.11	عتاتيل (دوريت)Otniel	1983	دورا (كرمة)	698	مجتمعية دينية	غوش امونيم
.12	اسفار	1984	سعير/س الشيوخ	120	دينية	بوعالي اغودات اسرائيل
.13	سوسيا (معون ب)	1983	يطا	643	مجتمعية دينية (مركز إقليمي)	دائرة الاستيطان مستولة عن بنائها
.14	متسادوت يهودا	1983	جنوب شرق السموع	412	موشاف	حركة امناه
.15	ادورا	1983	ترقوميا/ دورا	191	مجتمعية	المنظمة الصهيونية والكيبوتس الديني
.16	حجاي	1984	جنوب الخليل	388	دينية	غوش امونيم
.17	كرمي تسور	1984	حاحول/ بيت امر	400	دينية	هبوعيل همزراحي
.18	شمعة	1985	بين بلدة الظاهرية والسموع	205	غير معروف	غير معروف
.19	شاني لفنا	1984	جنوب بلدة السموع	350	مجتمعية	غير معروف
.20	متسادوت شمعون	1991	سعير، الشيوخ	غير معروف	مكان تخزين	غير معروف
.21	بات اين	1996	صويريف/ الجبعة	غير معروف	غير معروف	غير معروف
.22	سنسانا	1997	الظاهرية	30	كيبوتس	هشومير هتساعير

ومن خلال دراسة جدول رقم (1.2) يمكن ملاحظة ما يلي:

- إن الاستيطان في محافظة الخليل قد بدأ مباشرة بعد احتلال عام 1967م، وذلك بإقامة مستوطنة "كريات أربع" شمال شرق المدينة في عام 1968م، أي بعد إقامة مستوطنة "كفار عتصيون" مباشرة، وهذا يعني أن النية كانت مبيتة من قبل سلطات الاحتلال لتهود المنطقة.
- من خلال دراسة الفترات الزمنية التي أقيمت فيها المستوطنات يظهر ان (12) مستوطنة أنشئت خلال الفترة الواقعة بين عامي 1977 - 1983م، وهي تشكل 54.5% من مجموع المستوطنات في محافظة الخليل. أي أن أكثر من نصف المستوطنات أقيمت خلال فترة تسلم حزب "الليكود" السلطة في إسرائيل. رغم أن "حزب العمل" هو الذي كان مبادراً إلى إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة ومنطقة الخليل بشكل خاص.
- شكل المشروع الاستيطاني قاسماً مشتركاً بين كافة الأحزاب الإسرائيلية، على الرغم من عقد اتفاقيات "كامب ديفد" عام 1978م وزيارة السادات إلى إسرائيل، إلا أن التوسع الاستيطاني تزايد بشكل جنوني مما يظهر أن نوايا إسرائيل تهدف إلى السيطرة على الأراضي ومحاولة تهويدها. فالمستعمرات التي أقيمت خلال الفترة ما بين 1968-1983م بلغ عددها ثلاث عشرة مستوطنة، وتشكل هذه نسبة 59% من مجموع المستوطنات الموجودة في محافظة الخليل وهي: "كريات أربع، مجدال عوز، خارصينا، كرمل، معون، اشكلوت، تيلم، بني حيفر، نحال نجيهوت، عتائيل، سوسيا، متسادوت يهودا، ادورا".
- أما الفترة الزمنية من عام 1984 - 1990م، فقد أقيمت ست مستوطنات وتشكل هذه نسبة 27.2% من مجموع المستوطنات المقامة في محافظة الخليل. وهي: "حجاي، كرمي تسور، شمعة، شاني لفنا، اسفار، وتينا"، تخلل هذه الفترة إقامة حكومة الوحدة الوطنية، وهذا يظهر مدى التوافق الايديولوجي بين الأحزاب الصهيونية في مصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات.
- أما ما تبقى من المستوطنات، فقد أقيمت خلال الفترة الزمنية 1991-1997 ثلاث مستوطنات. وهي تشكل 13.6% من مجموع المستوطنات التي أقيمت في المحافظة وهي: "متساد شمعون، بات اين، سنسانا".

أما من حيث الموقع الجغرافي في منطقة الخليل، فجدول رقم (1.2) أيضاً:

- يظهر أن المستوطنات موزعة جغرافياً على كافة أراضي المحافظة، وخاصة في الشمال والجنوب والوسط، أضف إلى ذلك أن هذه المستوطنات تحتل مواقع استراتيجية في المنطقة، وتتحكم في مفارق الطرق، وتقوم بوظائف أمنية وعسكرية، تحد من التوسع العمراني أفقياً في العديد من المناطق، وهذا ما يظهر في كل من مدينة الخليل، بيت امر و ححول و يطا و السموع وغيرها من القرى والتجمعات السكانية.
- تعتبر أراضي بلدة الظاهرية من أكثر المناطق في محافظة الخليل التي يوجد فيها مستوطنات إسرائيلية، فقد بلغ عدد المستوطنات الموجودة فيها أربع مستوطنات وهي: "اشكلوت، تينا، شمعة، سنسانا"، إضافة إلى بورتين استيطانيتين وهما: "مزرعة مور، شيمه الشمالية"، ويرجع هذا إلى موقعها الجغرافي على الخط الأخضر والمحاذي إلى مدينة البئر السبع، لذلك تركزت المستوطنات على حدودها الجنوبية لكي تشكل حاجزاً في المستقبل ما بين سكان جبل الخليل والتجمعات السكانية العربية في أراضي عام 1948 بهدف منع التواصل السكاني، والمحافظة على حدود الخط الأخضر.
- بلغ عدد المستوطنات الواقعة في حدود بلدية الخليل، ثلاث مستوطنات، وهي بمثابة حزام يحيط بالمدينة بهدف السيطرة عليها والحد من توسعها، وهذه المستوطنات هي: "كريات اربع" شمال شرق المدينة وهي حاضنة المستوطنات في الأراضي المحتلة، مستوطنة "خارصينا" أيضاً شمال شرق المدينة مجاورة لمستوطنة "كريات اربع"، ومستوطنة "حاجاي" جنوب المدينة، إضافة إلى البور الاستيطانية الأربع التي توجد في قلب المدينة، والتي قُسمت أحيائها إلى كانتونات وهي: "بيت هداسا، بيت رومانو، تل الرميدة، ابراهام ابينو" وكذلك البور الاستيطانية التي تقع خارج المدينة وتحاصرها من الجهة الشمالية الشرقية وهي: "كريات اربع الغربية، كريات اربع الجنوبية، تلة 26"، هذا التواجد الكثيف للمستوطنات والبور الاستيطانية في قلب المدينة ومحيطها يوضح مدى الاهتمام الصهيوني المتزايد في تهويد المدينة تمهيداً إلى ضمها.

ويأتي في المركز الثالث بعد بلدة الظاهرية ومدينة الخليل كل من:

- بلدة السموع، فيوجد فيها مستوطنتان وهما: "متسادوت يهودا، وشاني لفنا"
- بلدة دورا، يوجد فيها كل من المستوطنات التالية: "عتنائيل، ناحل نجيهوت.

بلدة بيت أمر ولحول، يوجد فيهما مستوطنتان وهما: "كرمي تسور، ومجدال عوز" إضافة إلى ذلك بلدات سعير والشيوخ حيث يوجد فيهما مستوطنة "متساد اسفار" ومستوطنة "متساد شمعون"، أما بلدة ترقوميا فيوجد فيها مستوطنتان أيضاً وهما: "دورا" ومستوطنة "تيلم".

- أما المركز الرابع من حيث عدد المستوطنات تأتي: بلدة صوريف حيث يوجد فيها مستوطنة واحدة "بات اين".

من خلال هذه الدراسة، يتبين لنا أن المستوطنات موزعة على كافة أراضي المحافظة، خاصة في محيط مدينة الخليل والبلدة القديمة منها، وجنوب المحافظة في منطقة الظاهرية و السموع و يطا و دورا.

أما من حيث عدد سكان المستوطنات فيظهر في جدول رقم (1.2) ما يلي:

- تبين من خلال الدراسة أنه يوجد في محافظة الخليل 22 مستوطنة، وكافة هذه المستوطنات مأهولة بالمستوطنين،

- فقد بلغ عدد سكان هذه المستوطنات المأهولة (13033) مستوطناً.

- تعتبر مستوطنة "كريات اربع" هي اكبر المستوطنات في محافظة الخليل من حيث عدد السكان لأنها تشمل أيضاً مستوطنة "خارصينا" المجاورة لها، فالمصادر الاحصائية الاسرائيلية تضم احصائية سكان خارصينا إلى مستوطنة "كريات اربع" ويعتبرونها احد أحيائها، فقد بلغ عدد ساكنها (6605) مستوطنين ويشكل هذا الرقم نسبة 53,6% من مجموع سكان المستوطنات المشار إليها سابقاً.

هذا يعني أن مستوطنة "كريات اربع" هي المستوطنة المركزية في محافظة الخليل، والتي يتميز سكانها بالعنصرية، والأفكار والمفاهيم والمعتقدات المتطرفة.

- تتميز المستوطنات بشكل عام بقلة عدد سكانها. فقد بلغ عدد المستوطنات في محافظة الخليل التي يقل عدد سكانها عن (400) مستوطن، (16) مستوطنة، يشكل هذا الرقم نسبة 72.7% من مجموع مستوطنات المحافظة.

- أما عدد المستوطنات التي يبلغ عدد سكانها ما بين (401-600) مستوطن فهي مستوطنة واحدة "متسادوت يهودا" الواقعة على أراضي بلدة السموع، أما عدد المستوطنات التي يتراوح عدد سكانها ما بين (601-700) بلغ عددها ثلاث مستوطنات وهي: "تينا" الواقعة على أراضي بلدة الظاهرية، ومستوطنة "سوسيا" الواقعة على أراضي بلدة يطا، وكذلك مستوطنة "عتنائيل" الواقعة على أراضي قرية كرامة في بلدة دورا.

أما تقسيم المستوطنات من حيث النوعية فيظهر جدول رقم (1.2) ما يلي:

- تبين من الجدول أن تسع مستوطنات في محافظة الخليل من "نوع ديني"، أي أنها أقيمت على أسس "عقائدية دينية"، ويشكل هذا الرقم 41% من المجموع الكلي لمنطقة الدراسة، وهذه المستوطنات هي: "كرمل، تيلم، بني حيفر، عتنائيل، سوسيا، حاجاي، كاري تسور، متساد شمعون وبات آين"، وزعت هذه المستوطنات جغرافياً على أراضي كل من حلحول، بيت أمر، الشيوخ، بني نعيم، الخليل، يطا، وكرمة، وصوريف وهذا يعني أنها موزعة على جميع أراضي المحافظة من أقصى شمالها حتى جنوبها.

- تحتوي المحافظة موضوع الدراسة على ثلاث مستوطنات من نوع "مجتمعية علمانية" وهي "تينا، أدورا، شاني لفنا" و كيبوتسان، وهما: "مجدال عوز، وسنسانا" ومستوطنة زراعية واحده هي: "اشكلوت"، كذلك أربع مستوطنات مدنية، وهما: "كريات اربع، وخارصينا، ونجيهوت، وشمعة"، وموشاف تعاوني واحد "معون".

هذه المستوطنات جميعها موزعة جغرافياً على أراضي المحافظة، لكن يظهر بشكل عام أن الاستيطان الصهيوني في محافظة الخليل يستخدم الذرائع الدينية في سعيه المتواصل لعمليات التهويد والضم.

أما من حيث جهة الإشراف على المستوطنات فجدول رقم (1.2) يظهر ما يلي:

- يوجد في محافظة الخليل خمس مستوطنات أقامتها حركة "غوش امونيم" الاستيطانية، وهي موزعة على المناطق التالية: مستوطنة "حاجاي" (تقع جنوب مدينة الخليل، مستوطنة "عتنائيل"

(تقع في بلدة دورا)، مستوطنة كرميل (تقع في بلدة يطا)، مستوطنة "كريات اربع" (تقع في مدينة الخليل)، مستوطنة "خارصينا" (تقع في مدينة الخليل أيضاً).

يلاحظ من خلال دراسة جهة الإشراف، أن حركة "غوش امونيم" ركزت تواجدها في مدينة الخليل بهدف تهويدها تمهيداً لضمها.

- يقع في محافظة الخليل ثلاث مستوطنات، قامت بإنشائها "المنظمة الصهيونية" وهي: "دورا" (على أراضي بلدة ترقوميا)، "اشكلوت" (على أراضي بلدة الظاهرية)، "تينا" (على أراضي بلدة الظاهرية).

أما "حركة امانه" فقامت بإنشاء مستوطنتين وهما: "بني حيفر" على أراضي بني نعيم، ومستوطنة "متسادوت يهودا" على أراضي بلدة السموع.

كذلك قام "النحل" (طلائع الشبيبة المحاربة) بإنشاء مستوطنتين في الخليل وهما، مستوطنة "معون" على أراضي بلدة يطا، ومستوطنة "نحال نيجهوت" على أراضي بلدة دورا.

أما "حزب حيروت" فأقام مستوطنة "تيلم"، وهي مستوطنة مجتمعية أقيمت على أراضي بلدة ترقوميا. إضافة إلى ذلك أقامت "هاشومير هاتسعير" (الحارس الشاب) مستوطنة "سنسانا" (وهي كيبوتس أقيم على أراضي بلدة الظاهرية).

كذلك أقام "بوعالي اغودات اسرائيل" مستوطنة "متساد اسفار" على أراضي قريتي الشيوخ وسعير، كذلك أقامت دائرة الاستيطان الصهيوني مستوطنة "سوسيا" على أراضي يطا، (وهي مستوطنة دينية).

- يوجد أربع مستوطنات أخرى لم تتوفر عنها أي معلومات وهي مستوطنة "شمعة" على أراضي الظاهرية، ومستوطنة "متسادوت شمعون" على أراضي سعير والشيوخ، ومستوطنة "شاني لفنا" على أراضي السموع، ومستوطنة "بات اين" على أراضي قريتي صوريف والجبعة. وقد أقام "هابوعيل همزراحي" (العامل الشرقي)، مستوطنتين وهما "مجدال عوز" على أراضي بيت أمر، وكذلك مستوطنة "كرمي تسور" على أراضي بلدتي حلحول وبيت أمر.

البؤر الاستيطانية في محافظة الخليل

تمهيد

يهدف القسم الأول من هذا الفصل إلى تعريف مفهوم البؤر الاستيطانية واستعراض خلفية إقامة البؤر الاستيطانية في الأراضي المحتلة، ومتى بدأ التفكير في إقامتها، والأسباب والدوافع والأهداف من إقامتها.

كذلك يتضمن الفصل الخطط والأساليب المستخدمة في إقامة البؤر الاستيطانية، إضافة إلى أسباب اختيار مواقعها، والفترة الزمنية لإقامتها، وعدد هذه البؤر في الأراضي المحتلة بشكل عام وفي محافظة الخليل بشكل خاص، وكذلك يتعرض إلى جرائم المستوطنين في الخليل وتصريحات زعمائهم.

أما القسم الثاني من هذا الفصل فقد استعرض عدد البؤر الاستيطانية الموجودة داخل مدينة الخليل، والخطوات والأساليب التي استخدمتها سلطات الاحتلال للاستيلاء على المباني في البلدة القديمة، إضافة إلى ذلك تم إظهار حجم التوسع الاستيطاني داخل المدينة، مع تعريف كل بؤرة استيطانية. وفي نهاية هذا الفصل تم إعداد جدول بأسماء هذه البؤر مع ذكر أسماء المستوطنات التي تبنتها.

1.3 مفهوم البؤرة الاستيطانية

إن كل بؤرة استيطانية أُقيمت كانت على مسافة قريبة من مستوطنة قائمة، وليس بالضرورة أن يكون اسمها مشابه إلى اسم المستوطنة الأم، بل قد يكون قريباً منه أو مختلفاً عنه، لذلك فإن كل بؤرة استيطانية ارتبطت بمستوطنة أم؛ وذلك لرعايتها ودعمها؛ ولتصبح امتداداً لها في المستقبل أو مستوطنة منفصلة عنها. (عبد الهادي حنتش، آذار 2008، اتصال شخصي).

1.1.3 أهداف البؤر الاستيطانية:

- تسعى إسرائيل بأطرافها السياسية المتعددة وخاصة المتطرفة منها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال إقامة البؤر الاستيطانية على الأراضي العربية المحتلة وهي كالآتي:-
- 1- هدف سياسي لتهويد المنطقة عن طريق مصادرة الأراضي والاستيلاء عليها، وإقامة المستوطنات والبؤر الاستيطانية.
 - 2- تحويل هذه البؤر الاستيطانية في حال توفر الظروف البشرية والمادية إلى مستوطنات.
 - 3- زيادة عدد سكان المستوطنات لتغيير الوضع الديمغرافي في الأراضي العربية.
 - 4- تضيق الخناق على التجمعات السكانية العربية ومحاصرتها.
 - 5- السيطرة على التلال والمرتفعات في الأراضي المحتلة يؤدي إلى تحكم المستوطنين في الطرق، و المواصلات والموارد الاقتصادية، إضافة إلى سيطرتهم على مصادر المياه. (الدار وزرطال، 2006)

2.1.3 خلفية إقامة البؤر الاستيطانية:

بدأت ظاهرة إقامة البؤر الاستيطانية فعلياً في العقد الأخير من القرن الماضي، بعد اتخاذ حكومة "اسحق رابين" قراراً بتجميد البناء في المستوطنات عام 1993، ورغم اتخاذها هذا القرار إلا أنها سمحت بإقامة بؤر استيطانية جديدة، ولكن الوضع السياسي العام خاصة المفاوضات مع الفلسطينيين انعكس سلباً على وتيرة إقامة البؤر الاستيطانية، وبالرغم من موقف الحكومة الإسرائيلية هذا من إقامة المستوطنات والبؤر الاستيطانية، إلا أن ظاهرة البؤر الاستيطانية زادت في الاتساع، بل ساهمت في زيادة النمو الاستيطاني في أراضي الضفة الغربية المحتلة، بالرغم من المعارضة الدولية لسياسة إسرائيل الاستيطانية. (ساسون، 2005)

ساهمت الأجهزة الحكومية الرسمية في بلورة سياسة إسرائيل الاستيطانية، فهي لعبت دوراً مركزياً في إقامة البؤر الاستيطانية، وقد عمل جزء من مؤسسات الدولة، بوحى من القيادات السياسية العليا، والبعض الآخر غض الطرف عما يجري على الأرض، ودعم وشجع حركة الاستيطان دون قرار رسمي من الدولة. وأهم هذه المؤسسات التي ساهمت في إقامة البؤر الاستيطانية وهي:

1. وزارة البناء والإسكان:

ساهمت هذه الوزارة في دعم إقامة مستوطنات جديدة وتوسيع مستوطنات أخرى في منطقة الضفة الغربية، بواسطة إدارة البناء القروي التابع لوزارة الإسكان، والتي تقوم بتمويل البنى التحتية للمستوطنين، وتقوم هذه الوزارة بالتعاون مع مهندسين معماريين من خارج الوزارة لكي يقوموا ببناء مستوطنات جديدة أو توسيع مستوطنات قائمة، وتقديم كرافانات لمساعدة المستوطنين للسكن في أراضي الضفة الغربية المحتلة. (ساسون، 2005)

2. وزارة الدفاع:

ارتبط عمل هذه الوزارة بالقيادات السياسية العليا، وبتصريح منها، فهي مسؤولة عن مسح الأراضي المحتلة وتقديم المساعدات إلى المستوطنين، وخاصة تزويدهم بالكرافانات للسكن فيها، وتقوم الوزارة أيضاً بمصادرة الأراضي وضمها بحجج أمنية، وتعلن أنها مناطق عسكرية مغلقة، كذلك تصادق على أوامر هدم البيوت غير المرخصة وإخلاء البؤر الاستيطانية. (ساسون، 2005)

3. الإدارة المدنية:

تقوم الإدارة المدنية بمتابعة ملكية الأراضي المنوي الاستيطان عليها، وتسجيلها وتحديثها وإرسالها إلى وحدة الاستيطان، كذلك فإن الإدارة المدنية مسؤولة عن مراحل التخطيط للبناء، وترخيص الأبنية بعد استلامها الموافقة من القيادة السياسية العليا، ومراقبة الأبنية في الأراضي المحتلة، وربط مباني المستوطنات بالبنى التحتية مثل: الماء، والكهرباء، ودعم المستوطنين بالكرافانات بتعليمات من وزارة الدفاع. (ساسون، 2005)

4. الهستدروت:

هو الجسم الاستيطاني للحركة الصهيونية، وتقوم باستلام الأراضي من مسؤول الإدارة المدنية (المسؤول عن حارس أملاك الغائبين والأملاك الحكومية)، ويقوم قسم الاستيطان التابع "لهستدروت" بالتخطيط في هذه الأراضي للاستيطان فيها وتطويرها وإقامة المعسكرات الاستيطانية الأولى فيها، وتوفير وسائل إنتاج داخل هذه الأراضي. (ساسون، 2005)

3.1.3 خطة إقامة البؤر الاستيطانية:

تعود فكرة إقامة البؤر الاستيطانية، إلى "ارينيل شارون" ومساعدته لشؤون الاستيطان "بارون" في تشرين الثاني لعام 1977، عندما قاما بجولة في الأراضي العربية المحتلة، وتنقلوا من مكان إلى آخر، وخاصةً على قمم الجبال والتلال، وذلك بهدف دراسة الطبيعة الجغرافية لإقامة المواقع والبؤر الاستيطانية عليها.

وقد اتخذت الخطة عدة اعتبارات في تحديد تلك المواقع الاستيطانية ومن أهمها:

- أ- إشرافها المباشر على المناطق والتجمعات السكانية العربية، بمعنى آخر أن تصبح هذه البؤر بمثابة أبراج مراقبة.
- ب- تشكل هذه البؤر حاجزاً أو سداً منيعاً في وجه التوسع الجغرافي للقرى والمدن العربية.
- ج- تقطيع أوصال الضفة الغربية جغرافياً، وإقامة المستوطنات بينها لكي تصبح أشبه بالمعازل.
- د- عرقلة أيّ حلٍّ مستقبلي يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة في المستقبل. (الدار وزرطال، 2006)

خشيت "الوكالة اليهودية" بعد التوقيع على اتفاقية "غزة أريحا" أولاً عام 1993 على مستقبل المستوطنات في الأراضي المحتلة، فأعدت مخططات استيطانية لإنشاء مزيدٍ من المستوطنات، وقد أقامت غرفة عمليات لهذا الغرض بهدف دعم المستوطنات القائمة وإيجاد تواصل جغرافي فيما بينها، وكذلك تعزيز وجود المستوطنين اجتماعياً واقتصادياً في مستوطنات الضفة الغربية، وأقام قسم الاستيطان في المنظمة الصهيونية "شبكة الاستيطان في يهودا والسامرة"، بهدف السيطرة على الأراضي المحتلة في أسرع وقت ممكن، في ظل عملية السلام وبدعم حكومي من خلال متابعة النشاطات الاستيطانية. (الدار وزرطال، 2006)

شكلت حكومة "رابين" لجنة استثنائية برئاسة مستشار وزير الدفاع لشؤون الاستيطان "ناح كناري" لدعم وتوسيع المستوطنات خارج حدود المخططات الهيكلية، وكشف فريق حركة "السلام الآن" أن "كناري" كان من كبار مؤيدي الاستيطان العلني. (الدار وزرطال، 2006، ص179)

سعى "شارون" بعد توقيع اتفاقية "أوسلو" عام 1993 إلى تخريب "مسيرة أوسلو" عن طريق سياسة الأمر الواقع على الأرض، وفي تلك الفترة تقاطعت سياسة "شارون" في معارضته "لاتفاقية أوسلو"

مع مجلس قيادة المستوطنات الذي كان يسعى للحصول على الشرعية الرسمية من الحكومة، والذي ارتبط بدوره بعلاقات مع تيارات استيطانية متطرفة مثل "حركة الجهد" و"حركة كاخ" ليكونوا "وكلاء لهم في أعمال التخريب"، هذه التيارات المتطرفة حاولت مراراً الاضطدام مع الجيش لكن مجلس قيادة المستوطنات كان يعتبر الصدام مع الجيش خطأ أحمر. (الدار وزرطال، 2006)

نشط "قسم الاستيطان" الممول من الحكومة الإسرائيلية، وأعد مخططات شاملة قبل عامين من إنهاء المفاوضات المقررة مع الفلسطينيين حسب اتفاقية "أوسلو"، وكانت تهدف هذه المخططات إلى "تهويد المنطقة" والقضاء على أي فرصة للسلام في المستقبل، وتضمنت خطط "قسم الاستيطان" تقسيم الأراضي المحتلة إلى أربع أقسام: القدس ومحيطها، غور الأردن، غرب السامرة، ثم جنوب الخليل، وقد تضمنت الخطة وجود ممرات إستراتيجية في أراضي الضفة الغربية وطريقين ممتدين على طول الضفة الغربية، لذلك أعد مجلس المستوطنات في الأراضي المحتلة مشروعاً استيطانياً يهدف إلى مضاعفة عدد سكان المستوطنات والذي سمي "بالعملية المضاعفة"، ترأس العملية "موشيه ببيغلين" زعيم القيادة اليهودية في اللجنة المركزية في "حزب الليكود"، وفيما بعد أصبح رئيس حركة "هذه أرضنا" (لمقاومة إخلاء المستوطنات في الأراضي المحتلة)، وسعى "موشيه ببيغلين" ومؤيديه للحصول على دعم سكرتير مجلس المستوطنات في القدس، "أوري ارئيل"، وطلبوا منه المساعدة في إقامة (130) بؤرة استيطانية جديدة في الأراضي المحتلة، وذلك بهدف مضاعفة عدد سكان المستوطنات، فكان رده عليهم "أنه لا تتوافر حالياً الأموال الكافية لتغطية نفقات المشروع"، لكنه وعدهم بدراسة الموضوع، وطلب منهم تجهيز المخططات اللازمة لذلك، و يتبنى "بييغلين" أفكاراً صهيونية و أيديولوجية متطرفة، فقد تتلمذ على يد الحاخام "دروكمان" و الذي كان زعيماً لحزب "المفدال" و حركة "غوش امونيم" الاستيطانية.

قام "بييغلين" ومؤيديه بمعاينة الأرض المنوي الاستيلاء عليها بهدف إقامة البؤر الاستيطانية على تلك الأراضي، وعُرفت نشاطات "بييغلين" فيما بعد بخطة "هذه أرضنا"، واعتبرت الخطة بمثابة حركة شبه سياسية متجاوزة بذلك المؤسسات الرسمية للمستوطنين في الأراضي المحتلة، وبادر "بييغلين" ومؤيديه إلى عقد مؤتمر في فندق "آشل شمرون بأرئيل" في الثالث من كانون الأول عام 1994، وقاموا بتوزيع الدعوات على ممثلي المستوطنات في الأراضي المحتلة، و حضر المؤتمر كل من مجلس قيادة المستوطنات والأحزاب الدينية أيضاً، وهكذا بدأت فكرة إقامة البؤر الاستيطانية وفق خطة "بييغلين" ومؤيديه علاوة على ما ذكر سابقاً، لذلك هدفت خطة "بييغلين" إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- بناء بؤر استيطانية كثيرة و في مناطق متعددة لإرباك الجيش؛ لأن قيادته لا توافق على تشتيت أفراد الجيش في مناطق مختلفة قد لا تكون مجدية.
- 2- عدم شرعية البؤر الاستيطانية الجديدة يعطي الشرعية للمستوطنات القائمة، والاهتمام الحكومي سيكون باتجاه البؤر الجديدة وتناسي المستوطنات القائمة.
- 3- زيادة عدد سكان المستوطنات في الأراضي المحتلة. (الدار وزرطال، 2006)

4.1.3 "خطة هذه أرضنا":

حسب هذه الخطة فإن "بيغليين" ومؤيديه سوف يقومون بالسيطرة على 130 نقطة استيطانية، وخلق وقائع جديدة على الأرض، ومعارضة الحكومة بصورة عملية نتيجة لتوقيعها اتفاقية "أوسلو" عام 1993، وقام "موشيه بيغليين" ومؤيدوه بتطوير خطة "هذه أرضنا" من مشروع "العملية المضاعفة" وكانوا يسعون من وراء ذلك إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- معارضة المسيرة السلمية ما بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ووقف عمليات الانسحاب من المناطق.
- 2- توجيه رسالة إلى الحكومة الإسرائيلية والجمهور الإسرائيلي أيضاً، بأن المستوطنات لا يمكن محاصرتها أو التضيق عليها.
- 3- تعزيز المعارضة التي بدأت تظهر في أوساط الجمهور الإسرائيلي لكي يعبروا عن رأيهم بصورة فعلية على الأرض، و في الوقت نفسه وضع عراقيل ومشاكل فعلية أمام الحكومة. (الدار وزرطال، 2006)

5.1.3 اختيار الموقع:

- اعتمد اختيار موقع البؤر الاستيطانية على خطة "هذه أرضنا" وذلك لتحقيق المجالات التالية:
- 1- أن يكون الموقع المنوي الاستيلاء عليه قريباً من مكان المستوطنة الأم، وفي حالة عدم وجود مكان يجب البحث عن أرض قريبة من المستوطنة الأم.
 - 2- النقطة المنوي الاستيلاء عليها يجب أن تكون في مكان مرتفع ومشرف على المنطقة الجغرافية الموجودة فيها.

- 3- صعوبة الوصول إلى تلك النقاط الاستيطانية المنوي الاستيلاء عليها بالسيارات، بحيث لا يتم إخلاؤها بسهولة مستقبلاً.
- 4- يجب أن تكون البؤر الاستيطانية الجديدة والمنوي إقامتها خارج حدود المخطط الهيكلي للمستوطنة الأم، أو منطقة توسعها مستقبلاً. (الدار وزرطال، 2006)

6.1.3 التواجد في البؤر الاستيطانية:

يجب أن يكون التواجد يوم الأحد كثيراً من قبل الأفراد، أما باقي الأيام فلا داعي لوجود أعداد كثيرة، بل يجب أن يقتصر التواجد على بضعة أشخاص بالتناوب فقط، مع مراعاة عدم التأخر أو المبيت ليلاً في الموقع. (الدار وزرطال، 2006)

7.1.3 الفترة الزمنية لإقامة البؤرة الاستيطانية:

يجب أن تكون من 48-72 ساعة فقط، ومسألة البقاء أو ترك المكان متروكة لسير الأحداث على الأرض، لكن يجب الإعلان عن إقامة المستوطنة على الأرض. (الدار وزرطال، 2006)

8.1.3 الإعلام:

يجب استثمار الدور الإعلامي في مثل هذه العمليات وفق ما يلي:

- 1- تسمى البؤرة الاستيطانية المنوي إقامتها على اسم أحد قتلى "الإرهاب" حسب تعبيرهم.
- 2- يتم التنسيق ما بين عائلة القتيل والمنظمة المعنية، وذلك لبعث مندوب أو ممثل عنهما إلى الموقع المنوي إقامة البؤرة الاستيطانية عليه.
- 3- المستوطنة المقامة سابقاً تتبنى البؤرة الاستيطانية الجديدة المنوي إقامتها، ومساعدتها في أعمال الحراسة خاصة، إضافة إلى ذلك البحث عن مؤسسات وشخصيات اعتبارية في المجتمع الإسرائيلي تشكل دعامة وركيزة للبؤر الاستيطانية الجديدة، مثل "المنظمات الشبابية" و"مباد" و"مندی حملة درجة البروفيسور" من أجل الحصانة السياسية، والهدف من هذه العملية هو الحصول على الدعم الشعبي.

- 4- يتواجد في هذه البؤرة الاستيطانية "الأبناء والمخلصين" من الشعب "للأرض وللمعسكر الوطني" هم وزعمائهم على كافة المستويات.
- 5- شرح أهداف العملية لوسائل الإعلام عن طريق شخصيات مهنية ومتخصصة في هذا المجال. (الدار وزرطال، 2006)

9.1.3 تنفيذ الخطة:

كان مقرراً أن يتم إقامة البؤر الاستيطانية في شهر شباط 1994م لكن "مجلس اتحاد المستوطنات" أعاق تنفيذ ذلك، حيث أجل المشروع أكثر من مرة، وبالتالي فإن مجموعة "هذه أرضنا" قررت العمل بشكل منفرد، وبتاريخ 24 كانون أول 1993 وفي يوم واحد أقيم (86) موقع استيطاني في إطار عملية أطلق عليها "تمرين جاف"، واعتبر مجلس اتحاد المستوطنات "تمرين جاف" خرقاً لقواعد اللعبة، لأنه سبق وأعلن المجلس تأجيله للعملية، وعلى أثر ذلك حدث خلاف ما بين مجلس اتحاد المستوطنات وحركة "هذه أرضنا".

وفي إطار جلسة مصالحة في "بيت اييل" حضرها كل من "موشيه ببيغلين" و"أوري أريئيل" و"زئيف حيفر" رئيس "أمناء"، و"نيسان ملوميانسكي" اتفق جميعهم على يوم للتضامن مع المستوطنين، وتنفيذ خطة "موشيه ببيغلين" في الثاني من شباط عام 1994، وتوفير كل الجهد لدعمها، وفي إطار النقاشات حول الموضوع، رفض مجلس اتحاد المستوطنات الاتفاق، واعتبر إقامة عشرات البؤر الاستيطانية على قمم الجبال والمواجهة مع الجيش يضعف التعاطف الشعبي والجماهيري معهم. (الدار وزرطال، 2006)

تم استبدال "العملية المضاعفة" في شهر كانون الثاني 1994م بعملية "مسح أراضي الدولة" (هي الأراضي التي سيطرت عليها الدولة حسب القانون العثماني، والتي لم يتم زراعتها لمدة ثلاث سنوات متتالية، ولم يدفع عنها الضريبة) في (37) موقعاً وتحت شعار "لا تمنحهم أرض الوطن"، وعلق الصحفي "تسفي غيلات" الذي قام بتغطية العملية المضاعفة، حيث قال:- "إن المستوطنين مجبرون على القيام بعمل شيء، والجيش ملزم بتطبيق القانون في منع السيطرة على أراضي الدولة، لكن قواعد اللعبة معروفة والمشهد سوف يتكرر مستقبلاً". (الدار وزرطال، 2006).

كانت عملية إقامة البؤر الاستيطانية تتم بالتنسيق الكامل مع الجيش، على أمل أن تتوسع هذه البؤر في المستقبل، وتصبح مستوطنات معترف بها رسمياً، وعادةً تتم إقامة هذه البؤر على وجه السرعة

عن طريق تجهيز البؤرة بالبيوت الجاهزة والكرافانات، وحينها تكون مهيأة لاستقبال أعداد من المستوطنين، ورغم القرارات الحكومية بإزالة بعض البؤر الاستيطانية، لن تتم إزالتها بسبب التوافق ما بين المستوطنين والجيش الإسرائيلي، فقد كان الجيش الإسرائيلي شريكاً في إقامة البؤر الاستيطانية، وبالرغم من تغيير رؤساء الأركان إلا أن أحداً منهم لم يجرؤ على إزالة أي بؤرة استيطانية واحدة، و"ارئيل شارون" كان يعرف التفاصيل الدقيقة عن مواقع المستوطنات والبؤر الاستيطانية المنوي إقامتها. (منصور، 2005)

كانت تقوم قيادة الجيش في بعض الحالات بأعمال دعائية وإعلامية بالتنسيق مع المستوطنين؛ وذلك بإزالة بؤرة استيطانية معينة، وفي حقيقتها تكون خالية من السكان، لكن للأغراض التمويهية ولصرف النظر عما يحدث في مواقع أخرى. (منصور، 2005)

أعلن "يهود باراك" بتاريخ 12\5\1999م في إحدى تصريحاته في إطار تعليقه على المساعي السلمية مع الفلسطينيين: إن مستوطنتي "عوفرا وبيت إيل" ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية. إضافة إلى التواجد الاستيطاني والأمني في "غور الأردن". وكان "باراك" قد أمر بتوسيع مستوطنة "معالييه ادوميم" عندما كان وزيراً للداخلية في حكومة "اسحق رابين، وقد صرح المليونير اليهودي "موسكوفيتش" إن "يهود باراك" الأب الروحي لمستوطنة "رأس العامود"، وبعد اتفاق "واي ريفر" أقام المستوطنون (42) بؤرة استيطانية جديدة في جميع أنحاء الأراضي المحتلة، وفي حينها علق "يهودا باراك" على موضوع البؤر الاستيطانية، وخرج بمصطلح جديد أسماه المستوطنات القانونية والمستوطنات غير القانونية، وبناء على ذلك أمر "باراك" بإزالة (12) بؤرة استيطانية بعد الاتفاق مع زعماء المستوطنين على اعتبار أنها غير قانونية، وقد أكد المستوطنون أنهم حصلوا على اعتراف من "باراك" بـ (30) بؤرة استيطانية جديدة في الأراضي المحتلة. (الزرو، 2000، غير منشور)

أما فيما يتعلق بعدد البؤر الاستيطانية في الأراضي المحتلة منذ عام 1967م، فقد بلغت (126) بؤرة استيطانية حتى شهر حزيران عام 2006م، منها (26) بؤرة استيطانية في أراضي محافظة الخليل. (Peace Now (2006- A))

وإذا تم إضافة البؤر الاستيطانية الأربع الموجودة في قلب مدينة الخليل، يصبح مجموع البؤر الاستيطانية في مدينة الخليل والمحافظة (30) بؤرة استيطانية وتشكل هذه البؤر نسبة 23% من مجموع البؤر الاستيطانية في الأراضي المحتلة. (MA'AN Development centre, 2008)

2.3 دموية المستوطنين فعلاً وقولاً في الخليل

على أثر توقيع اتفاقية "غزة أريحا" أولاً في واشنطن بتاريخ 1993/9/13 تحدثت التقارير الصحفية عن قرب انسحاب متوقع للجيش الإسرائيلي من غزة وأريحا في 25 شباط 1994، وكانت ردة فعل المستوطنين في الأراضي المحتلة على تلك الاتفاقية مزيداً من التظاهر وإغلاق الشوارع وشتيم الحكومة والاستيلاء على مزيد من الأراضي. (الدار وزرطال، 2006)

اعتبر المستوطنون اتفاقية "أوسلو" تهديداً للبلاد وبالتالي يجب العمل على إفشالها، وفي ظل هذه الأجواء المشحونة بالتوتر والتجاذبات السياسية ما بين الحكومة الإسرائيلية والمستوطنين حول تطبيق اتفاقية "أوسلو" أقدم مستوطن من مستوطنة "كريات اربع"، يدعى "باروخ غولدشتاين" بمهاجمة المصلين أثناء سجودهم في الحرم الإبراهيمي وذلك في صبيحة يوم 1994/2/25، مما أدى إلى استشهاد (29) مواطناً فلسطينياً وإصابة (125) شخص آخر بجروح مختلفة. (الدار وزرطال، 2006)

في أعقاب المجزرة تحدثت التقارير عن نية الحكومة الإسرائيلية إخلاء بعض البؤر الاستيطانية في مدينة الخليل، وخاصةً "تل الرميدة"، واعتبر المستوطنون هذا العمل بمثابة مقدمة لإخلاء البؤر الاستيطانية في قلب مدينة الخليل، خاصةً إن "اسحق رابين" أبلغ الوفد الإسرائيلي المتوجه إلى تونس برئاسة "أوري سبير" لمقابلة "ياسر عرفات" عن نيته إخلاء البؤرة الاستيطانية "تل الرميدة"، وتعقيباً على ذلك أصدر مجلس حاخامات الضفة الغربية برئاسة الحاخام "ابراهيم شبيرا" فتوى خلال جلسة لهم في مستوطنة "كريات اربع"، تسمح للجنود بعصيان أوامر الإخلاء في حال صدورها، وكانت قد صدرت فتوى أخرى من الحاخام الرئيسي "شلومو غورن" أعلن من خلالها "الحرب على كل حكومة إسرائيلية تخلي الخليل"، وأضاف "علينا الاستعداد للموت من أجل عدم خراب الخليل"، لأن حكم إخلاء الخليل مثل حكم الموت، كما قيل "تموت ولا نخلي". (الدار وزرطال، 2006)

كتب "تاح كناري" مستشار شؤون الاستيطان في مذكرة إلى رئيس الوزراء، يذكر فيها أن "سلوميانسكي" الذي عمل ضد "اتفاقية اوسلو" وأنشأ غرفة عمليات لهذا الغرض يحذر من إخلاء الخليل وأنه سوف يحضر خمسين ألف مستوطن ليسكنوا مكان من يتم إخلاؤهم، وأضاف أنه في "حالة الإخلاء سوف يتم طرد أعداد كبيرة من سكان المدينة العرب في الخليل"، أما المتحدث باسم المستوطنين "نوعم ارنون" تحدث عن "إعداد عبوات غاز متفجرة، سوف يتم استخدامها في حال صدور قرار الإخلاء". (الدار وزرطال، 2006)

فالبور الاستيطانية قد تكون مدنية أو شبه عسكرية، ولكنها لم تأخذ الصفة الرسمية (القانونية) وعادةً ما يلجأ القائمون على خلق البور الإستيطانية إلى استغلال الظروف السياسية في تحركاتهم من أجل الحصول على الاعتراف. ومن ثم تتحول إلى مستعمرة استيطانية، أو مركز للجيش. (الدار وزرطال، 2006)

3.3 البور الاستيطانية في محافظات الخليل

وبإمكاننا إعطاء صورة مختصرة عن كل بؤرة استيطانية في محافظة الخليل، والملحق رقم (1.3) يبين مواقعها الجغرافية على أراضي محافظة الخليل. (peace Now (2006- A)

1. جفعات ریحفام (Givat Rehav'am)

أقيمت من قبل سكان مستوطنة "حاجاي"، جنوب المستوطنة بنهاية عام 2001 على ارتفاع (850)م فوق سطح البحر، وهي بؤرة استيطانية غير مأهولة وتضم مبنى متنقل "كرفان" ومحطة مياه، وبناءً على معلومات من وزير الدفاع الإسرائيلي تم إخلاء المستوطنة في بداية شهر تموز 2002، لكن من خلال زيارة رسمية لفريق "حركة السلام" الآن للموقع وفي الشهر نفسه، ثبت أن الموقع الاستيطاني ما زال موجوداً، ولم يطرأ عليه أي تغيير.

2. بات اين الغربية (Bat Ayin West)

فُرخت من مستوطنة "بات اين" في بداية عام 1999م، غرب المستوطنة بمسافة (350)م على أراضي قرية صوريف. يوجد فيها حوالي عشر عائلات. إضافة إلى عشرين كرفاناً، وبنائيتين ثابتتين، تمّ إقامتهما بمصادقة حكومة "يهود باراك" على حدود المستوطنة الأم.

3. مسوت اسحق القديمة (Old Massu'ot itzhak)

أقيمت من قبل سكان مستوطنة (بات اين) أيضاً، في بداية عام 2001، شمال شرق "بات اين" ب500م، على أراضي قرية صورييف. يوجد فيها اربع كرفانات وبناية واحدة ثابتة، ويسكنها عائلتان فقط.

4. آلت 652 (Alt 652)

أقيمت من قبل مستوطنة "بات اين" في بداية عام 2002 على أراضي قرية صورييف، وتقع غرب "بات اين" بحوالي 1,700م. غير مأهولة بالسكان، لكنها تحتوي على بنايتين ثابتتين، وبناء على أوامر وزير الدفاع الاسرائيلي تم تفكيكها في بداية شهر تموز ولم يحدث في الموقع أي تغيير.

5. آلت 673 (Altt 673)

أقيمت أيضاً من قبل مستوطنة "بات اين" في بداية عام 2003م وتقع شمال غرب "بات اين" بمسافة 1كم. غير مأهولة بالسكان وازيلت في شهر آذار عام 2003.

6. بات اين الشرقية (Bat Ayin East)

أقيمت من قبل مستوطنة "بات اين" في منتصف عام 2002م، وهي تقع شرق مستوطنة "بات اين" بمسافة 300م، وتحتوي على عشر منشآت، وهي غير مأهولة بالسكان.

7. مزرعة مور (Mor Farm)

أقيمت من قبل مستوطنة "تينا" على أراضي بلدة الظاهرية في منطقة وادي السمسم في عام 2000م، يوجد فيها تسع منشآت ثابتة، وهي مستوطنة زراعية ويتبع لها آلاف الدونمات الزراعية باتجاه بلدة الظاهرية. وتسكنها عائلة واحدة فقط.

8. كرمي تسور الجنوبية (Karmeit Zsur North)

أقيمت من قبل سكان مستوطنة "كرمي تسور" في منتصف عام 2002م على أراضي بلدي ححول وبيت امر، تقع على بعد 500م من مستوطنة "كرمي تسور"، غير مأهولة بالسكان وتضم حاوية واحدة فقط.

9. تسور شاليم (Tzyr Shalem)

أقيمت من قبل سكان مستوطنة "كرمي تسور" في بداية عام 2001 على أراضي بلدة حلحول، تقع غرب "كرمي تسور" بمسافة 400م، يسكنها ثلاث عشرة عائلة وفردان، يوجد فيها ثلاث وعشرون منشأة بما فيها كرافانات مزدوجة، وفي شهر شباط عم 2008 تم تعزيزها بخمس كرافانات أخرى.

10. مجدال عوز الغربية (Migdal Oz West)

أقيمت من قبل سكان مستوطنة "مجدال عوز" في بداية عام 2002م، على أراضي بلدة بيت أمر "مراح مسودة". يوجد فيها ست عشرة منشأة، ويسكنها أربع عائلات فقط.

11. مزرعة معون القديمة (Old Ma'on Farm)

أقيمت من قبل سكان مستوطنة "معون" في بداية عام 2002م على أراضي بلدة يطا، تقع على بعد 1كم جنوب مستوطنة "معون" تسكنها عائلتان فقط، ويوجد فيها حافلة واحدة وحاوية، أخلت جزئياً في شهر اكتوبر 2002م، وبقي فيها كوخ خشبي، وفي عام 2004م تم اخلاؤها ثانية بالكامل.

12. آفي قايليل (Avigayil)

أقيمت من قبل سكان مستوطنة "معون" في نهاية عام 2001 على أراضي بلدة يطا، وتقع جنوب غرب مستوطنة "معون" بمسافة (2,5)كم، تسكنها سبع عائلات فقط، هذه المستوطنة تقع خارج حدود خط المستوطنات، ويوجد فيها ثلاث عشرة منشأة وخزان ماء.

13. تلة 833 (مزرعة معون) Hill 833 (Ma'on Farm)

أقيمت من قبل سكان مستوطنة "معون"، في بداية عام 2002م على أراضي بلدة يطا، وتقع جنوب مستوطنة "معون" بمسافة (350)م، يسكنها أفراد من المستوطنين ويوجد فيها إحدى عشرة منشأة، تم اخلاؤها مع مزرعة "معون" القديمة.

14. باني كديم (Pnei Kedem)

أقيمت من قبل سكان مستوطنة "متساد اسفار" على أراضي منطقة سعير (منطقة القنوب) في شهر اكتوبر 2000م، شمال شرق مستوطنة "اسفار" بمسافة 600م، يوجد فيها اثنتي عشرة عائلة فقط.

15. نوف نيشر (مزرعة لسيفر) (Nof Neshar (Lucifer Farm))
أقيمت من قبل سكان مستوطنة "ميتسادوت يهودا" على أراضي بلدة يطا، في عام 1996م، تسكنها عائلة واحدة فقط. ويوجد فيها خمس منشآت.

16. متسبي لخيش (Mitzpe Lachish)
أقيمت على يد مستوطني "تجيهوت" على أراضي بلدة دورا في منطقة (أم حذوة). في بداية عام 2002م. تقع غرب مستوطنة "تجيهوت" مسافة (800)م، تسكنها أربع عائلات فقط. وهي خارج حدود خط المستوطنات، ويوجد فيها تسع منشآت.

17. سوسيا شمال غرب (Susiya North West (Rujam El chmri))
أنشئت من قبل سكان مستوطنة "سوسيا" على أراضي بلدة يطا، وهي غير مأهولة بالسكان، وتقع خارج حدود خط المستوطنات. ويوجد فيها أكثر من (25) كرفاناً واثنيتي عشرة منشأة.

18. متسبي يائير (ماجين دافيد) (Mitzpe Yair (Magen David))
أقيمت من قبل سكان مستوطنة "سوسيا" على أراضي بلدة يطا. في عام 1998م. تقع على بعد (2)كم جنوب شرق مستوطنة "سوسيا". يسكنها من ثمان إلى تسع عائلات وفردان، ويوجد فيها أربعة عشر كرفاناً وثمانيتي بيوت بلاستيكية زراعية.

19. انسانيت سوسيا (سينا قوقو) (Ancient Susyia (Synagogue))
أنشئت من قبل سكان مستوطنة "سوسيا" على أراضي بلدة يطا في منتصف عام 2002م. تقع شمال غرب مستوطنة "سوسيا" مسافة (1,3)كم. يسكنها بضعة أشخاص فقط، ويوجد فيها منشأتان.

20. اسائيل (Asa'el)
أقيمت من قبل "المجلس الإقليمي لجبل الخليل". في بداية عام 2002م، على أراضي بلدة السموع. وتقع على بعد (3)كم من مستوطنة "شاني" يسكنها أربع عائلات وشخص واحد فقط، وهي واقعة خارج حدود خط المستوطنات، ويوجد فيها خمس منشآت وخزان ماء.

21. متسبي اشموع (Mitzpe Eshtamoa)

انشئت من قبل سكان مستوطنة "عتنايل"، في بداية عام 2002م، على أراضي بلدة السموع، تقع خارج حدود خط المستوطنات المجاورة، وهي غير مأهولة بالسكان ويوجد فيها ثماني منشآت، وتستعمل كموقع لتلاميذ مستوطنة "عتنايل"، أُخليت في اكتوبر عام 2002م، وبقي فيها الكرافانات.

22. تلة انتيناس (Antenas Hill)

اقيمت من قبل سكان مستوطنة "بني حيفر". على أراضي بلدة بني نعيم في منطقة "أم حلوسة" والحره". تقع على بعد (1500)م غرب مستوطنة "بني حيفر". وهي غير مأهولة بالسكان، وتقع خارج حدود خط المستوطنات، استعملت كمركز أبحاث، وفي شهر آذار عام 2003م قتل فيها اثنان من الحراس الإسرائيليين خطأ بنيران الجيش الإسرائيلي، وبناء على التقارير الصحفية فككت في نهاية شهر نيسان 2003م.

23. كريات أربع الغربية (Kiriyat Arba West (Hagvura Outpost)

أقيمت من قبل سكان مستوطنة "كريات أربع" في نهاية عام 2002م، تقع غرب مستوطنة "كريات أربع" بمسافة (200)م، وهي غير مأهولة بالسكان، وخارجة عن حدود خط المستوطنات وتعود خلفية إقامتها إلى ما بعد (عملية واد النصاري) في 7/11/2004 التي قتل فيها (12) عسكرياً وشرطياً إسرائيلياً حسب المصادر الإسرائيلية، وفي شهر كانون الثاني عام 2003م قام الجيش الإسرائيلي بتفكيكها.

24. كريات أربع الجنوبية (سيدي خلف) (Kiriyat Arba Soth (Sde Kalev)

انشئت من قبل مستوطني "كريات أربع" في الخليل في منتصف عام 2002م، وتقع على مسافة (1)كم جنوب مستوطنة "كريات أربع"، غير مأهولة بالسكان ويوجد فيها حاويتان.

25. تلة 26 (Hill 26)

أقيمت من قبل مستوطني "كريات أربع"، شرق مستوطنة "خارصينا" في الخليل بمسافة (900)م، تسكنها عائلة واحدة فقط وعدد من الأفراد، تقع خارج حدود خط المستوطنات وفيها أربع منشآت.

26. شيمه الشمالية (متسبي اشتموع) Shim'a North (Mitzpe Eshtamoa) أقيمت من قبل سكان مستوطنة "شيمه" على أراضي بلدة الظاهرية (دير اللوز) في بداية عام 2003م، تقع على بعد (500)م شمال مستوطنة "شيمه"، وهي غير مأهولة بالسكان، ويوجد فيها 16 منشأة.

مدينة الخليل القديمة

الأساطير والمعتقدات والخرافات اليهودية القديمة تعتبر الخليل جزءاً هاماً من "أرض الآباء والأجداد" فبعضهم يعتبر أن قدسيتهما توازي قدسية مدينة القدس إن لم تفقها، لذلك اتجهت أنظار اليهود للاستيطان فيها وتهويدها. (جابر، نيسان، أيار، حزيران 1998)

4.3 السعي إلى تهويد مدينة الخليل

بعد ستة أشهر من استيطان الحاخام "موشيه ليفنغر" وجماعته بالخليل في نهاية شهر أيلول عام 1968م، بدأت أنظار المستوطنين تتجه إلى الاستيطان في قلب مدينة الخليل، تمهيداً إلى تهويدها، وبنهاية أيلول عام 1968 أقرت اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان "في الخليل وغوش عتصيون"، إقامة "حي" يهودي في قلب المدينة، تحت ذريعة البحث عن "أملاك اليهود"، وذلك بهدف إقامة بؤرة استيطانية جديدة في قلب المدينة، وانسجماً مع هذا التوجه طالبت اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان في عام 1968 من وزارة الإسكان الإسرائيلية إعداد المخططات الهندسية اللازمة لإقامة "الحي اليهودي" في قلب المدينة، وكانت اللجنة مكونة من عضوية كل من وزير العدل الإسرائيلي ووزير الدفاع الإسرائيلي أيضاً. (الدار وزرطال، 2006)

و الاستيطان في مدينة الخليل يعيد إلى الأذهان تجربة "حوماه ومغdal" أي "السور والبرج" أيام الاستيطان الصهيوني في سنوات الثلاثينات في فلسطين من القرن الماضي، أي إقامة مستوطنة يهودية في وسط التجمعات السكانية العربية، تكون محمية بالأسلاك الشائكة والأبراج. (الدار وزرطال، 2006)

اعتبرت مستوطنة "كريات اربع" دفيئة لتفريخ المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة بشكل عام وفي محافظة الخليل بشكل خاص، ولم يعد الاستيطان محصوراً في مستوطنة "كريات اربع" بل انتشر في كافة أجزاء المحافظة خاصة مدينة الخليل ومحيطها، وحسب المخطط الهيكلي لمستوطنة "كريات اربع"، فإن منطقة اختصاص مجلسها، تزيد بكثير عن المساحة المخصصة لها والتي أقيمت الأبنية عليها، فالمنطقة الشرقية والجنوبية من مدينة الخليل و أصبحت مشمولة ضمن اختصاصات مجلس "كريات اربع" علماً بأنها تقع ضمن مخطط البلدية. (الدار وزرطال، 2006)

شكلت المناطق المذكورة مناطق تنظيم خاص، وتقدر مساحتها بحوالي (40) ألف دونم، قسم منها مسجل بأسماء مالكيها العرب أما القسم الآخر فتعتبرها إسرائيل أراضي دولة خصصت جميعها لاستيعاب المستوطنين مستقبلاً، ويجري العمل بكافة الوسائل لنزع ملكية ومصادرة الأراضي المسجلة باسم أصحابها العرب، علاوة على ذلك فقد أوضحت "جمعية تطوير الحي اليهودي" في عام 1984 "بتجديد الاستيطان اليهودي" في قلب مدينة الخليل، بأنه سوف يتم الاستيلاء على مساحة (70) دونماً في قلب مدينة الخليل على مراحل وبناء (500) وحدة سكنية وفق المخططات التي وضعتها الجمعية على النحو التالي:

- المرحلة الأولى: يتم الاستيلاء على تل الرميذة "رامات يشاي" في قلب المدينة، وكذلك الاستيلاء على سوق الخضار القديم المعروف باسم "الحسبة" "ابراهيم ابينو"، إضافة إلى محطة الباصات المركزية في وسط المدينة.
- المرحلة الثانية: الاستيلاء على عقارات وأراضٍ بهدف إيجاد تواصل جغرافي بين ثلاث بؤر استيطانية في قلب مدينة الخليل وهي: مبنى الدبوي "بيت هداسا"، مدرسة أسامة "بيت رومانو"، الحسبة القديمة "ابراهيم ابينو".
- المرحلة الثالثة: تهدف إلى ربط هذه المناطق مع الحرم الإبراهيمي عن طريق نزع ملكية الأراضي والعقارات ومصادرتها في المنطقة لتحقيق ذلك الهدف. (العودة، شباط، 1986)

سيطرت مجموعة من نساء "كريات اربع" عام 1979 على مبنى الدبوي "بيت هداسا"، وكان على رأسهن زوجة الحاخام "موشيه ليفنغر"، وعلى أثر ذلك قامت سلطات الحكم العسكري بتوفير الحماية لهن عن طريق اسكان أفراد الجيش الإسرائيلي في الطابق الأرضي من المبنى، وأقرت الحكومة الإسرائيلية في شباط عام 1980م الاستيطان في قلب البلدة القديمة من الخليل. وقد قام قسم من سكان "كريات اربع" بالسكن في "بيت هداسا" لتعزيز سيطرتهم على قلب المدينة. (العودة، شباط، 1986)

حدثت عملية الدبوا في 1980/5/2م، وعلى أثرها أصدرت الحكومة الإسرائيلية أوامر بإبعاد بحق كل من رئيس بلدية الخليل الشهيد فهد القواسمي، ورئيس بلدية حلحول محمد ملحم، والشيخ رجب بيوض التميمي قاضي المحكمة الشرعية، إضافة إلى ذلك تم هدم المباني المجاورة لمبنى الدبوا، وتحول موقع الدبوا إلى ثكنة عسكرية، و كان يقيم في المبنى المجاور من الدبوا ست عائلات من المستوطنين و عدد من الطلبة المتدينين، و كان الإعلام الإسرائيلي يذكر أن هذا المبنى هو لاستخدام الجيش فقط، و تبين فيما بعد أن الجيش كان لحماية المستوطنين الموجودين فيه. و بذلك أصبحت الدبوا المستوطنة الأولى في قلب الخليل تحت حماية و رعاية الجيش.

و في عام 1981م قامت سلطات الحكم العسكري بتسليم مدرسة أسامة الواقعة في قلب المدينة أيضاً إلى المستوطنين و أقاموا فيها مدرسة دينية. (العودة، شباط، 1986)

استغلت إسرائيل حادث مقتل أحد المستوطنين في الخليل بتاريخ 1983/7/7م، و قامت بإغلاق المنطقة المحيطة بمدرسة "أسامة بن منقذ"، ومحطة الباصات المركزية بالأسلاك الشائكة، واعتبرت المنطقة مغلقة بأوامر عسكرية تمهيداً لتسليمها إلى المستوطنين، واقترح "اريئيل شارون" في حينه تسليم المنطقة التي تم إغلاقها إلى مستوطني "كريات أربع"، وفتح طريق يؤدي إلى الحرم الإبراهيمي الشريف، و علاوة على ذلك استمرت عملية السيطرة على الأحياء السكنية في قلب مدينة الخليل، وفق مخطط ربط "البؤر الاستيطانية" مع بعضها، و تحويلها إلى أحياء سكنية وهذا ما ينسجم مع خرافات و أكاذيب و ادعاءات الجماعات الدينية المتطرفة. (العودة، شباط، 1986)

استولى المستوطنون في عام 1984 على تل الرميذة "رامات يشاي" بمساعدة و حماية الجيش الإسرائيلي، و فيما بعد استولى المستوطنون على منطقة الحسبة القديمة "ابراهيم ابينو" و بعد ذلك استمر التوسع الاستيطاني داخل البلدة القديمة بحماية الحكم العسكري مما مهد الطريق لجمعية "تطوير الحي اليهودي في الخليل" عام 1980، لتنفيذ مخططاتها في محاولة تهويد المدينة وإسكان عدد من عائلات المستوطنين في قلب المدينة في المواقع التي سيطروا عليها بمساعدة الجيش، و كان من أحد أهداف جمعية "تطوير الحي اليهودي" هو إيجاد تواصل جغرافي بين المواقع و البؤر الاستيطانية التي تم الاستيلاء عليها مع مستوطنة "كريات أربع" التي تبعد حوالي كيلو و نصف عن هذه المواقع، أما البؤرة الاستيطانية الواقعة في منطقة الحسبة القديمة والتي يطلق عليها "ابراهيم

ابينو"، فقد تم الاستيلاء عليها لاحقاً أيضاً من قبل المستوطنين وبمساعدة الجيش الإسرائيلي. (العودة، شباط، 1986)

أعلن "دافيد ليفي" وزير الإسكان من جانبه في 15/1/1986م أنه خلال هذا العام ستقام (13) مستوطنة جديدة في الضفة الغربية وغزة، وقد تعاطت وزارة الدفاع الإسرائيلية بإيجابية مع وزارة الإسكان بإنشاء وحدات سكنية للمستوطنين في قلب مدينة الخليل، وقامت "لجنة تجديد الاستيطان للحي اليهودي في الخليل" بإعداد المخططات اللازمة لمباشرة عملية البناء في أحياء البلدة القديمة. (العودة، كانون الثاني 1986).

لم يظهر في مخططات جمعية "تطوير الحي اليهودي" كيفية ربط المواقع والبؤر الاستيطانية مع بعضها، لكن الواقع يظهر أنه سيتم الاستيلاء على مزيد من الأراضي والعقارات، في المنطقة بعد إخلائها من سكانها العرب، لكن المخطط عالج شبكة المواصلات والخدمات بحيث تكون منفصلة عن شبكة المواصلات العربية، إضافةً إلى توسيع الطريق الذي يربط "كريات اربع" بالمواقع الاستيطانية الواقعة في قلب مدينة الخليل، وتضمن المخطط أيضاً إقامة وحدات سكنية وحوانيت ورياض أطفال، وقد نفذ المخطط نصاً وروحاً على الأرض، بل إن الواقع يظهر أنهم تجاوزوا المخططات التي وضعوها في السنوات السابقة. (العودة، شباط، 1986)

كتبت على مدخل الدبوا لافته باللغة العربية، "وعاد أبناء إسرائيل إلى حدود دولتهم الجديدة السائرة على طريق العودة اليهودية". (البيادر السياسي، شباط، 1986)

قام الوزير الإسرائيلي "دافيد ليفي" بزيارة الخليل قبل عشرة أيام من افتتاح البناية الجديدة في الدبوا، وألقى كلمة "أكد فيها على حق اليهود في العودة إلى وطنهم، وأضاف أن زيادة الإعمار في مدينة الخليل يشكل تأكيداً على عدم خروجنا من هنا"، وقد أقيمت البناية الجديدة فوق عشرة متاجر عربية رفض أصحابها إخلاءها، رغم كل الضغوطات والممارسات التي مورست ضدهم، وإن إقامة هذه الأبنية تعني عملياً توسيع سيطرة المستوطنين على طريق التهويد والضم الزاحف. (البيادر السياسي، شباط، 1986)

قررت سلطات الحكم العسكري إعادة ترميم الأبنية التي سيطر عليها المستوطنون، لكن عملية الترميم أصبحت ورشة بناء كاملة، فكان يتم هدم جزء من البناء القديم وإعادة بنائه إلى أن وصلت بالنهاية إلى عمارة كاملة مبنية على أساسات المتاجر العربية، وصاحب عملية الترميم ضغوطات

من المستوطنين على التجار العرب لكي يخلوا محلاتهم التجارية، ولم يجد الحكم العسكري مبرراً لتنفيذ ذلك المطلوب في حينه، لكن عندما حدثت عملية "الدبوا" في المنطقة أصبحت الذريعة والمبرر موجوداً لدى سلطات الحكم العسكري، وتم إغلاق المنطقة ومحاصرتها والسيطرة على الدبوا "بيت هداسا"، تمهيداً لتسليمها إلى المستوطنين، ولقد تم ترميم المبنى القديم في الدبوا والذي تهاوى جزء منه، وبضغط من زعيم المستوطنين الحاخام "موشي ليفنغر" وقبل موعد افتتاح المبنى الجديد قامت سلطات الاحتلال ممثلة بالحكم العسكري بتسييج المنطقة التي تضم المتاجر العربية، ولم يبق إلا مترٌ واحدٌ كمدخل للمحلات التجارية العربية، ووضع على المدخل مجموعة من الجنود يقومون بمضايقة أصحاب المحلات التجارية والزبائن والمارة، رافق ذلك عملية ضغط على التجار في محاولة لإقناعهم بإخلاء محلاتهم ودفع التعويضات لهم، فهذه الأساليب والمضايقات المستمرة والمتنوعة لم تثن التجار عن موقفهم بالتخلي عن محلاتهم التجارية، مما اضطر سلطات الحكم العسكري إلى إجراء عمليات تفتيش للمحلات التجارية والمارة والزبائن الذين يريدون الشراء يومياً، ولم يقتصر الأمر على عملية تفتيش مرة واحدة في اليوم بل زاد على عشر مرات يومياً، وقال أحد أصحاب المحلات التجارية أنهم لا يبحثون عن أسلحة بل عن المضايقات لنا فقط، واعترفت الحاكمة العسكرية من جهتها بالمضايقات على السكان العرب، بهدف دفعهم لإخلاء محلاتهم التجارية، وأوضح أحد المسؤولين في إدارة الحكم العسكري في الخليل أنه في الوقت الذي يغادر فيه التجار المنطقة سوف تتوقف عمليات التفتيش والمضايقات، وهذا اعتراف صريح، وواضح عن أهداف الحكم العسكري في السيطرة على قلب المدينة ومحاولة تهويدها. (البيادر السياسي، شباط، 1986م).

5.3 البؤر الاستيطانية في قلب مدينة الخليل

لإلقاء مزيد من الضوء على البؤر الاستيطانية في قلب مدينة الخليل يمكن توضيحها على النحو التالي: ("اتار حبرون"، (موقع الخليل) (2008)

1. مبنى الدبوا (بيت هداسا)

يقع هذا المبنى في قلب مدينة الخليل، استخدم هذا المبنى في العهد الاردني كمركز صحي عام و سيطر عليه المستوطنون عام 1979م، عندما قامت مجموعة من نساء "كريات أربع" وأولادهن بالاستيطان في هذه المبنى بمساعدة الجيش الإسرائيلي، وعاشوا في هذا المبنى حوالي سنة تحت حراسة وحماية سلطات الحكم العسكري في الخليل، وبلغ عدد العائلات التي تسكن هذا المبنى في

عام 2008 عشرين عائلة من المستوطنين، وفي الطابق الأرضي للمبنى أقيم فيه متحف للمستوطنين ومطعم وحديقة صغيرة، وفي عام 1980م قررت الحكومة الإسرائيلية الاستيطان رسمياً في قلب مدينة الخليل، وعلى أثر ذلك، قام المستوطنون بالاستيلاء على بيوت إضافية مجاورة لمحيط هذا المبنى، وكذلك قاموا بتشييد أبنية جديدة في المكان، ويمكن توضيحها على النحو التالي:

1-2 بيت "شنيا ورسون"

كان يسكن هذا البيت عائلة المغربي و طهبوب، و سيطر مستوطنو "بيت هداسا" عليه، وقاموا ببناء طابقين عليه، بلغ عدد سكان العائلات التي تسكن فيه حتى عام 2008، ست عائلات كبيرة من المستوطنين، وفي مدخل المبنى تم افتتاح حضانة وروضة أطفال.

1-3 بيت "السنّة"

شيد المستوطنون هذا المبنى عام 1999م، في المقدمة الشمالية من بيت "شنيا ورسون"، يتألف المبنى من أربعة طوابق مكونة من بيوت واسعة.

1-4 بيت "حسون"

كان يسكن هذا البيت عائلة ادعيس، و سيطر مستوطنو "بيت هداسا" أيضاً على هذا البيت، ويقع على بعد خمسة أمتار فقط من "بيت هداسا" بلغ عدد العائلات التي تسكن هذا المبنى في عام 2008 خمس عائلات من المستوطنين

2. تل الرميّة "رامات يشاي"

يوجد في هذا المكان موقع أثري قديم و مصلى للمسلمين يطلق عليه "مشهد الأربعين"، احتل هذا الموقع من قبل المستوطنين في عام 1984م، وهو عبارة عن تلة مرتفعة تقع في وسط مدينة الخليل جنوب البلدة القديمة، بلغ عدد سكان هذا الموقع في عام 2008 سبع عائلات من المستوطنين، ويتوفر في هذا المكان روضة أطفال للمستوطنين، ومعهد عالمي لتعليم التوراة يدعى "اورشلومو"، إضافة إلى برج مراقبة، يستخدمه الجيش الإسرائيلي لمراقبة منطقة السهلة وكافة أرجاء مدينة الخليل، وفي عام 1998م شرعت السلطات الإسرائيلية بأعمال حفريات في الموقع.

3. مدرسة أسامة بن منقذ "بيت رومانو"

كان هذا المبنى يستخدم كمدرسة ابتدائية منذ العهد الأردني وبعد احتلال عام 1967م قام الجيش الإسرائيلي بالسيطرة عليها عام 1981م، ومن ثم جرى تسليمها لاحقاً إلى المستوطنين في الخليل،

وتقع هذه المدرسة في قلب مدينة الخليل، يتألف مبنى المدرسة من ثلاثة طوابق، أضاف المستوطنون بناء طابقين على المبنى، وبذلك أصبح المبنى مكوناً من خمسة طوابق، إضافة إلى ذلك يوجد على جانب المبنى قاعة طعام كبيرة، وعلى مقربة من المبنى قام المستوطنون ببناء مبنى آخر أيضاً لطلبة القسم الداخلي للمعهد الديني "شفي حبرون" والذي قام المستوطنون بنقله من البويرة الاستيطانية المجاورة، الحسبة القديمة "ابراهيم ابينو" إلى مدرسة أسامة بن المنقذ.

4. الحسبة القديمة "ابراهيم ابينو" / سوق مركزي و بيوت عربية منهم عائلة العويوي
أقيمت هذه البويرة الاستيطانية في قلب مدينة الخليل - بالقرب من الحرم الإبراهيمي - على أراضٍ و مبانٍ عربية، منها السوق المركزي القديم و بيوت فلسطينية تعود ملكيتها لعائلة العويوي و عائلات عربية أخرى، وبلغ عدد سكان هذه البويرة (30) عائلة من المستوطنين، وأقام المستوطنون فيها كنيسةً يهودياً، وكذلك يوجد فيها مكاتب للاستيطان اليهودي في الخليل، ويتبع هذه البويرة الاستيطانية مبنى آخر يدعى "ناحوم ويهودا"، هذا المبنى هو جزء من البويرة الاستيطانية "ابراهيم ابينو" الذي شيده المستوطنون في عام 1998م، وبلغ عدد سكان هذا المبنى في عام 2008 ست عائلات من المستوطنين فقط.

جدول 1.3: قائمة بأسماء البؤر الاستيطانية وأسماء المستوطنات "الأم" المجاورة لها في محافظة الخليل حتى عام 2006. (Peace Now (2006- A)، (عبد الهادي حنتش، آذار 2008، اتصال شخصي)، (MA'AN Development center (2008)

اسم المستوطنة (الأم)	اسم البؤرة الاستيطانية
.Haggai 1. حاجاي	1. جفعات رحيفام (Givat Rehav'am).
.Bat Ayin 2. بات اين	2. بات اين الغربية (Bat Ayin West).
.Bat Ayin 3. بات اين	3. مسوت اسحق القديمة (Old Massu'ot itzhak).
.Bat Ayin 4. بات اين	4. آلت 652 .Alt 652
.Bat Ayin 5. بات اين	5. آلت 673 .Altt 673
.Bat Ayin 6. بات اين	6. بات اين الشرقية (Bat Ayin East).
.Tene Omarim 7. تينا	7. مزرعة مور (Mor Farm).
.Karmeit Tzyr 8. كرمي تسور	8. كرمي تسور الشمالية (Karmeit Tzur North).
.Karmeit Tzyr 9. كرمي تسور	9. تسور شاليم (Tzyr Shalem).
.Migdal Oz 10. مجدال	10. مجدال عوز الغربية (Migdal Oz West).
.Ma'on 11. معون	11. مزرعة معون القديمة (Old Ma'on Farm).
.Ma'on 12. معون	12. افي قايبيل (Avigayil).
.Ma'on 13. معون	13. ثلة 833 (Maan Farm) Hill 833.
.Asfar 14. اسفار	14. باني كديم (Pnei Kedem).
.Metzadot Yehuda 15. ميتسادوت يهودا	15. نوف نيشر (Nof Nesher).
.Negohot 16. نجيهوت	16. متسبي لخيش (Mitzpe Lachish).
.Susiya 17. سوسيا	17. سوسيا شمال غرب (Susiya North West (Rujum El Chamri).
.Susiya 18. سوسيا	18. متسبي يائير (Mitzpe (Magen Pavid) Yair).
.Susiya 19. سوسيا	19. انسانيت سوسيا (Ancient Susyia synagogue Asaal).

20. المجلس الإقليمي لجبل الخليل_ The Regional Council Har Hervon).	20. اسائيل (Asa'el).
21. عتنائيل Otniel.	21. متسبي اشموع (Mitzpe Eshtamoa).
22. بني حيفر Pnei Hever.	22. تلة انتيناس (Antenas Hill).
23. شيما Shim'a.	23. شيما الشمالية Shim'a North-Mitzpe Eshtamoa.
24. كريات اربع Kiryat Arba.	24. كريات اربع الغربية Kirtyat Arba West (Hagvura Outpost).
25. كريات اربع Kiryat Arba.	25. كريات اربع الجنوبية Kiryat Arba Soth_ Sde Kalev.
26. كريات اربع Kiryat Arba.	26. تلة 26 Hill 26.
27. كريات أربع Kiryat Arba.	27. الدبوياء(بيت هداسا) Beit Hadassa.
28. كريات اربع Kiryat Arba.	28. مدرسة أسامة (بيت رومانو) Beit Romano.
29. كريات اربع Kiryat Arba.	29. تل الرميده (رامات يشاي) Tel Rumeida.
30. كريات اربع Kiryat Arba.	30. الحسبة القديمة (ابراهيم ابينو) Abraham Avino.

الفصل الرابع

اتفاقية أوسلو والخليل

تمهيد:

يستعرض هذا الفصل مقدمة عن حجم الاستيطان في الأراضي المحتلة، وخلفية توقيع "اتفاق الخليل" ما بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، إضافةً إلى ذلك يوضح هذا الفصل التواجد الدولي المؤقت في الخليل ونصوص "اتفاق الخليل" وآثار هذا الاتفاق على منطقة الخليل، كذلك يوضح تأثير احتلال الجيش الإسرائيلي لمنطقة H1 وكذلك تأثير اتفاقية "أوسلو" على الاستيطان في محافظة الخليل من حيث زيادة عدد المستوطنات والبؤر الاستيطانية.

1.4 مقدمة

تم توقيع اتفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في عام 1993، وبذلك تكون أول اتفاقية وقعت رسمياً على المستوى الدولي ما بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وبقيت القضايا الجوهرية والملحة مثل الحدود واللجئين والمياه والاستيطان، عالقة وتم تأجيلها إلى مفاوضات المرحلة النهائية، ولقد شكل تأجيل بحث الاستيطان في الأراضي المحتلة، المشكلة الحقيقية للشعب الفلسطيني، فقد استثمرت إسرائيل الفرصة التي اتاحت لها، وقامت بفرض الحقائق على الأرض، من حيث مصادرة المزيد من الأراضي وإقامة المستوطنات عليها، وأثر ذلك سلباً على واقع كافة الأراضي المحتلة، بسبب التمدد الأفقي لحركة الاستيطان في كل الاتجاهات وخاصة في جنوب الضفة الغربية (محافظة الخليل)، فنظراً لأهميتها الدينية والتاريخية وموقعها الجغرافي اتجهت الأنظار إليها من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة والحركات الاستيطانية، فقد تم إقامة العديد من المستوطنات والبؤر الاستيطانية في المحافظة، حيث بلغ عدد المستوطنات التي أقيمت

حتى عام 1997م، (33) مستوطنة وبؤرة استيطانية، وهذه تشكل 14,7% من مجموع المستوطنات المقامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبذلك تحتل محافظة الخليل المركز الثالث من حيث حجم الاستيطان بعد محافظتي نابلس 21,4%، والقدس 17,4%. (عبد الهادي، كانون ثاني، شباط، آذار 1998)

أوضحت الخريطة الاستيطانية لحركة السلام الآن عام 2006 أن عدد المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي المحتلة بلغ (118) مستوطنة، منها: (22) مستوطنة تقع على أراضي محافظة الخليل، وتشكل هذه نسبة (18,6) من مجموع المستوطنات في الأراضي المحتلة، يوجد منها ثلاث مستوطنات تحيط بمدينة الخليل، حاجاي جنوباً، ومستوطنتا كريات اربع و خارصينا من الشمال الشرقي، وهذه تبلغ نسبتها 13,6 من مجموع المستوطنات الموجودة في المحافظة. (عبد الهادي حنتش، آذار 2008، اتصال شخصي)

بلغ عدد البؤر الاستيطانية في محافظة الخليل (30) بؤرة استيطانية حتى شهر حزيران 2006، منها (8) بؤر استيطانية موجودة على أراضي مدينة الخليل وتشكل هذه نسبة 26,6% من مجموع البؤر الاستيطانية الموجودة على أراضي محافظة الخليل، وتركز أربع من هذه البؤر في قلب المدينة وهي: "بيت هداسا، رامات يشاي، أبراهام ابينو، بيت رومانو"، أما البؤر الأربعة الأخرى فهي تتواجد على تخوم المدينة وهي: "جفعات رحيفام، كريات أربع الغربية، كريات أربع الجنوبية، تلة 26". (عبد الهادي حنتش، آذار 2008، اتصال شخصي)

ساهم التواجد الاستيطاني اليهودي في قلب مدينة الخليل، في تعزيز موقف الحكومة الإسرائيلية التفاوضي، وذلك برفضها الانسحاب من مدينة الخليل، أسوة بباقي المدن الفلسطينية التي تم تسليمها إلى السلطة الفلسطينية، بحجة ان موضوع الاستيطان، تم تأجيله إلى مفاوضات المرحلة النهائية، ورغم ذلك استمرت المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني حول إعادة الانتشار في مدينة الخليل، وبنهاية عام 1995 وقعت اتفاقية الخليل بين حزب العمل الإسرائيلي والسلطة الوطنية الفلسطينية، لكن بحجة اقتراب موعد الانتخابات الإسرائيلية، رفض حزب العمل الإسرائيلي تنفيذ الاتفاقية، وكانت نتيجة الانتخابات الإسرائيلية نجاح مرشح حزب "الليكود" بنيامين نتنياهو الذي بدوره ماطل أيضاً في تنفيذ الاتفاق، فحزب الليكود وحلفاؤه من الأحزاب اليمينية المتطرفة كانوا أصلاً معارضين لاتفاقية "أوسلو" بمجملها، ولذلك تلكأت حكومة "الليكود" في تنفيذ الاتفاقية واعتبرتها لا توفر الأمن للمستوطنين في المدينة بعد ذلك استمرت المفاوضات بين إسرائيل بزعامة

"تنتياهو" و منظمة التحرير الفلسطيني من أجل إعادة الانتشار في المدينة، وبعد مفاوضات مضمينية بين الطرفين وقع "البروتوكول" التنفيذي للاتفاق الخاص بمدينة "الخليل" في بداية عام 1997. (مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997)

وتضمنت الاتفاقية العديد من البنود منها: إعادة انتشار للجيش الإسرائيلي بالمدينة، وبموجب الاتفاقية تُسلم السلطة الفلسطينية 85% من مساحة المدينة، أما المساحة المتبقية 15%، فإنها تبقى تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية، وهي مركز المدينة التاريخي، فيها الأبنية التاريخية القديمة والأسواق الشعبية. (عبد الهادي، كانون ثاني، شباط، آذار 1998م).

شكلت اتفاقية الخليل من حيث مضمونها ومحتواها، نقطة تحول في العملية السلمية، فقد عكست واقع التفكير والممارسة للسياسة الإسرائيلية اتجاه الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والتعاطي مع القضية الفلسطينية، وفق تجزئة الحلول، حسب الرؤيا والمنهج للأحزاب الصهيونية، فقد اتضح موقف حزب "الليكود" في خرقه للقوانين والاتفاقيات الدولية في بناء مستوطنة جبل أبو غنيم وفتح الأنفاق تحت أسوار القدس، وإعادة تعريف الاتفاقيات الموقعة باتفاقيات جديدة مثلما حصل لمدينة الخليل، و عليه فإن مجمل السياسة الإسرائيلية كان يهدف إلى تهويد المدينة عن طريق زرع البؤر الاستيطانية فيها والسيطرة على الحرم الإبراهيمي الشريف، وعلى ما يزيد عن 15% من مساحة المدينة. (مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997).

2.4 الوجود الدولي المؤقت في الخليل

ارتكب احد مستوطني "كريات أربع" يدعى "باروخ غولدشتاين" بتاريخ 25 شباط 1994م، مجزرة في الحرم الإبراهيمي الشريف. وعلى أثرها قامت ضجة دولية، تطالب إسرائيل بحماية أمن الفلسطينيين في مدينة الخليل، وأصدر مجلس الأمن قراره رقم (904) في 18/3/1994م، وأدان المذبحة التي ارتكبت بحق المصلين ودعا إلى اتخاذ تدابير لضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين في جميع الأراضي المحتلة، بما في ذلك تواجد دولي مؤقت، وهو الأمر المنصوص عليه في إعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، لاحقاً وافقوا على وجود دولي مؤقت في مدينة الخليل (عبارة عن بعثة مراقبين). على أن يعمل فيها مراقبون من إيطاليا والدنمارك والنرويج، وبتاريخ 5 أيار عام 1994 وصلت طلائع بعثة التواجد الدولي المؤقت في المدينة ولكن تم سحبها في شهر آب عام 1994م، على اثر نزاع بين إسرائيل ومنظمة التحرير

الفلسطينية حول توسيع صلاحياتها، لكن التواجد الدولي أعيد إلى الخليل في أيار عام 1996م، وفقاً للمبادئ التي كانت جزءاً من الاتفاق الانتقالي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة المعروف باسم "أوسلو 2 أو اتفاق طابا"، فهذا التواجد الدولي الثاني تم استبداله لاحقاً ببعثة وجود دولي مؤقتة ثالثة في الخليل، والذي نشأ بموجب شروط اتفاق وقع عليه في 21 كانون الثاني عام 1997م، جنباً إلى جنب مع البروتوكول المتعلق بإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في الخليل. Friedman, L. (Etkes.D(2005)

3.4 منطقة H1 ومنطقة H2

قسمت مدينة الخليل إلى منطقتين وفق "اتفاقية الخليل" عام 1997، أطلق على قسم منها منطقة H1 وتخضع هذه المنطقة للسيطرة الأمنية الفلسطينية وتبلغ مساحتها 18 كم²، وتشكل نسبة 80% من مساحة المدينة الاجمالية، ويعيش في هذه المنطقة 115 ألف فلسطيني. (Feuerstein, O (2007)

1.3.4 منطقة H2

تخضع هذه المنطقة إلى السيطرة الأمنية الإسرائيلية الكاملة وتشكل هذه المنطقة حوالي 20% من مجموع مساحة مدينة الخليل، يعيش في هذه المنطقة 35,000 ألف فلسطيني، وتبلغ مساحتها 4,3 كم²، يوجد في هذه المنطقة مركز البلدة القديمة والبور الاستيطانية، "بيت هداسا، رامات يشاي، ابراهام ابينو، بيت رومانو". (Feuerstein, O (2007)

تمارس السلطة الوطنية الفلسطينية الصلاحيات والمسؤوليات في كلتا المنطقتين في (12) مجالاً مدنياً، لكن يستثنى من ذلك الخدمات المقدمة إلى البور الاستيطانية الواقعة في منطقة H2، وتبقى من صلاحية الحكم العسكري الإسرائيلي إضافةً للسيطرة الأمنية لإسرائيل على كافة المناطق. (عبد الهادي، كانون ثاني، شباط، آذار، 1998)

4.4 بنود اتفاقية الخليل (انظر ملحق 1.4)

الجانب المدني لاتفاق الخليل فقد شمل النقاط التالية:

شمل اتفاق الخليل وضع ترتيبات أمنية ومدنية إضافة إلى بعض المتفرقات والتفاهات المتبادلة بين الطرفين، والمتعلقة بتنفيذ الاتفاقيات المرحلية وفق "اتفاقية أوسلو"، أما الجانب الأمني لاتفاقية الخليل، فيتضمن النقاط التالية: (عبد الهادي، شباط، كانون الثاني، آذار، 1998)

1- تُسَلِّم السلطة الفلسطينية، وفق إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي 80% من مساحة المدينة، وهذه المنطقة تعرف بالمنطقة (H1)، وينطبق عليها ما ينطبق على باقي المدن في الضفة الغربية.

أما المساحة المتبقية للمدينة 20% والتي تعرف بمنطقة (H2) فإنها تخضع للسيطرة الأمنية الإسرائيلية، بهدف المحافظة على امن المستوطنين في قلب المدينة.

2- تضمنت الاتفاقية، وضع ترتيبات أمنية خاصة، ما بين السلطة الفلسطينية والجيش الإسرائيلي في المناطق التي تفصل بينهما. وفق الترتيبات التالية:

- أ- إنشاء مكتب تنسيق لوائي يتبعه مكتب تنسيق فرعي.
- ب- تسيير دوريات مشتركة بالتنسيق مع مكاتب التنسيق، في المناطق التالية: حارة أبو سنية، حارة الشيخ، حارة الشهداء، الأراضي المطلة على شارع 35، وكذلك شارع 35، إضافة إلى الطريق الممتدة من رأس الجورة حتى شمال تقاطع دورا عبر طريق شارع السلام.
- ج- إنشاء مكتب تنسيق لوائي مشترك يرأسه كبار الضباط من كلا الطرفين ومقره في جبل نوح "هار منواح" مركز الارتباط العسكري.
- د- مسلح الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني بأسلحة متوازنة، رشاشات كلاشنكوف للفلسطينيين و أم 16 قصير للإسرائيليين.
- هـ- المنطقة الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية (منطقة أ) يقيم فيها مخافر أو مراكز للشرطة الفلسطينية، على أن لا يزيد عدد أفرادها عن أربعمئة شرطي، وعشرين عربية، مع إنشاء أربع فرق، وكل فرقة مكونة من (16) عنصراً، بحيث تكون مؤهلة للتعامل مع الحالات الأمنية وخاصة التدخل السريع.
- و- السلطة الفلسطينية مسؤولة عن حماية الزائرين لبعض الأماكن وخاصة التي يعتقد اليهود أنها ارث تاريخي لهم، والتي تقع ضمن منطقة (أ) الخاضعة للسيطرة الأمنية الفلسطينية. وهذه الأماكن هي:
- مغارة حبرون الحثي (اسم عربي كنعاني يعني المملكة المتحدة) /كهف "عتنائيل بن كناز"

- حرم الرامه / "ايلوني مامرية"

- بلوطة ابراهيم / "ايشيل افراهام"

- عين ساره / "معيان ساره"

وتخضع زيارة الإسرائيليين إلى هذه الأماكن، لترتيبات أمنية خاصة بوحدة أمنية مشتركة مرافقة للزائرين.

- 1- بعد تنفيذ إعادة الانتشار في المدينة، يُسَلَّم الجانب الإسرائيلي "العمارة" إلى السلطة الفلسطينية وتصبح مقراً للشرطة الفلسطينية في مدينة الخليل.
- 2- تسهيل الحياة المدنية للسكان في البلدة القديمة، وفتح مركز الحسبة القديمة وشارع الشهداء، خلال أربعة أشهر من توقيع الاتفاق، وإرجاع الوضع إلى ما قبل شباط عام 1994، مع مراعاة تسهيل الحركة للأفراد والمركبات من وإلى المدينة دون حواجز أو عوائق.

- 1- تنقل المسؤوليات والصلاحيات المدنية إلى السلطة الفلسطينية وعددها (12) مجالاً، في الوقت الذي تتم فيه إعادة الانتشار للجيش الإسرائيلي بالمدينة (تغيير مواقع الجيش الإسرائيلي في المدينة)، ويستثنى من ذلك الاتفاق، الخدمات والممتلكات المتعلقة بالمستوطنين، والتي تبقى ضمن صلاحيات الحكم العسكري.
- 2- البناء العمراني في قلب البلدة القديمة من المدينة، يحدد وفق أسس ومعايير نصت عليها الاتفاقية على النحو التالي:

- أ- في حالة البناء لأكثر من طابقين (6) أمتار، بحدود مساحة (50) متراً لبعض المواقع، يتم التنسيق في هذه الحالة عبر مكتب التنسيق المدني اللوائي.
- ب- في حالة البناء لأكثر من ثلاثة طوابق (9) أمتار، بحدود مساحة من (50-100) متر لبعض المواقع، يتم التنسيق عبر مكتب التنسيق المدني اللوائي.
- ج- في حالة الشروع بإقامة مبانٍ غير تجارية أو سكنية ضمن حدود مساحة (100) متر لبعض المواقع، تكون عبر مكتب التنسيق المدني اللوائي.
- د- في حالة الشروع بإقامة مبانٍ تزيد عن طابقين (6) أمتار ضمن حدود (50) متراً، على جانبي بعض الطرق، يتم التنسيق بشأنها عبر مكتب التنسيق اللوائي.

3- يجب على بلدية الخليل أن تبلغ الطرف الإسرائيلي عبر المكتب اللوائي وقبل (48) ساعة من قيامها بأي أعمال تتعلق بالبنية التحتية، مثل خدمات الكهرباء، الماء، الصرف الصحي والاتصالات.

4- من صلاحية الجانب الفلسطيني تحديد أماكن وقوف السيارات وإشارات المرور، أي كل ما يتعلق بالمرور، أما في المناطق الخاضعة للجانب الإسرائيلي، فتخضع لمسؤوليته، وفي حالة التغيير يتم التنسيق عبر اللجنة الفرعية للمواصلات بين الطرفين.

5- من ضمن الاتفاقية الموقعة بين الطرفين، يعمل حوالي (50) مفتشاً لبلدية الخليل، يرتدون ملابس مدنية وغير مسلحين، ويحملون بطاقات هوية خاصة، صادرة عن البلدية، مع إمكانية التنسيق مع المكتب اللوائي للقيام بأعمال خاصة داخل المدينة.

6- وفي حالة إنشاء مكاتب فلسطينية في بعض المواقع في المدينة يتم التشاور ما بين الطرفين.

7- تقدم بلدية الخليل الخدمات وبصورة منتظمة، لكافة أجزاء المدينة وبدون تمييز، ويحدد ثمن الخدمة من قبل البلدية بناءً على العمل المنجز دون تحيز.

8- أسماء المواقع والبؤر الاستيطانية التي تقع في مدينة الخليل والتي تم الاتفاق بشأنها بخصوص ترتيب إقامة الأبنية والإنشاءات المجاورة لها حسب نصوص الاتفاقية وهي:

أ- مدرسة أسامة بن المنقذ (بيت رومانو)، بؤرة استيطانية موجودة في قلب المدينة، إضافة إلى الموقع العسكري الذي يقع في محيطها.

ب- الحسبة القديمة "ابراهيم ابينو"، بؤرة استيطانية موجودة في قلب المدينة.

ج- الحرم الإبراهيمي الشريف والمنطقة المحيطة به/ "ضريح الآباء"، إضافة إلى مراكز الجيش والشرطة الواقعة في محيطه.

د- مبنى الدبوي "بيت هداسا"، بؤرة استيطانية موجودة في قلب مدينة الخليل.

هـ- تل الرميدة "رامات يشاي"، بؤرة استيطانية موجودة في تلة مشرفة على قلب المدينة.

و- دير الاربعين- ضريح "روت ويشاي".

ز- تل الجعابرة- حي "غفعات اخوت"، بما فيه مخفر الشرطة في المنطقة.

ح- الطريق الواصل إلى الحرم الإبراهيمي الشريف، "ضريح الآباء" بكريات أربع.

إضافة إلى ما سبق فإن اتفاق الخليل شمل العديد من القضايا الأخرى وهي:

- 1- الوجود الدولي المؤقت في المدينة ومراقبة الأحداث فيها دون أن يكون لهم أي صلاحية تذكر. (سيتم توضيحه لاحقاً).
- 2- من ضمن بنود اتفاق الخليل، مذكرة وقّع عليها كل من الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، ورئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو بتاريخ 5 كانون ثاني 1997م، تنص على التزام من الطرفين بالمرحلة الانتقالية لاتفاقية أوسلو.
- 3- بتاريخ 7 كانون الثاني 1997م وقعت أمريكا مذكرة تتعهد فيها للجانب الفلسطيني بفتح شارع الشهداء خلال أربعة أشهر، وفي الوقت نفسه بعث وزير الخارجية الأمريكي "كرستوفر" برسالة تطمينات إلى رئيس وزراء إسرائيل، بموجبها تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية بالمحافظة على امن إسرائيل، ودعتها إلى تنفيذ الاتفاقيات المرحلية التي وقعت في أوسلو. و لم يتم تنفيذ أي بند من هذه الاتفاقية حتى كتابة هذا البحث (عبد الهادي، كانون الثاني، شباط، آذار 1998).

1.4.4 آثار بنود هذه الاتفاقية على الخليل:

وقعت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفاق الخليل بتاريخ 1995/5/28، وكان من نتائج هذا الاتفاق تقسيم مدينة الخليل إلى قسمين: منطقة H1 ومنطقة H2، يظهر من نصوص الاتفاقية أن مضمونها ومحتواها كرس تقسيم المدينة وشرّع وجود المستوطنين في قلب مدينة الخليل. (مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997)

ويرى الباحث أن الاتفاقية تعاملت مع المستوطنين على اعتبار أنهم سكان مقيمون بالمدينة، دون مراعاة لسيطرة هؤلاء المستوطنين على مركز المدينة وأحيائها بقوة السلاح وبمساعدة الجيش الإسرائيلي وحمائته، في الوقت الذي يمارس المستوطنون الأعمال الاستفزازية والمضايقات والقتل المتعمد ضد سكان محافظة الخليل، وخاصةً البلدة القديمة ومحيطها. إن التعامل مع هؤلاء المستوطنين على اعتبار أنهم جزءاً من سكان المدينة، ولهم حقوق تاريخية بالإقامة فيها، يعتبر تنازلاً غير مبرر ومقدمة لتنازلات مستقبلية عند بحث مشكلة الاستيطان في مفاوضات المرحلة النهائية.

كان من المفروض على المفاوض الفلسطيني أن لا يتعامل مع التواجد الاستيطاني في قلب مدينة الخليل على اعتبار أنهم فئة سكانية تقيم في المدينة ولها حقوق السكن والخدمات وتهديد السكان

المحليين، لذلك فإن نصوص الاتفاق فُرضت على الجانب الفلسطيني تقديم خدمات بلدية لهم من قبل بلدية الخليل، وهذا اعتراف وإقرار بسياسة الأمر الواقع التي فرضوها على الأرض والتسليم بوجودهم في المدينة.

تضمن الشق الأمني من اتفاق الخليل على وجود عسكري إسرائيلي كثيف في البلدة القديمة، أي بخمسة جنود لكل مستوطن، لذلك فإن الاتفاق ساهم في تعزيز وسيطرة سلطات الاحتلال والمستوطنين على مركز المدينة وانفصالها عملياً عن محيطها، مما ساهم في استيلاء المستوطنين على مركز الحسبة القديمة، وهجرة أعداد كبيرة من السكان المحليين لبيوتهم نتيجة المضايقات والاستفزازات التي يتعرضون لها يومياً.

شمل الاتفاق أيضاً إقراراً فلسطينياً بوجود بعض الأماكن المقدسة لدى اليهود على خلفية أساطير وروايات صهيونية وأوهام وكأنها إشارة واضحة واعتراف بالحقوق التاريخية والدينية للمستوطنين في المدينة وتبرير وجودهم في قلب المدينة، فكان من الواجب على المفاوض الفلسطيني أن لا يسلم ولا يقر ولا يعترف بالاستيطان في قلب المدينة، وفي حالة وجود أماكن مقدسة لليهود في الخليل فإن حرية الأديان تكفل لهم زيارتها وإجراء طقوسهم الدينية فيها ولا ضير في ذلك.

تعاملت الاتفاقية مع البؤر الاستيطانية في قلب المدينة بصورة تفوق الحدود عندما تم الإقرار بوقف أعمال البناء والترميم في المناطق القريبة من البؤر الاستيطانية والطرق الرئيسية المؤدية لها، فالاتفاقية قيدت حرية البناء والاعمار في قلب المدينة، بحيث لا يسمح للفلسطينيين بالبناء إلا عبر مكتب التنسيق المشترك ما بين الطرفين وفق نصوص الاتفاقية، وفي هذه الحالة فإن الجانب الإسرائيلي يملك حق الموافقة أو الرفض!؟

علاوة على ما ذكر سابقاً فإن إسرائيل بادرت بحرق "اتفاق الخليل" عندما رفض "شمعون بيرس" تنفيذ إعادة الانتشار في المدينة في آذار عام 1996 بحجة قرب الانتخابات الإسرائيلية، واستمر حرق إسرائيل لبنود "اتفاق الخليل" وخاصةً فيما يتعلق بعودة الحياة المدنية لأسواق البلدة القديمة وفتح شارع الشهداء ومركز الحسبة القديم الذي سبق واستولى عليه المستوطنون.

تعاملت إسرائيل مع بنود الاتفاق بصورة انتقائية، ولم تركز إلا على الجوانب المتعلقة بالجانب الفلسطيني وخاصةً الشق الأمني والحدود المصطنعة داخل المدينة وقائمة المحظورات والممنوعات بالقرب من البؤر الاستيطانية.

شكلت اتفاقية الخليل بمجملها بداية تنازل حقيقي من الجانب الفلسطيني في المفاوضات المتعلقة بالمستوطنين والمستوطنات ، وهذا ما يلقي ظلالاً من الشك على أهلية المفاوضات الفلسطينية بالتفاوض على مستقبل المستوطنات في الأراضي المحتلة.

2.4.4 تأثير الترتيبات الأمنية في منطقة H1:

تم توقيع بروتوكول الخليل في شهر كانون الثاني عام 1997، وتضمن البروتوكول إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في الخليل، وأصبح هذا البروتوكول الأساس في تقسيم مدينة الخليل إلى منطقتين "منطقة H1 (18 كم² تحت السيطرة الفلسطينية)، ومنطقة H2 (4,3 كم² تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة)، تضم هذه المنطقة سكان البؤر الاستيطانية الأربع، وكان من آثار هذا الاتفاق هو إغلاق السوق المركزي في المدينة وتهجير أعداد من السكان المحليين نتيجة ضغوطات وممارسات الجيش والمستوطنين، وفي بداية الانتفاضة الثانية استأنف الجيش الإسرائيلي عملياته المفتوحة في منطقة H1 وحافظ على تواجد فيه بشكل دائم، وفي شهر ابريل عام 2002 أعاد الجيش الإسرائيلي سيطرته عليها، وفي آب عام 2003 بدأ الجيش الإسرائيلي ببناء مراكز أمنية جديدة في داخل مدينة الخليل، وقام ببناء نقطتين عسكريتين في حارة أبو سنيينة وحارة الشيخ بهدف مراقبة البؤر الاستيطانية ومنازل المستوطنين في قلب مدينة الخليل. (Friedman, L, ETkes, D, 2005)

أعلنت المناطق المجاورة للنقاط العسكرية، مناطق عسكرية مغلقة دون أي تحذير للسكان، الذين منعوا من دخول المنطقة المغلقة، والتي تقدر مساحتها بـ (50) دونماً من الأراضي المصادرة في كلا الموقعين، بالإضافة إلى ذلك خلال الانتفاضة الفلسطينية، فإن السكان المقيمين في منطقة H2 والمجاورين لمنطقة H1، تعرضوا لأقصى القيود المفروضة على الحركة أكثر من أي مجموعة سكانية في الأراضي المحتلة، ووفقاً لتقارير منظمة "بتسيلم" فإن المنطقة خضعت لفرض حظر التجوال لمدة ثلاثة أشهر متوالية، كما فرض حظر التجوال أيضاً على المنطقة لمدة ثلاثة أسابيع، أثر موت رضيع إسرائيلي في آذار عام 2001م، وتم فرض حظر التجوال لمدة ستة أشهر بعد عملية وادي النصارى "طريق المصلين" في تشرين ثاني 2002، وشمل الحظر منطقة باب الزاوية

الموجودة في منطقة H1 قرب منطقة H2 والتي سبق أن سيطر عليها الجيش الإسرائيلي في عملية "الدرع الواقي" في نيسان 2002، فرض حظر التجوال أيضاً على منطقة H2 بحجة تعرض المستوطنين لإطلاق النار من منطقة H1، وفي معظم الأحيان يتم فرض حظر التجول في الأعياد والمناسبات اليهودية وذلك لتسهيل حركة المستوطنين داخل المدينة وعلى سبيل المثال، بتاريخ 23/ أيلول/ 2002م، وخلال "عيد العرش" فرض الجيش الإسرائيلي حظر التجوال على السكان الفلسطينيين في البلدة القديمة، وذلك لكي يتمكن المستوطنون في مدينة الخليل استضافة آلاف الإسرائيليين الذين قدموا لزيارة المدينة، أما في "عيد بوريم" عيد "المساخر" عام 2001م، فقد فرض الجيش الإسرائيلي حظر التجوال على البلدة القديمة لتهيئة الأجواء للمستوطنين لعمل المسيرة السنوية في ذكرى مقتل مرتكب مجزرة الحرم الإبراهيمي الشريف (غولدشتيان). ومن الجدير ذكره أن البلدة القديمة في الخليل تتعرض من حين إلى آخر وبشكل دائم و متكرر لفرض حظر التجوال من قبل سلطات الحكم العسكري الإسرائيلي. (Friedman, L, ETkes, D, 2005)

5.4 اتفاقية أوسلو وأثرها على الاستيطان في محافظة الخليل

زادت المشاريع الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، في أعقاب اتفاقية أوسلو عام 1993 وحتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في عام 2000، وقد شكلت الاتفاقية غطاءً لإسرائيل في توسعها الاستيطاني في أراضي الضفة المحتلة، بحجة أن موضوع الاستيطان مؤجل إلى محادثات المرحلة النهائية، وأشارت المعطيات التي نشرتها حركتا "السلام الآن" و"بتسيلم" إلى أن عدد المستوطنات خلال الفترة الواقعة ما بين توقيع اتفاقية "أوسلو" عام 1993، وبداية الانتفاضة الفلسطينية الثانية ازداد بصورة متصاعدة. (Enter Bureau of statistics)

جدول 1.4: عدد المستوطنين في الضفة الغربية ومحافظة الخليل خلال الفترة (1999-2006)
(Foundation for midle east peace(2008)

السنة	عدد المستوطنين في الضفة الغربية	عدد المستوطنين في الخليل
1999	177,411	11,090
2000	192,976	11,732
2002	214,722	11,653
2003	224,669	12,032
2004	234,487	12,157

12,497	258,988	2005
12,980	268,400	2006

هذا الجدول يشمل سكان (17) مستوطنة في محافظة الخليل حسب المصدر، لكن في الواقع يوجد (22) مستوطنة ولم يرد ذكر (6) مستوطنات في الإحصائية، وهذه المستوطنات هي: "مجدال عوز، خارصينا، كرمي تسور، متساد شمعون، بات اين، سنسانا".

بلغ عدد المستوطنات عام 2006 في الأراضي المحتلة حسب الخريطة الإحصائية التي نشرتها حركة السلام الآن (118) مستوطنة، منها: (17) مستوطنة في محافظة الخليل وتشكل هذه نسبة (14,4) من مجموع المستوطنات في الأراضي المحتلة. (Peace Now (2005)

أوضح عضو لجنة الدفاع عن الأراضي عبد الهادي حنتش في آذار عام 2008، أن عدد المستوطنات في محافظة الخليل 22 مستوطنة ويشكل هذا الرقم نسبة (17,7) من مجموع المستوطنات في الضفة الغربية، إضافةً إلى ثلاثين بؤرة استيطانية موجودة على أراضي محافظة الخليل.

ومن وجهة نظر الباحث - فإن اتفاقية أوسلو كان لها تداعياتها السلبية على المنطقة، فقد تم السيطرة على مزيد من الأراضي ومصادرتها، وإقامة البؤر الاستيطانية عليها، إضافة إلى ذلك تصاعدت ممارسات المستوطنين العدوانية تجاه المواطنين الفلسطينيين، واستمرت الحملة الاستيطانية في محافظة الخليل بوتيرة عالية خاصة بعد منتصف العقد الأخير من القرن المنصرم، وذلك بإقامة عشرات البؤر الاستيطانية على أراضي المحافظة.

جدول 2.4: البؤر الاستيطانية في محافظة الخليل حسب سنة الإنشاء خلال الفترة 1996-2006. (Peace Now, map (2006)

السنة	العدد
1996	1
1998	1
1999	1
2000	2
2001	4
2002	12
2003	2
2004	-

–	2005
–	2006
3	غير معروف
26	المجموع

يظهر جدول (2.4) أن أراضي محافظة الخليل قد شهدت حملة استيطانية محمومة بعد توقيع اتفاقية "أوسلو" وما تلاها من الاتفاقيات الأخرى التي وقعت مع الجانب الإسرائيلي. فقد أقيم (26) بؤرة استيطانية موزعة على معظم أراضي المحافظة منذ عام 1996 حتى عام 2003. (Peace Now, 2006) إضافة إلى ذلك يوجد أربع بؤر استيطانية أخرى غير معروف تاريخ تأسيسها. (Peace Now (2006- A)

وعلاوةً على ذلك يوجد أربع بؤر استيطانية أخرى لم تذكر في تقرير حركة "السلام الآن" وهي: "بيت هداسا"، أقيمت عام 1979، "تل الرميدة" أقيمت عام 1984، "بيت رومانو" أقيمت عام 1981، و"ابراهيم ابينو" لم يذكر التاريخ تأسيسها. (موقع الخليل، "اتار حبرون"، ب. ت)

أنعش الائتلاف الحكومي برئاسة "شارون" عام 2001، ظاهرة البؤر الاستيطانية من "الكرافانات"، وذلك بهدف الاستيلاء على مزيد من الأراضي المحتلة، وكان كافياً للسيطرة على الأرض أن يقوم بعض المستوطنين وبدعم من الجيش الإسرائيلي بوضع "كرافانات" على قطعة الأرض المنوي الاستيلاء عليها لتصبح بؤرة استيطانية جديدة. (عايد، 2004)

و قد تركزت هذه البؤر الاستيطانية على الأراضي المحيطة بالتجمعات السكانية.

جدول 3.4: عدد البؤر الاستيطانية التي أقيمت في محافظة الخليل بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993 حتى شهر حزيران 2006. (Peace Now, map (2006- A).

العدد	البيان
7	يطا
5	صوريف
4	مدينة الخليل
2	بيت أمر

1	ححول
2	السموع
2	الظاهرية
1	بني نعيم
1	دورا
1	سعير
26	المجموع

يظهر جدول (3.4) أن البؤر الاستيطانية منتشرة على كافة أراضي المحافظة، وتشير مواقع البؤر الاستيطانية أن بلدة يطا الواقعة جنوب المحافظة أقيم على أراضيها (7) بؤر استيطانية، تشكل هذه البؤر نسبة 30% من مجموع البؤر الاستيطانية في محافظة الخليل، ويرجع هذا إلى تكثيف التواجد الاستيطاني على حدود الخط الأخضر وهذه البؤر هي: مزرعة "معون"، "أفي قابيل"، "تلة 833"، "نوف نيشر"، "متسبي يائير"، "انسانيت سوسيا"، "سوسيا" شمال غرب.

ويأتي في المرتبة الثانية بلدة صوريف الواقعة على الخط الأخضر شمال غرب الخليل، فقد أقيم على أراضيها (5) بؤر استيطانية وهي: "بات اين"، "ماسوت اسحق" القديمة، "آلت 652"، "آلت 673"، "بات اين" الشرقية.

تأتي مدينة الخليل في المرتبة الثالثة من حيث عدد البؤر الاستيطانية المقامة عليها بعد اتفاقية "أوسلو" وهي: غفعات رحيفام، جنوب مدينة الخليل، كريات اربع الغربية، كريات اربع الجنوبية، تلة 26، وجميعها تقع في الشمال الشرقي من المدينة، تهدف إقامة هذه البؤر الاستيطانية إلى محاصرة المدينة تمهيداً إلى تهويدها ومحاولة ضمها مستقبلاً، كذلك أقيمت على أراضي بلدة بيت أمر شمال الخليل، على الطريق الرئيسي القدس - الخليل، بؤرتان وهما: كرمي تسور، مجدال عوز، أما في بلدة السموع في جنوب الخليل الواقعة على الخط الأخضر أقيم على أراضيها بؤرتان استيطانيتان وهما: اسائيل، ومتسبي اشتموع، وفي بلدة الظاهرية يوجد أيضاً بؤرتان استيطانيتان وهما: مزرعة مور، وشيمه الشمالية، وكذلك يوجد في كل من المناطق التالية بؤرة استيطانية واحدة، بني نعيم، "تلة انتيناس"، دورا، "لخيش"، سعير، "باني كديم".

آثار الاستيطان على حياة سكان محافظة الخليل

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على حجم الأراضي المصادرة في محافظة الخليل، وخاصةً المواقع والبؤر الاستيطانية الموجودة داخل مدينة الخليل ومحيطها، وعلاوةً على ذلك يستعرض تأثير تواجد البؤر الاستيطانية على الحياة الاقتصادية والأنشطة التجارية في مدينة الخليل. يوضح وضع الأسواق التجارية المغلقة والمفتوحة في البلدة القديمة، وقائمة الأوامر العسكرية التي اعتبرت المحلات التجارية مغلقة، إضافةً إلى ذلك تم استعراض تأثير البؤر الاستيطانية على الحياة الاجتماعية والتعليمية لسكان البلدة القديمة في الخليل. استعرض أيضاً التأثيرات النفسية على حياة السكان بسبب عنف المستوطنين والقيود المفروضة على حرية الحركة من قبل الجيش الإسرائيلي، وأثر هذه الممارسات على الوضع الديمغرافي للبلدة القديمة في الخليل، إضافةً إلى ذلك تم استعراض تأثير مصادرة الأراضي على سكان محافظة الخليل بشكل عام والتأثيرات النفسية والاجتماعية نتيجة اعتداءات المستوطنين المتواصلة، وتأثير الاغلاقات والمستوطنات على الحياة الاقتصادية لسكان محافظة الخليل.

1.5 آثار الاستيطان على حياة السكان في مدينة الخليل

1. مصادرة الأراضي في مدينة الخليل:

كانت الخليل محط أطماع اليهود منذ احتلالها عام 1967م ، واستخدموا العديد من الحجج والتبريرات في محاولة للسيطرة عليها وتهويدها، فالنشاطات والممارسات الاستيطانية، أظهرت

مدى الاهتمام المتزايد في السيطرة على المدينة وضواحيها، فتم زرع أربع بؤرٍ استيطانية في قلب المدينة، إضافة إلى ذلك محاصرتها بالمستوطنات شمالاً وشرقاً وجنوباً. (بدوان، نيسان، أيار، حزيران 1998م ص94)

شكلت مدينة الخليل هدفاً جوهرياً للأطماع الصهيونية، ليس بسبب خصوصيتها الدينية، وإنما بسبب الاحتلال والاستيطان، وتمادي المستوطنين في ممارساتهم وأفعالهم العدوانية. فمحافظة الخليل مستهدفة كباقي الأراضي الفلسطينية، بغض النظر عن الأسباب. فالاحتلال الإسرائيلي ليس بحاجة إلى ذرائع لتبرير استيطانه ومصادرة الأراضي. (جابر، نيسان، أيار، حزيران، 1998)

لذلك فإن السياسة الحكومية تعمل جاهدة على توسيع مشاريعها الاستيطانية، بهدف مصادرة المزيد من الأراضي، عن طريق إقامة البؤر الاستيطانية والطرق الالتفافية، ففي محافظة الخليل تم فتح طريق التفافي بطول (12) كم وبعرض (60)م، مقطعاً بذلك أوصال أكثر الأراضي الزراعية خصوبة في جنوب الضفة الغربية، وتلتف هذه الطريق، حول القرى والبلدات والتجمعات السكانية في كل من يطاء، سعير، الشيوخ، بيت أمر، حيث تم تدمير ما يزيد عن خمسة آلاف دونم، وتدمير عشرات المنازل الفلسطينية، إضافة إلى ذلك فإن الطريق السريع رقم (60) قد مر أيضاً من محافظة الخليل، مما تسبب في مصادرة المزيد من الأراضي. (كيوان، كانون ثاني، شباط، آذار، 1998).

جدول 1.5: حجم مصادرة الأراضي في مدينة الخليل. (قسم نظم المعلومات الجغرافية في بلدية الخليل، كانون ثاني 2009، اتصال شخصي)

المكان	اسم الموقع أو البؤرة الاستيطانية	المساحة بالمتر المربع	المحيط طولياً بالمتر
1. البلدة القديمة	سوق الخضار القديم (ابراهيم ابينو)		
	- المبنى الجديد	2 1,906,000م	187م
	- بيت ناحوم ويهودا	2 1,558,000م	150م
	الحسبة القديمة (مقابل مسجد أهل السنة)	2 2,454,000م	201م
	المجموع	5,918,000	538م
2. البلدة القديمة	- مدرسة أسامة (بيت رومانو)	2 2,081,000م	186م
	- محطة الباصات المركزية	2 2,754,000م	271م
	المجموع	2 4,835,000م	457م

173م	21,662,000م	- مبنى الدبوييا (بيت هداسا وبيت الستة)	3. البلدة القديمة
234م	22,788,000م	- بيت شنيا ورسون وقسطل، وحسون،	
407م	24,450,000م	المجموع	
304م	24,064,000م	- تل الرميده (رامات يشاي)	4. البلدة القديمة
1706م	219,267,000م	المجموع	

المحيط طولياً	المساحة بالمتري المربع	اسم الموقع أو البؤرة الاستيطانية	المكان
89م	20,506,000م	موقع لحرس الحدود (سابقاً متوضاً للحرم)	5. البلدة القديمة
70م	20,306,000م	المعهد الديني (سابقاً حمام تركي ومصبنة) بالقرب من الحرم.	6. البلدة القديمة
121م	20,714,000م	مبنى في ساحة الحرم من طابقين (الطابق الأول مطعم سياحي الطابق الثاني معهد ديني)	7. البلدة القديمة
208م	22,724,000م	مركز الشرطة الإسرائيلية من ضمن ساحة الحرم	8. البلدة القديمة
488م	24,250,000م	المجموع	

9. المقابر اليهودية في مدينة الخليل

المحيط طولياً	المساحة بالمتري المربع	اسم الموقع أو البؤرة الاستيطانية	المكان
-	20,75,000م	- حبرون الحثي / قبر عتائيل بن كناز	شارع بئر السبع
43م	20,106,000م	- زاوية الأشراف سابقا (حيث كانت قبور إسلامية) / قبر افنير بن نير	ساحة الحرم الإبراهيمي
323م	24,867,000م	- مقبرة السمرة	تل الرميده
563م	213,074,00م	- مقبرة اليهود الغربيين	
159م	21,224,000م	- مقبرة اليهود الشرقيين	
1088م	219,346م	المجموع	
3282م	42,863 دونم	المجاميع	

يظهر جدول (1.5) أن مجموع الأراضي والمواقع الاستيطانية في مدينة الخليل، التي سيطر عليها المستوطنون وقوى الأمن الإسرائيلي، داخل مدينة الخليل، قد بلغت (42,863) دونماً، ويعادل هذا

الرقم، نسبة (34) من مجموع مساحة البلدة القديمة في الخليل، وحسب المخطط الهيكلي لبلدية الخليل، بلغت مساحة البلدة القديمة (221,599) دونماً، أما محيطها فيبلغ (3282) متراً. بلغ مجموع مساحة البؤر الاستيطانية التي سيطر عليها المستوطنون في قلب مدينة الخليل، (19,267) دونماً ويشكل هذا الرقم نسبة 44,95% من مجموع الأراضي التي تم السيطرة عليها في قلب مدينة الخليل.

اللافت للنظر في البيانات السالفة الذكر، حجم المقابر اليهودية داخل مدينة الخليل، فقد بلغ مجموع مساحة المقابر (19,346) دونماً، ويشكل هذا الرقم نسبة 45,13%، من مجموع مساحة الأراضي، التي يسيطر عليها المستوطنون، والجيش الإسرائيلي في مدينة الخليل. ومن الجدير بالذكر، أن أرض هذه المقابر تتبع الأوقاف الإسلامية، حيث قام اليهود باستئجارها من زمن الحكم العثماني.

كافة الأرقام التي وردت في الجدول السابق داخل حدود بلدية الخليل، خاصة في البلدة القديمة ومحيطها، فقد بلغ إجمالي المساحة لتلك المواقع (42,863) دونماً، وإذا أضفنا مساحة المستوطنات القائمة على أراضي مدينة الخليل، وهي "كريات اربع" وتشمل مستوطنة "خارصينا" و"قفعات هأبوت"، "المنطقة الصناعية" جبل جالس، ومركز حرس الحدود في وادي لغروس، فإن المساحة لهذه المناطق تبلغ (1720) دونماً، أما مستوطنة حاجاي، فتبلغ مساحتها (850) دونماً، وبذلك يبلغ إجمالي المساحة الكلية المصادرة في قلب مدينة الخليل ومحيطها، من المستوطنات المجاورة ما مجموعه 2612,863 دونماً.

1.1.5 تأثير البؤر الاستيطانية على الحياة الاقتصادية لسكان مدينة الخليل:

تأثرت مدينة الخليل بشكل مباشر، وذلك بسبب التواجد الاستيطاني في قلب المدينة. وانعكس ذلك على الوضع الاقتصادي بشكل عام، خاصة سوق الخضار. (مركز البيع بالجملة في البلدة القديمة)، وكان سوق الجملة (الخضار) الواقع في قلب مدينة الخليل، المكان التقليدي الذي يتم جلب المحاصيل إليه، من كافة أنحاء القضاء. ويقع السوق بالقرب من بؤرة الاستيطان "ابراهيم بينو"، حيث أغلق السوق بأمر عسكري بعد مجزرة الحرم الإبراهيمي الشريف عام 1994م، ولم يتم فتحه بالرغم من بنود "اتفاقية أوسلو" الانتقالية عام 1995م التي تنص على فتحه، وقد تأثر السكان بسبب

إغلاق السوق، واضطر تجار الجملة إلى أن يخرجوا من المنطقة، ويعرضوا بضاعتهم على قارعة الطريق، خاصة في مناطق باب الزاوية، السهلة، والمنارة على حدود منطقة (H2)، مما سبب اختناقات مرورية بالمنطقة المكتظة بالسكان أصلاً. (Ocha, 2006- C)

في عام 1997م خصصت بلدية الخليل موقعا للتجار، يقع بالقرب من موقف باصات واد التفاح، لكن في عام 2001م وبسبب الاكتظاظ، وصعوبة حركة السير في تلك المنطقة، قررت البلدية صرف (2) مليون دولار أمريكي، لتأهيل قطعة أرض تبلغ مساحتها (61) دونماً، لإيجاد سوق خضار جديد، حيث تم بناؤه في منطقة الحرايق، التي تقع في منطقة (A) بالخليل، وقد أنجز عام 2005 وافتتح أخيراً. (Ocha, 2006- C)

أصدرت الإدارة المدنية التابعة للجيش الإسرائيلي، قراراً بناءً على طلب مقدم من أصحاب المحلات التجارية الفلسطينية المغلقة، في شهر حزيران عام 2001، يعتبر أن الاستيلاء على الأملاك الفلسطينية عمل غير قانوني، وعلى الرغم من التزام الجيش الإسرائيلي بإخراج المستوطنين من المنطقة، إلا أنه لم يتم بأي عمل حتى نهاية عام 2005م، حيث أصدر وزير الدفاع قراراً في 2006/1/3م، بإخلاء ثماني عائلات من المستوطنين، وإن عملية إخلاء المستوطنين، لم تعطِ التجار الفلسطينيين فرصة، أو حتى إمكانية الوصول إلى محلاتهم التجارية، بسبب إغلاق المنطقة، وبقيت إمكانية الوصول مستحيلة، وحركة المواطنين على شارع الشهداء بقيت محدودة. (Ocha, 2006- C)

و كان عدد المحلات التجارية المرخصة (1610)، قبل شهر أيلول عام 2000م. حسب إحصائية وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، أغلق منها بأوامر عسكرية خطية وشفهية (345) محلاً تجارياً، وكذلك (700) محل تجاري أخرى مغلقة، بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية، نتيجة عمليات الإغلاق المستمر، إضافة إلى (556) محلاً تجارياً يعمل منها فقط نسبة 10%، حسب تقرير لجنة إعمار البلدة القديمة في الخليل، وكانت أوضاع البلدة القديمة متردية اقتصادياً منذ الانتفاضة الأولى، وذلك بسبب فرض منع التجول لفترات طويلة، مما تسبب في خسائر مالية كبيرة، بسبب فساد البضائع السريعة التلف في المحلات التجارية، فمنع التجوال كان يفرض على فترات طويلة، ودون سابق إنذار. وخاصة في الانتفاضة الثانية، حوالي (584) يوماً في البلدة القديمة بالخليل، من قبل حرس الحدود والجيش الإسرائيلي، مما ساهم في خلق أجواء تضيق على السكان حياتهم، وبالتالي البحث عن أماكن سكن آمنة خارج البلدة القديمة. (Ocha, 2006- C)

تكرار حالات منع التجوال، ولفترات طويلة، ساهم في انخفاض عدد الزبائن في البلدة القديمة، وأجبر عدداً من التجار على بيع عقود محلاتهم التجارية بخسارة كبيرة، وخاصة ما يعرف (خلو الرجل)، وترتب على ذلك قيام التجار بدفع أجرة المحلات التجارية دون ان يكون هناك ربح، وبالتالي أصبحت الخسارة مزدوجة، من حيث العجز في تغطية نفقات ومصاريف المحلات التجارية، فإن قيمة المحل التجاري الذي تبلغ مساحته حوالي (36) متراً مربعاً، انخفضت قيمته من (125000) ألف دينار أردني في عام 1982م إلى (5000) آلاف دينار أردني في عام (2005).

(Ocha, 2006- C)

فرضت إغلاقات متكررة على البلدة القديمة، أدت إلى إخلاء (1014) منزلاً في منقطة H2 الواقعة تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية، وتعادل هذه ما نسبة 42% من مجموع المنازل في تلك المنطقة. سكان هذه البيوت هم من العائلات الفلسطينية المجاورة للبور الاستيطانية في قلب المدينة، وأجبروا على ترك منازلهم نتيجة المضايقات والتحرشات اليومية من قبل الجيش والمستوطنين، مما أدى إلى تردي أوضاعهم الاقتصادية. (MA'AN Development center (2008)

انتقلت النشاطات التجارية إلى أجزاء أخرى من المدينة، نتيجة عدم توافر حرية الحركة، من أجل العمل، وكسب المعيشة والأمن، مما ساهم في إفراغ المدينة، وخاصة الفئات التي لديها القدرة على الرحيل، تاركين السوق القديمة ومحيطها. وحسب إحصائية وزارة الشؤون الاجتماعية، فإن نسبه 75% من سكان البلدة القديمة هي تحت خط الفقر. وإن نسبة السكان الذين بقوا في داخل البلدة القديمة لا تتجاوز 10% فقط، من مجموع السكان الأصليين، وهؤلاء هم من ذوي الدخل المتدني، وحسب إحصائية وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، فإن فرصة الحصول على عمل أيضاً انخفضت. وتقدر نسبة العاطلين عن العمل في البلدة القديمة، من القوى العاملة حوالي 80%، ومعدل دخل البيت الواحد شهرياً، يقدر بحوالي (700) شيكل، وهذا يعني أن سكان البلدة القديمة (منطقة السوق) تعتبر أكثر فقراً من أي منطقة في المدينة. (Ocha,2006- C)

2.1.5 البور الاستيطانية وتأثيرها على الأنشطة التجارية في مدينة الخليل:

يوجد في البلدة القديمة أربع بور استيطانية، وهي "ابراهيم ابينو" "بيت رومانو" و"بيت هداسا" و"رامات يشاي"، يسكنها مستوطنون متطرفون على خلفية عقائدية ودينية، ويقدر عدد سكانها بحوالي (600) مستوطن، وتربطهم صلة وثيقة بمستوطني "كريات أربع"، الواقعة في الشمال

الشرقي من ضواحي مدينة الخليل، ويقوم على حماية هؤلاء المستوطنين، في قلب المدينة حوالي (1500) جندي من الجيش الإسرائيلي، ويعيش حوالي 20% من سكان المدينة تحت سيطرة إسرائيلية كاملة، حسب "اتفاقية أوسلو"، أي حوالي (35) ألف نسمة، من بين سكان المدينة البالغ عددهم (170) ألف نسمة. (Ocha, 2006- C)

هُجرت السوق القديمة في البلدة القديمة، بسبب إغلاق الأسواق المستمر من قبل السلطات الإسرائيلية ونتج عن ذلك توقف الحركة التجارية، نتيجة خوف المواطنين من الدخول إليها، سواءً كانوا زبائن أو تجاراً أو ممولين، فالتواجد العسكري الكثيف في المنطقة، وتهديدات المستوطنين المستمرة ضد المواطنين، ساهم في تعزيز قبضة المستوطنين على قلب المدينة. (Ocha, 2006- C)

جدول 2.5: يبين عدد المحلات التجارية المغلقة والمفتوحة في اسواق البلدة القديمة في مدينة الخليل حتى شهر كانون الثاني عام (2006). (Ocha, 2006- C)

اسم السوق	الموقع	عدد المحلات التجارية	وضعها الحالي	سبب الإغلاق
1. سوق الذهب	مقابل مستوطنة بيت رومانو	من 40 إلى 50	جميعها مغلقة	لا يمكن الوصول إليها بسبب اغلاق المنطقة
2. سوق القزازين	يقع بين مربع البلدية القديم والمدخل المغلق المؤدي إلى سوق الخضار	88	مفتوح 32 مغلق 56	تردي الحركة التجارية
3. سوق اللحامين	يقع بين المدخل المغلق المؤدي إلى سوق الخضار وسوق الوكالة	33	مفتوح 9 مغلق 24	تردي الحركة التجارية
4. سوق الوكالة	يقع في نهاية سوق اللحامين	7	مفتوح 1 مغلق 6	تردي الحركة التجارية
5. سوق حارة العقبه	يقع بين سوق الوكالة وتقاطع سوق اللحامين	58	مفتوح 9 مغلق 49	تردي الحركة التجارية

6. سوق السكافية	فرع من تقاطع سوق اللبن	من 35 إلى 40	مفتوح 5 البقية مغلقة	تردي الحركة التجارية
7. سوق الخواجات	يقع بين تقاطع سوق اللبن وأضرحة الأنبياء	75	مفتوح 20 مغلق 55	تردي الحركة التجارية
8. سوق اللبن	يقع بين تقاطع سوق اللبن وباب الخان	50	مفتوح 7 مغلق 43	تردي الحركة التجارية
9. سوق الخيال	يمين السهلة إلى مدخل سوق الجملة	39	جميعها مغلقة	لا يمكن الوصول إليها بسبب الإغلاق
10. سوق الجملة والذي يضم سوق الخضروات	المدخل المؤدي إلى طريق مستوطنة "ابراهيم ابينو"	72	جميعها مغلقة	بأوامر عسكرية
11. سوق شاهين	يقع بين مدخل سوق الخضار القديم وسوق الدجاج	37	جميعها مغلقة	بأوامر عسكرية
12. سوق الدجاج	يقع بين شارع الشهداء وحارة القزازين	32	مفتوح 9 مغلق 23	بأوامر عسكرية
13. سوق الحدادين	يأتي بعد سوق الخيال	28	جميعها مغلقة	بأوامر عسكرية
المجموع		604	مفتوح 92 مغلق 512	

يظهر جدول (2.5) مدى الأضرار الفادحة التي لحقت بالمدينة ومحيطها، جراء إغلاق المحلات التجارية في قلب المدينة. فمجموع المحلات التجارية المغلقة نتيجة الاجراءات الإسرائيلية، (512) محلاً تجارياً، ويشكل هذا الرقم 82% من مجموع المحلات. أما عدد المحلات التجارية المفتوحة، فيبلغ عددها (92) محلاً تجارياً ويشكل هذا الرقم 18% من إجمالي المحلات. إن تواجد البؤر الاستيطانية في قلب المدينة، والإجراءات الإسرائيلية المتبعة لحماية المستوطنين، أدى إلى تفاقم الأوضاع داخل المدينة، مما أدى إلى فصل مركز المدينة عن المناطق المحيطة بها، الأمر الذي يجعل مركز المدينة معزولاً وغير آمن، إن الأعمال الإرهابية التي يقوم بها المستوطنون ضد سكان البلدة القديمة، يفسر إسرائيلياً بأنه إجراءات أمنية. ويأتي أيضاً في هذا السياق، إغلاق البلدة القديمة، والتي تبلغ مساحتها حسب المخطط الهيكلي لبلدية الخليل، (221,599) دونماً من قبل الجيش الإسرائيلي، بحجة توفير الأمن للبؤر الاستيطانية.

3.1.5 تأثير البؤر الاستيطانية على الركود التجاري في مدينة الخليل:

عانت البلدة القديمة في الخليل، من الركود التجاري منذ عام 1983، وخاصة بعد أن قام الجيش الإسرائيلي والمستوطنون بالسيطرة على قلب المدينة، بالأخص على مدرسة أسامة، ومحطة الباصات المركزية، وشارع الشهداء، مما أثر تأثيراً سلبياً على الحركة التجارية، والأنشطة الاقتصادية في البلدة القديمة، فمحطة الباصات كانت من أنشط المحطات تقريباً في المنطقة بعد محطتي عمان والقدس، والسيطرة عليها حد من حرية التنقل، من وإلى مدينة الخليل، إضافةً إلى ذلك فإن تواجد البؤر الاستيطانية في قلب المدينة، جعلها مخيفة بالنسبة إلى سكانها الفلسطينيين، مما ساهم في نزوح السكان عنها، حيث قل عدد السكان بنسبة 80% خلال الفترة من عام 1967-1990. (Ocha, 2006- C).

كما أن قيام المستوطنون بأعمال عنف شديدة ضد السكان الفلسطينيين، أدت إلى إبعاد الكثير منهم عن أماكن عملهم، فمذ عام 1988م وافقت سلطات الاحتلال على طلب المستوطنين، بإقفال المحلات التجارية في باب الزاوية. وفي عام 1994م استفاقت المدينة على مجزرة الحرم الإبراهيمي التي استشهد فيها (29) فلسطينياً، حيث أعقب الحادث طوقاً آمناً لمدة شهرين، وذلك لخلق منطقة معزولة، لكي تتجنب المواجهة مع السكان المحليين، و في الوقت نفسه عملت على جعل الممتلكات الخاصة بالفلسطينيين، من أهل الخليل، عرضة لاعتداءات المستوطنين، واستخدمت هذه السياسة بطريقة مبرمجة، بهدف فصل البؤر الاستيطانية في البلدة القديمة عن باقي المدينة، مما أدى إلى شل الحركة التجارية، والأنشطة الاقتصادية بالمنطقة، وتشير مصادر الغرفة التجارية بالخليل إلا إنه قد تم إغلاق أكثر من 60% من المحلات التجارية في شارع الشهداء، وذلك قبل بدء انتفاضة الأقصى عام 2000م، الأمر الذي ساهم في الحد من النشاط التجاري والاقتصادي بالمنطقة. (Ocha, 2006- C).

جدول 3.5: قائمة بالأوامر العسكرية التي أغلقت المحلات التجارية بسببها كما قيدت الحركة في منطقة H2. (Ocha, 2006- D).

الموقع	الغرض
شارع الشهداء، بين السهلة والمدخل المؤدي إلى مستوطنة "بيت هداسا"	1. إغلاق المحلات التجارية ومنع الفلسطينيين من التحرك بالمركبات

المستوطنة في سوق الخضار القديمة، وتوسعت في شارع السهلة	2. الإعلان عن المنطقة المجاورة لمستوطنة "ابراهيم ابينو" بأنها منطقة مغلقة، أي لا يسمح للفلسطينيين الدخول إليها.
جميع المستوطنة ومن ضمنها محطة البوليس	3. الإعلان عن المنطقة المجاورة إلى "قفعات ابوت" بأنها منطقة مغلقة، ولا يسمح للفلسطينيين بالدخول إليها.
على امتداد شارع الشهداء، بين مربعة السهلة وشارع الصيدلية ونقطة التفتيش	4. ممنوع دخول حركة المركبات الفلسطينية في شارع الصيدلية.
تبدأ من مسجد جبل الرحمة ومحيط المقبرة اليهودية، حتى تكمل الدائرة لأول نقطة تفتيش في تل الرميده	5. ممنوع حركة الفلسطينيين في محيط مقبرة اليهود.
المنطقة الواقعة ما بين نقطة تفتيش تل الرميده ومدخل بيت أبو هيكل	6. الإعلان عن المنطقة المجاورة إلى تل الرميده بأنها منطقة عسكرية مغلقة، يحظر على الفلسطينيين الدخول إليها.
هذا الطريق يصل بين نقطة تفتيش شارع الشهداء المغلق (أمام باب الزاوية ونقطة تفتيش تل الرميده).	7. إغلاق المحلات التجارية، ومنع حركة المرور في شارع الرميده.
هذا الشارع يصل ما بين شارع الشهداء المغلق	8. منع حركة مرور الفلسطينيين ما بين شارع "تصيون" شمال المنطقة، والمدخل إلى "قفعات ابوت"
القسم الثاني للطريق الرئيس "القريات أربع" والذي يؤدي إلى مربعة طريق المصلين	9. منع حركة الفلسطينيين في شارع تصيون جنوب المنطقة.
جميع المحلات التجارية على طول شارع الشهداء بين نقطة تفتيش شارع الشهداء حتى "بيت رومانو" ومربعة السهلة وشارع الشهداء.	10. إغلاق المحلات التجارية، ومنع الفلسطينيين من التحرك بالمركبات في الطريق الواقعة بين البنك ومربعة السهلة وشارع الشهداء.
جزء من الطريق المرتبط بين المنطقة المجاورة للبرج العسكري، في وادي النصارى ووادي الحسين ومربعة طريق المصلين.	11. منع الفلسطينيين من التحرك بالمركبات على طريق المصلين (القسم الشرقي).
في منطقة شارع السهلة القديم الواقع بين منطقة H2 وطريق العودة إلى مستوطنة "بيت هداسا"	12. منع الفلسطينيين من التحرك في شارع الشلالة القديم. (القطاع الغربي).
هذا الطريق سري يربط بين المسجد الإبراهيمي وطريق المصلين	13. منع الفلسطينيين من التحرك على طريق المصلين.
المحلات التجارية الواقعة في شارع الشهداء تحت المستوطنة	14. إغلاق المحلات التجارية، ومنع الفلسطينيين من التحرك في شارع الشلالة القديم أسفل مستوطنة "بيت هداسا".
بين طريق المصلين ومنعطف المسجد الإبراهيمي	15. منع الفلسطينيين من التحرك على الطريق الذي يصل بين شارع تصيون وطريق (106)

قطاع شارع السهلة القديم، المرتبط بين طريق العودة لمستوطنة "بيت هداسا"، حتى نقطة تفتيش مستوطنة "بيت رومانو".	16. منع الفلسطينيين من التحرك في شارع الشلالة القديم (القطاع الشرقي).
الطريق المتصل بين نقطة مدخل اليهود إلى الحرم الإبراهيمي وطريق المصلين المغلقة	17. منع حركة الفلسطينيين من التحرك في الطريق الذي يصل بين المسجد الإبراهيمي وحرارة جابر "شارع تصيون".
المنطقة تقع بين نقطة تفتيش وشارع الشهداء ومن ضمنها موقع عسكري	18. الإعلان عن المنطقة المجاورة لمستوطنة "بيت رومانو" بأنها منطقة مغلقة، ويحظر على الفلسطينيين السماح لهم بدخولها.
مسجد الحرم الإبراهيمي ومحيطه	19. الإعلان أن المسجد الإبراهيمي منطقة عسكرية مغلقة، ويحذر على الفلسطينيين الدخول إليها.
طريق متصل بين شارع السهلة ونقطة تفتيش المسجد الإبراهيمي	20. إغلاق المحلات التجارية الفلسطينية، ويمنع الفلسطينيون من التحرك بين شارع السهلة ونقطة تفتيش المسجد الإبراهيمي.

2.5 تأثير البؤر الاستيطانية على الحياة الاجتماعية لسكان مدينة الخليل

ترك التواجد الاستيطاني في الأراضي المحتلة، آثاراً سلبية على المواطنين الفلسطينيين، فالاستيطان سلب ونهب الأرض، وشرّد أصحابها، وبالتالي فإن المواطنين تعرضوا إلى ضغوط اقتصادية ونفسية واجتماعية، وأصبحوا غرباء في وطنهم، نتيجة هذه الممارسات. فالعلاقة ما بين المستوطنين والفلسطينيين هي علاقة عدائية، فالمواطنون الفلسطينيون معرضون في كل لحظة، لمزيد من أعمال القمع والتكيل، من قبل الجيش الإسرائيلي والمستوطنين، فالاعتداءات اليومية متواصلة على المواطنين، سواء أكان ذلك بالإيذاء الجسدي أم المادي، أو بالمعاملة العنصرية التي يتعاملون بها مع المواطنين. (الدويك، تموز، آب، أيلول، 1996)

أوضحت منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية "بتسيلم" كيف تمت محاصرة مدينة الخليل من الجهة الشمالية الشرقية بمستوطنة "كريات أربع" و مستوطنة "خارصينا". و من الجهة الجنوبية مستوطنة

"حاجاي". أما في قلب المدينة فيتواجد أربع بؤر استيطانية يقدر عدد سكانها حوالي (600) مستوطن و يقوم المستوطنون من حين لآخر بأعمال عنف و اعتداءات مستمرة و مبرمجة و منهجية ضد المواطنين الفلسطينيين، وذلك بهدف توسيع البؤر الاستيطانية في البلدة القديمة و إرغام السكان الفلسطينيين على مغادرة منازلهم في منطقة H2 الخاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية الكاملة. (Friedman, L, Etkes, D (2005)

هذا التواجد الاستيطاني الحق أضراراً جسيمة بالمواطنين و اثر سلباً على الحياة المدنية العامة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو تعليمية، بحيث أصبح التساؤل عن مدى قدرة المواطن على العيش الطبيعي في مثل هذه الظروف. (Friedman, L, Etkes, D (2005)

و قد كان للجيش الاسرائيلي الدور البارز في التأثير على الحياة المدنية و الاقتصادية في الخليل. فقد كان يفرض من جانبه قيوداً على تحركات الفلسطينيين، خاصة على الطرق المجاورة للبؤر الاستيطانية في قلب المدينة، كذلك كان يغلق الشوارع في وسط المدينة، و يمنع حركة المواصلات و المشاة على هذه الطرق، و لم يقتصر الامر على ذلك، بل كان يقوم من حين إلى آخر و بشكل مستمر و متكرر بفرض منع التجوال المتواصل في داخل البلدة القديمة و محيطها الواقع ضمن منطقة H2. (Ocha, 2006- A)

جدول 4.5: عينة لعدد أيام منع التجول المفروضة على البلدة القديمة منذ شهر تشرين أول 2000م حتى كانون أول. "2001". (قيادة منطقة الخليل، 2001)

الشهر	عدد أيام الإغلاق الكامل	إغلاق جزئي
تشرين الأول 2000	22 يوماً	7 أيام
تشرين الثاني 2000	14 يوماً	10 أيام
كانون الأول 2000	4 أيام	3 أيام
كانون الثاني 2001	5 أيام	7 أيام
شباط 2001	11 يوماً	9 أيام
آذار 2001	6 أيام	3 أيام
نيسان 2001	5 أيام	9 أيام
أيار 2001	يومان	يوم واحد

يومان	يومان	حزيران 2001
6 أيام	11 يوماً	تموز 2001
10 أيام	16 يوماً	آب 2001
6 أيام	15 يوماً	أيلول 2001
4 أيام	10 أيام	تشرين الأول 2001
-	13 يوماً	تشرين الثاني 2001
-	يوم واحد	كانون الأول 2001
77 يوماً	137 يوماً	المجموع

1.2.5 تأثير البؤر الاستيطانية على الحالة التعليمية في مدينة الخليل:

لقد كان لتواجد البؤر الاستيطانية في قلب مدينة الخليل، أثرٌ سلبيٌّ، على الحالة التعليمية لطالبة المدارس القريبة من البؤر الاستيطانية، في قلب المدينة، فالأوضاع التي يعيشها الطلبة في مدارس قرطبة، والفيحاء والمدرسة الإبراهيمية، تنذر بكارثة حقيقية على المستوى العلمي، والنفسي للطلبة، فمعدل حضور الطلبة في الغرف الصفية قد انخفض في هذه المدارس، كما انخفض في باقي مدارس في المدينة، وصاحب ذلك تدني مستوى النتائج في الثانوية العامة، فعلى سبيل المثال أظهرت النتائج النهائية في عام 2006، لطلبة مدرستي طارق بن زياد، ومدرسة عبد الخالق يغمور، أنها الأدنى من بين (40) مدرسة، تديرها مديرية التربية والتعليم في الخليل، ويعود ذلك إلى وجودهما بالقرب من البؤر الاستيطانية في البلدة القديمة. (MA'AN, Development Center (2008)

جدول 5.5: معدل حضور الطلاب لأقرب ثلاث مدارس من البؤر الاستيطانية في قلب الخليل. (MA'AN, Development Center (2008)

نسبة انخفاض الحضور	2005-2006	2004-2005	2003-2004	2002-2003	2001-2002	2000-2001	99-2000	المدرسة
47%	101	88	85	139	148	196	194	مدرسة قرطبة للإناث
33%	215	217	207	253	269	335	327	مدرسة الفيحاء
31%	365	352	309	401	428	539	532	المدرسة الإبراهيمية للذكور

2.2.5 دراسة حالة مدرسة قرطبة:

بلغ عدد طالبات المدرسة (250) طالبة في التسعينات من القرن المنصرم، ولكن نتيجة لمغادرة السكان لمنازلهم والاعتداءات المتكررة على الطالبات، انخفض عدد الطالبات إلى (78) طالبة فقط، بسبب الاعتداءات المتكررة من قبل المستوطنين على المدرسة، و في شهر آب من عام 2007م، قام المستوطنون بإشعال النار فيها، وفي تشرين الثاني عام 2007 دمر المستوطنون، الحديقة الجديدة التي قام الصليب الأحمر الدولي بترميمها، وفي آذار عام 2008 قام المستوطنون بتحطيم شبايك وأبواب المدرسة، لمنع الطالبات من دخولها والدراسة فيها. ومن أهم المشاكل التي تواجه طالبات هذه المدرسة هي اعتداءات أبناء المستوطنين و المستوطنين عليهم و ذلك بقذف الطالبات بالحجارة و شتمهم إياهن بعبارات سيئة و بذينة ناهيك عن الأصوات العالية و الضوضاء المزعجة التي يقومون بها للتشويش على سير العملية التعليمية في الصفوف. و أما دور الجيش فيتمثل في وضع نقاط تفتيش على مداخل المدرسة يتم خلالها حجز الطالبات في طوابير ليتم تفتيشهن بصورة بطيئة و مهينة حتى يتأخرن عن حصص الدراسة. (MA'AN, Development Center (2008)

قامت المدرسة في عام 2006 بعمل دراسة مسحية اجتماعية على الطلاب، فوجدت أن ثلث الطلاب يعانون من مشاكل نفسية، مثل الأرق، عدم القدرة على التركيز، ومشاكل التعبير اللفظي، وأسوأ حالة عاشتها المدرسة، كانت خلال الانتفاضة الثانية، عندما تم حظر التجوال لفترات طويلة، مما اضطر المدرسة إلى تعويض الطلبة فترة بعد الظهر، وأحياناً في منطقة H1، و لا تزال الطالبات يتعرضن بين الفينة و الأخرى لمثل هذه المعاملات، خاصة في أيام السبت، ونتيجة ذلك قررت إدارة المدرسة تخفيض ساعات الدوام في أيام السبت ساعتين، لتجنب الاصطدام مع المستوطنين، وقد سبق أن قامت إدارة المدرسة، خلال السنتين الماضيتين، باتخاذ عدد من الإجراءات والخطوات، في محاولة منها لخلق بيئة أكثر أماناً للطالبات، وزيادة نسبة الحضور. (MA'AN, Development Center (2008) ومن هذه الإجراءات:

- 1- الطلب المتكرر من السلطات الإسرائيلية بإحضار شرطة حرس الحدود الإسرائيلية إلى محطة الباصات المركزية، بهدف حماية الطالبات من اعتداءات المستوطنين.
- 2- تقوم المدرسة بتوثيق كافة الاعتداءات على الطالبات والمدرسة، وإرسالها إلى مؤسسات دولية، ومنها قوات التواجد الدولي في الخليل، وكذلك إلى السلطات الإسرائيلية.
- 3- إبلاغ مجلس الآباء بكل الأمور التي تتعلق بحماية أبنائهم.

4- التنسيق والاتصال مع مجموعات عالمية؛ لتوفير الحماية للمدرسة وطلبتها، خاصة خلال الأعياد اليهودية، والتي تحدث خلالها اعتداءات متكررة، فعلى سبيل المثال في عيد "البوريم" عام 2008 تم إحضار متطوعين أجانب، أقاموا في المدرسة ومنعوا المستوطنين من دخولها.

5- بدء الدوام المدرسي صباحاً قبل نصف ساعة من الموعد المقرر، وذلك بهدف تجنب المواجهة مع المستوطنين.

6- رفع مستوى الخدمات المقدمة إلى الطالبات، وذلك لتوفير الحد الأدنى من النشاطات الأكاديمية. (MA'AN, Development Center (2008)

ونتيجة لهذه الخطوات فإن نسبة الحضور بشكل عام ارتفعت في العام الدراسي 2007 إلى (118) لكن الظروف التي تعيشها الطالبات حالياً لا تساعدن في التعلم، لأن كابوس اعتداءات المستوطنين، يبقى في ذهن الطالب على مقعد الدراسة، ويبقى السؤال كيف يصل الطالب إلى المدرسة؟ وكيف يغادر المدرسة بسلام؟ (MA'AN, Development Center (2008)

أصدر الجيش الإسرائيلي في شهر كانون الثاني من عام 2003 في مدينة الخليل، قراراً بإغلاق جامعة الخليل، وجامعة بوليتكنك فلسطين، وفي شهر آب تم إلغاء القرار العسكري بعد ثمانية أشهر، اضطرت إدارة الجامعتين خلال فترة الإغلاق إلى إعطاء محاضرات في مدارس مديرية التربية والتعليم، في ساعات ما بعد الدوام في بيئة غير مهيأة للتعليم الجامعي أو التحصيل العلمي. (MA'AN, Development center (2008)

3.5 التأثيرات النفسية على حياة السكان في مدينة الخليل

1.3.5 عنف المستوطنين:

يقوم المستوطنون بممارسة أعمال العنف، بشكل روتيني، ضد السكان الفلسطينيين في البلدة القديمة بمدينة الخليل، خاصة المواطنين الذين يعيشون في المناطق المجاورة للمستوطنات، التي توجد في قلب المدينة، فالأعمال والممارسات العدائية التي يقوم بها المستوطنون، تتراوح ما بين الإيذاء الجسدي، وتدمير الممتلكات. حتى عمال الإغاثة الذين يساعدون السكان المحليين يتعرضون أيضاً للاعتداءات بشكل متكرر، علاوة على ذلك قام المستوطنون بمحاولات متكررة للاستيلاء على

ممتلكات الفلسطينيين، في البلدة القديمة بالخليل، مما اضطر عدداً كبيراً من الأسر الفلسطينية إلى تغيير مكان سكنهم، نتيجة المضايقات التي يتعرضون لها يومياً. (Ocah, 2006- A)

و تعتبر البؤر الاستيطانية المتواجدة في قلب المدينة مصدر قلق دائم للسكان الفلسطينيين بسبب الأعمال و الممارسات الوحشية التي يقومون بها. و تعتبر مستوطنة "تل الرميد" من أخطر البؤر الاستيطانية بسبب موقعها الجغرافي المشرف على المدينة من الجهة الجنوبية و اعتداءات المستوطنين المستمرة يومياً على السكان. أما مستوطنو الدبوا "بيت هداسا" و الحسبة القديمة "ابراهيم ابينو" يقومون من حين لآخر برمي النفايات و الحجارة على الأهالي و المارة، و تتعرض التلميذات الفلسطينيات اللواتي يدرسن في مدرسة قرطبة في شارع الشهداء للاعتداءات و التحرش و رمي القمامة عليهن بشكل مستمر من قبل المستوطنين و أبنائهم أثناء الذهاب و الإياب من المدرسة. أضف إلى ذلك وضع المستوطنون في منطقتي وادي النصارى أسلاك معدنية شائكة فوق القسم القديم من شارع الشلالة و كذلك في منطقة السوق القديم أيضاً. (Ocah, 2006- A)

و بالرغم من تواجد الجيش الإسرائيلي بشكل دائم في المنطقة، لحماية المستوطنين، وتوفير الأمن لهم، إلا انه لا يمنع المستوطنين من الهجوم على الفلسطينيين، لذلك فإن ثقة المواطن الفلسطيني بالشرطة الإسرائيلية وصلت أدنى مستوياتها، ويعكس ذلك تردد الفلسطينيين في تقديم شكاوي ضد المستوطنين وأعمالهم الوحشية، فتقديم الشكوى في مثل هذه الحالة يعتبر مضيعة للوقت فقط لأنه لا ينظر فيها. (Ocah, 2006- A)

2.3.5 قيود على حركة المواطنين:

سُجِّلَ في شهر أبريل عام 2008م في محافظة الخليل، مجموعة أوامر عسكرية تقيد حركة المواطنين، بلغ مجموعها (316) أمراً عسكرياً، تراوحت ما بين حواجز عسكرية، وبوابات معدنية، وأبراج مراقبة، منها (89) أمراً داخل مدينة الخليل القديمة، أي ما يعادل 40% من مجموع الأوامر العسكرية الصادرة، ويعتبر سكان البلدة القديمة أكثر سكان الأراضي المحتلة تأثراً بهذه القيود، بسبب تواجد البؤر الاستيطانية في قلب المدينة. وفي سبيل حصولهم على لقمة العيش، والحصول على مقومات الحياة الأساسية، مثل الخدمات وغيرها، اضطروا إلى التعايش مع تلك القيود المفروضة عليهم، لأنه لا يوجد بديل آخر لديهم، فالمواطنون الفلسطينيون المتواجدون في منطقة

(H2) الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، مسجلون لدى سلطات الاحتلال، وفي حالة الذهاب أو الإياب لتوفير احتياجاتهم الضرورية، يتعرضون للعديد من الأسئلة وعمليات التفتيش المذل بشكل يومي. (MA'AN, Development center (2008)

3.3.5 طرق يمنع الفلسطينيون من الحركة عليها:

أصدرت السلطات الإسرائيلية عدة أوامر عسكرية سنة 2006 حظرت بموجبها سير الفلسطينيين على هذه الطرق، و من هذه الأوامر: يحظر على جميع الفلسطينيين التحرك على الطرق الواقعة بين المستوطنات أو المجاورة لها، وهذا يشمل (21) طريقاً تقع في البلدة القديمة تمنع حركة سير الفلسطينيين عليها. وأكثر شيء فاضح يميّز السياسة العنصرية التي تتبعها سلطات الاحتلال ضد الفلسطينيين هو منعهم من الوصول إلى شارع الشهداء، وهو الشارع الرئيسي في مدينة الخليل، مثلما حدث لشارع الشلالة القديم والجديد، والذي يعتبر أيضاً العمود الفقري للبلدة القديمة. مما يضطر التجار وأصحاب الأعمال حتى المشاة للبحث عن طرق بديلة لنقل بضائعهم إلى محلاتهم التجارية. (MA'AN, Development center (2008)

و قد صدر أكثر من (89) أمراً عسكرياً يمنع بموجبه تحرك الفلسطينيين في منطقة H2، في البلدة القديمة الخاضعة للسيطرة الأمنية العسكرية، موزعة على النحو التالي: (14) نقطة تفتيش عسكرية، (13) سدة معدنية، (44) حاجزاً عسكرياً، (13) بوابة معدنية، (5) أبراج مراقبة. Ocha, Map (2007- A)

4.5 الرد على محاولات إخلاء البلدة القديمة

في عام 1996 تم إنشاء لجنة إعمار البلدة القديمة في الخليل، وذلك بهدف المحافظة على ثقافة وتراث المدينة المعماري، ولتحقيق هذا الهدف فإن اللجنة وفرت العديد من الحوافز لإعادة سكان البلدة القديمة إليها، بعد أن غادروها إثر المضايقات و الممارسات السيئة من قبل الجيش و المستوطنين. إن إعادة إعمار البلدة القديمة، تحقق بشكل واضح بواسطة تضافر الجهود بين المؤسسات الحكومية والأهلية، لتثبيت من تبقى من سكان البلدة القديمة، وقد تعاونت لجنة إعمار

البلدة القديمة في الخليل مع الوزارات، والمؤسسات غير الحكومية والدول المانحة، إضافة إلى الغرفة التجارية وبلدية الخليل لتحقيق: (MA'AN, Development center (2008) الأهداف التالية:

- 1- إعادة تأهيل البنى التحتية في البلدة القديمة (H2)؛ وذلك بهدف التواصل داخل المدينة و لمحاولة الحد من توسع البؤر الاستيطانية.
- 2- إن إنشاء بنى تحتية يساهم في مساعدة السكان على البقاء في البلدة القديمة.
- 3- توفير رزمة من الحوافز لسكان البلدة القديمة مثل: السكن المجاني، دفع (200) دولار شهرياً لكل صاحب متجر، الإعفاءات الضريبية، مياه مجانية، ترميم البنايات، طرود غذائية، ونشاطات اجتماعية وتأمين صحي، إضافة إلى عمل فريق من الاخصائيين الاجتماعيين لمساعدة العائلات في كيفية التعامل مع ضغوطات العيش في مثل هذه الظروف الصعبة والخطرة.

هذا الأسلوب ساهم في إعادة السكان إلى البلدة القديمة، لكن رغم ذلك فإنه بقي هناك دافع قوي لدى السكان يدفعهم إلى الرحيل بسبب الافتقار إلى الأمن، لأنهم يتعرضون إلى اعتداءات متواصلة من قبل المستوطنين، والجيش الإسرائيلي داخل بيوتهم، ومصدر الحماية الوحيدة لمن تبقى منهم هو تواجد المراقبين الدوليين (TIPH) في الخليل. (MA'AN, Development center (2008)

5.5 الآثار السكانية للبؤر الاستيطانية على حياة سكان مدينة الخليل

أثر الاستيطان تأثيراً مباشراً في الأراضي المحتلة، على حياة المواطنين الفلسطينيين، وكان من نتائجه مصادرة المزيد من الأراضي، وتشريد السكان ومضايقتهم وصولاً إلى تهجيرهم، والسيطرة على أراضيهم وممتلكاتهم، وإحلال المستوطنين مكانهم، فقد أكد مدير "المونانيت" في الأراضي المحتلة، أن المستوطنات تسعى إلى التغيير الديمغرافي على الأرض، بينما سلطات الاحتلال تهدف إلى ممارسة سلطات الحكم. (دويك، تموز، آب، أيلول 1996م)

تتعرض التجمعات السكانية الواقعة تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية، في منطقة (C) بشكل عام، للعديد من الممارسات القمعية، وخاصة عمليات هدم البيوت، وترحيلهم إلى مناطق أخرى، مثلما حدث مع سكان "مسافر يطا" جنوب الخليل، فقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بترحيل (837)

فرداً من (11) تجمعاً سكانياً، أُجبروا على الرحيل خلال عام 1998، وفي منطقة البقعة في الخليل يوجد تجمع من (60) أسرة معظمهم تركوا بيوتهم في البلدة القديمة من الخليل، فبدون شك إن إعادة توفير منازل لهؤلاء السكان تظهر حجم معاناتهم نتيجة لمغادرتهم منازلهم. (MA'AN, Development center (2008)

1.5.5 ترحيل قصري لسكان البلدة القديمة من منطقة H2:

أدى العنف المستخدم ضد سكان البلدة القديمة في الخليل، وعدم توفر الأمان، وتدمير سبل العيش وعدم الحصول على الخدمات الأساسية، أدت كلها مجتمعة، إلى إجبار آلاف السكان الفلسطينيين المقيمين في منطقة H2 (الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة) لترك منازلهم، ووفقاً لفريق "السلام المسيحي"، فإن أكثر العائلات قابلية للرحيل من قلب مدينة الخليل، هي العائلات التي لديها أبناء كبار، أي أولاد في سن المراهقة، فهم هدف لقوات الاحتلال الإسرائيلي، وهم دائماً مستهدفون، بالتوقف على نقاط التفتيش العسكرية، ومعرضون للاعتقال والاحتجاز، وهذا الخطر أصبح يهدد عائلات كثيرة، بالإضافة إلى هذه الدوافع والأسباب، فإن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، قامت بمصادرة أراضٍ فلسطينية، وهدمت العديد من البيوت والمنازل، ففي شهر آب عام 2004م، تم تدمير ثلاثة بيوت تاريخية، من أجل فتح طريق آمن بين "كريات أربع" والمستوطنات في منطقة H2، وفي شهر تموز عام 2005 تم الاستيلاء على أراضٍ زراعية من قبل الجيش الإسرائيلي، وذلك لفتح طريق بطول 6 كم حول مستعمرتي "كريات أربع"، و"خارصينا". (MA'AN, Development center (2008)

من خلال هذه الإحصائية نقف على مدى الانخفاض الزائد في عدد سكان البلدة القديمة حيث بلغ عدد سكان البلدة القديمة عام 1950 (10,000) آلاف نسمة، وفي عام 1967 بلغ (7500) نسمة، أما في عام 1970 فقد بلغ (6000) نسمة، وفي عام 1985 بلغ (1620) نسمة فقط، وهذا مؤشر يظهر الانخفاض المتزايد في عدد السكان، بسبب الممارسات ضدهم، مما أدى إلى مغادرتهم لمنازلهم، أما في عام 1990 فقد بلغ عدد السكان (501) نسمة، وفي عام 1995 بلغ عدد السكان (400) نسمة فقط، وهذا يشير إلى عمليات الضغوط المتواصلة من قبل سلطات الاحتلال على سكان البلدة القديمة بهدف دفعهم إلى مغادرة منازلهم، أما في عام 2008 فقد بلغ عدد السكان (5000) نسمة وهذا مؤشر ايجابي على زيادة السكان، نتيجة الجهود التي بذلتها لجنة إعمار البلدة القديمة في الخليل. (MA'AN, Development center (2008)

2.5.5 تناقص عدد البيوت المأهولة:

بلغ عدد سكان مدينة الخليل القديمة (10,000) نسمة في عام 1950، ولكن في منتصف التسعينات، ونتيجة لممارسات المستوطنين، و الإغلاقات العسكرية المستمرة من قبل الجيش الإسرائيلي، بقي فيها (400) نسمة فقط في منتصف التسعينات من القرن المنصرم. (MA'AN, Development center (2008)

أظهرت البيانات التي نشرت عام 2007م، أن (1014) منزلاً فلسطينياً تم إخلاؤها من منطقة H2، أي ما يقارب 42% من مجموع الوحدات السكنية الموجودة في البلدة القديمة، وإن معظم عمليات ترحيل السكان في مدينة الخليل كانت تحدث في منطقة H2 الخاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية الكاملة، وإن معظم المرحلين من السكان تم إسكانهم في منطقة H1 من المدينة، التي عانت بدورها أيضاً من عمليات ترحيل السكان. (MA'AN, Development center (2008)

6.5 تأثير مصادرة الأراضي على سكان محافظة الخليل

هدف اليهود من الاستيطان في الأراضي المحتلة منذ عام 1967، إلى خلق وقائع على الأرض، سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو ديمغرافية، لذلك كان للاستيطان آثار واضحة على حياة السكان، والتجمعات السكانية الفلسطينية في الأراضي المحتلة، وقد أثر الاستيطان على الجانب الاقتصادي تأثيراً مباشراً بشكل عام، وذلك بسبب مصادرة أراضي المواطنين وتضييق الخناق عليهم، فإسرائيل كدولة محتلة، أقامت مستوطناتها على الأرض الفلسطينية، بطرق وأساليب شتى وبحجج عديدة، فهي دائمة البحث عن إيجاد التبريرات، وخلق الذرائع لمصادرة الأراضي. (دويك، تموز، آب، أيلول، 1996)

نشرت حركة السلام الآن معطيات حول الأراضي التي أقامت عليها إسرائيل مستوطناتها، في محافظة الخليل، فقد بلغت نسبة الأراضي الخاصة التي يملكها الفلسطينيون، والتي أقامت عليها إسرائيل مستوطناتها 28,26% من مجموع الأراضي التي أقيمت عليها المستوطنات، أما نسبة الأراضي (المسموحة) المتنازع عليها، والتي لا تستطيع الدولة أو المواطنون الفلسطينيون إثبات ملكيتها، فقد بلغت نسبتها 6,5% من مجموع الأراضي المقامة عليها المستوطنات، أما نسبة أراضي

الدولة المقامة عليها أيضاً المستوطنات بلغت 64,8%، وحسب تلك المعطيات المنشورة لم تقم مستوطنات على أراضٍ يملكها اليهود في محافظة الخليل. (Peace Now, 2006)

قامت إسرائيل بشق الطرق الالتفافية، ومصادرة المزيد من الأراضي، لتتحكم السيطرة على الأراضي، ومحاصرة التجمعات السكانية العربية، سواء أكانت قرى أو خرب أو مدن لتحويلها إلى معازل مفصولة عن بعضها، وفي عام 1995 أصدرت الحكومة الإسرائيلية أمراً عسكرياً يحمل رقم (50)، يجيز لها فتح وشق طرق التفافية في الأراضي المحتلة، وقامت حكومة حزب العمل الإسرائيلي في تلك الفترة، بمصادرة 21 ألف دونم من الأراضي في الضفة الغربية المحتلة، لشق (28) شارعاً طولها (238) كم، نتيجة ذلك تم توسيع المناطق الأمنية وتمت محاصرة المدن والتجمعات السكانية العربية. (الموعد، كانون الثاني، شباط، آذار، نيسان، أيار، حزيران، 1999)

تم في محافظة الخليل شق شارع التفافي، بطول (40) كم، بعرض (60) م ماراً حول البلدات التالية: بلدة يطا، الخليل شرقاً، الشيوخ، حلحول، سعير، بيت امر. ونتج عن ذلك هدم عشرات المنازل، ومصادرة حوالي خمسة آلاف دونم من الأراضي الزراعية، وكذلك تم شق طريق رقم (35) بطول (14) كم وعرض (180) م، مما أدى إلى مصادرة (3850) دونماً، وهذا الطريق يربط بين تجمع مستوطنات "كفار عتصيون" مع طريق رقم (60). وكذلك ربط مستوطنتي "تيلم وادورا" بطريق رقم (60). وتتصل هذه الطريق بالطريق الالتفافي (الخليل - حلحول)، إضافة إلى وجود طرق فرعية أخرى، تربط مستوطنات غرب الخليل، وصولاً إلى كفار عتصيون. (الموعد، كانون الثاني، شباط آذار، نيسان أيار حزيران 1999)

أما فيما يتعلق بالنشاطات الاستيطانية في محافظة الخليل، فإن منطقة الخليل أقيم عليها العشرات من المستوطنات والبؤر الاستيطانية، بلغ عددها (52) مستوطنة وبؤرة استيطانية، موزعة على كافة أراضي المحافظة حتى عام 2006. (عبد الهادي حنتش، آذار 2008، اتصال شخصي)

جدول 6.5: مساحة الأراضي المصادرة في محافظة الخليل حسب موقعها الجغرافي ومساحتها بالدونم حتى عام 2008. (الزرو، 2000، غير منشور)، (Peace Now Map (2006- B)، (عبد الهادي حنتش، آذار 2008، اتصال شخصي)، (Ocha Map, (2004- B)، (قسم نظم المعلومات الجغرافية في بلدية الخليل، كانون الثاني 2009، اتصال شخصي).

المساحة الجغرافية بالدونم	المنطقة	اسم المستوطنة
1720	ضواحي مدينة الخليل	1. كريات اربع تشمل قفعات خارصينا، قفعات هأبوت، المنطقة الصناعية، جبل جالس، مركز حرس الحدود (واد لغروس)
460	بيت امر	2. مجدال عوز
329,3	يطا	3. كرمل
716,7	يطا	4. معون
360	دورا / ترقوميا	5. ادورا
329,3	دورا	6. اشكلوت
208,9	ترقوميا	7. تيلم
366	الظاهرية	8. تينا (طنا عماريم)
591,9	دورا	9. عتائيل
487	سعير / الشيوخ	10. اسفار (متساد اسفار)
1689	يطا	11. سوسيا
897	يطا	12. متسادوت يهودا
850	مدينة الخليل	13. حاجاي
267,8	حلحول / بيت امر	14. كرمي تسور
542	بني نعيم	15. بني حيفر
196	الظاهرية	16. سنسانا
322	دورا	17. نحال نجيهوت
187	الظاهرية/ السموع	18. شمعة (شيمة)
60	السموع	19. شاني لفنا
300	الشيوخ/ سعير	20. متسادوت شمعون
1229	صوريف/ الجبعة	21. بات اين
12109		المجموع
44	في مدينة الخليل	22. البور الاستيطانية
999	في محافظة الخليل	23. البور الاستيطانية
13,000	في محافظة الخليل	24. الطرق الالتفافية
200,000. انظر ملحق رقم (1.5) يوضح ذلك	مسافر يطا	25. منطقة إطلاق نار (918)

7,000	- وادي القوف	26. المحميات الطبيعية
2,500	- دير رازح	
18,000	- الشيوخ وسعير وبني نعيم	
27,500	مجموع المحميات الطبيعية	
253,652	المجموع الكلي	

7.5 اعتداءات المستوطنين على سكان محافظة الخليل

يتعرض سكان محافظة الخليل إلى العديد من الاعتداءات، والاهانات، والتحرشات المتكررة بشكل يومي، ولم تقتصر الاعتداءات على الأراضي والممتلكات، بل تعداها إلى ارتكاب المجازر وقتل الأبرياء الرقع السجود في المساجد، ولمزيد من التفاصيل يمكن إبراز الوقائع التالية:

- 1- في 25 شباط عام 1994م، استنفاق سكان مدينة الخليل على مجزرة ارتكبت بحق المصلين في الحرم الإبراهيمي الشريف، فقد أقدم مستوطن يهودي حاقد يدعى الدكتور "باروخ غولدشتاين"، على دخول الحرم الإبراهيمي الشريف أثناء صلاة الفجر، وقام بإطلاق النيران من بندقية "م16" على جموع المصلين وهم ساجدون، فأسفر الاعتداء عن استشهاده (29) مواطناً من سكان مدينة الخليل، وجرح العشرات، فالناجون من المصلين هاجموا القاتل وأجهزوا عليه. و هو مستوطن يحمل الجنسية الأمريكية، يعمل طبيباً في مستوطنة "كريات اربع"، ومن مواليد بروكلين، كان عضواً في عصابة "كهانا" اليهودية، ومن مؤيدي حركة "كاخ" الإرهابية أيضاً. (Fried man, L, Etkes, D (2005)
- 2- قيام أحد الجنود الإسرائيليين، ويدعى "نوعام فريدمان" بإطلاق الرصاص على المواطنين في سوق الخضار في البلدة القديمة، مما أدى إلى مقتل وجرح عدد من المواطنين.
- 3- بتاريخ 1983/7/26م هاجم المستوطنون حرم الجامعة الإسلامية في الخليل، وقتلوا ثلاثة طلبة وجرحوا العشرات أيضاً.
- 4- مهاجمة المدارس بشكل مستمر، وخاصة المدارس الواقعة في محيط البلدة القديمة، مثل مدرسة قرطبة.
- 5- إصدار فتوى من حاخام "كريات أربع" الحاخام "دوف لئور" تُجيز شراء البضاعة من العربي وعدم دفع ثمنها، بحجة أن العرب لا يحافظون على فرائض أبناء نوح السبعة.

- 6- استخدام أراضي المواطنين لمد أنابيب مجاري مستوطنة "كريات اربع"، وتعود هذه الأراضي إلى العائلات التالية: قفيشة، دعنا، وجابر.
- 7- قام المستوطنون اليهود في الحرم الإبراهيمي الشريف، بوضع جهاز فاكس وذلك لإرسال الصلوات إلى الله، وقد سبق أن قام اليهود بعمل مشابه عند حائط المبكى في القدس.
- 8- المركز الإسرائيلي لحقوق الإنسان "بتسيلم" أقر بعمليات انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وأفادت بعض التقارير أن الجنود الإسرائيليين أجبروا الناس على خلع ملابسهم عند عمليات التفتيش في البيوت. (بدوان، نيسان، أيار، حزيران، 1998م)

جدول (7.5): اعتداءات المستوطنين على المواطنين الفلسطينيين في محافظة الخليل. (قيادة منطقة الخليل، 2001)

الرقم	البيان	العدد
1.	الاعتداء على الأشخاص	61
2.	الاعتداء على الممتلكات	44
3.	الاعتداء على أشخاص وممتلكات	35
4.	إطلاق نار	33
5.	إحراق منازل ومحلات تجارية وسيارات	24
6.	إلقاء حجارة	24
7.	إتلاف مزروعات	10
8.	إلقاء زجاجات فارغة وحارقة	7
9.	اقتحام مناطق ومنازل	7
10.	الاستيلاء على أرض	4
11.	الاعتداء على الصحفيين	4
12.	الاستيلاء على منازل ومحلات تجارية	3
13.	الاعتداء على قوات التواجد الدولي	3
14.	الاعتداء على المساجد	2
15.	إغلاق الطرق وكتابة شعارات ضد المواطنين الفلسطينيين	2

1	الاعتداء على سيارة إسعاف	16.
264	المجموع	

1- الاعتداء على الأشخاص، فالمستوطنون دائمو التحرش بالمواطنين الفلسطينيين وخاصة في المناطق المجاورة إلى المستوطنات، حيث يقوم المستوطنون بمهاجمة المواطنين بشكل جماعي، مستخدمين أسلحتهم لإرهاب المواطنين والأدوات الحادة أيضاً، مثلما حصل مع الطفل نصار أبو حديد من الخليل، يوم 2001/4/23 عندما قام أحد المستوطنين بضرب الطفل بمفتاح مواسير على رأسه، وعندما تم استدعاء سيارة الإسعاف، قام الجيش الإسرائيلي بتوقيف السيارة أكثر من ربع ساعة وكان الطفل في حالة يرثى لها. لم يقتصر الاعتداء على الأشخاص بل تعداه إلى تخريب الممتلكات و تحطيم زجاج السيارات ومهاجمة البيوت والمواطنين، فالمستوطنون في هذه الحالة لا يفرقون بين البشر والحجر، فالكل مستهدف البيوت وسكانها.

شكلت نسبة الاعتداءات على الأشخاص والممتلكات، خلال الفترة منذ شهر أيلول عام 2000م حتى كانون أول 2001 نسبة 53% من مجموع الاعتداءات، وهذا يعني أن المستوطنين يهدفون إلى إيذاء المواطنين وإرهابهم من أجل دفعهم إلى ترك بيوتهم، خاصة سكان البلدة القديمة، لكي يتركوا بيوتهم وبالتالي تتم السيطرة عليها من قبل المستوطنين، وفيها تكون الفرصة مهيئة لإسكان مستوطنين جدد.

تنوعت محاولات وأساليب اعتداءات المستوطنين، فقد جرت ست محاولات دهس لمواطنين، ولاذ الفاعلون بالفرار، ففي تاريخ 2001/3/4 دهس أحد المستوطنين الشاب رائد ربحي عيسى، على مفرق قرية بيت أمر، ولاذ الفاعل بالفرار، وبتاريخ 2001/3/27 صدمت سيارة احد المواطنين، ويدعى سمير محمد عليان على مثلث زيف، ولاذ الفاعل بالفرار، وبتاريخ 2001/3/30 قام أحد المستوطنين بدهس المواطن سامر فوزي حراشنة من بلدة بني نعيم، ولاذ الفاعل بالفرار، كذلك بتاريخ 2001/4/2 دهس مستوطن المواطن أحمد محمود الفروخ ولاذ أيضاً الفاعل بالفرار. دهس احد المستوطنين الطفلة ولاء الرجبي من مدينة الخليل، في تاريخ 2001/10/10 ولاذ الفاعل هارباً إلى مستوطنة "كريات أربع"، أضف إلى ذلك تم دهس احد المواطنين على الطريق الالتفافي

في الخليل بتاريخ 2001/11/10 قرب بيت عينون ولاذ الفاعل بالفرار، جميع حالات الدهس التي حدثت سُجلت من قبل مجهول، ولم يُعرف أصحابها من المستوطنين حتى هذه اللحظة.

2- استخدم المستوطنون في اعتداءاتهم على المواطنين، الأسلحة النارية، إضافة إلى استخدامهم الأدوات الحادة والأيدي، ففي العديد من مناطق المحافظة، قام المستوطنون بإطلاق النيران على المواطنين والسيارات العربية، مما أدى إلى جرح العديد من الأشخاص واستشهاد البعض الآخر، ففي تاريخ 2001/7/19 قامت مجموعة من المستوطنين بإطلاق النار على سيارة عربية على مفرق بلدة اذنا، مما أدى إلى استشهاد ثلاثة مواطنين وجرح أربعة آخرين.

بلغت نسبة إطلاق النار خلال الفترة من أيلول عام 2000م إلى كانون أول عام 2001 ما نسبته 12,5% من مجموع الاعتداءات. عمليات إطلاق النار شملت معظم مناطق المحافظة وخاصة في مدن "يطا، اذنا، بني نعيم" وتركزت في البلدة القديمة في الخليل بهدف ترويع السكان المجاورين إلى البؤر الاستيطانية. وإجبارهم على الرحيل وإخلاء منازلهم.

3- إحراق المنازل والمحلات التجارية والسيارات، تركزت عمليات إحراق المنازل والمحلات التجارية في مدينة الخليل من قبل المستوطنين المتواجدين في قلب المدينة، فقد قاموا بإحراق العديد من المنازل في البلدة القديمة والمحلات التجارية، خاصة في منطقة السوق القديمة والمحيط بالبور الاستيطانية في البلدة القديمة.

قام المستوطنون يوم 2001/3/29 بعملية حرق منزل المواطن نضال العويوي والمحل التجاري الذي يقع تحت المنزل، إضافة إلى ذلك قام المستوطنون بإشعال النار في المحلات التجارية الواقعة في حاكورة الكيال، كذلك تم إحراق ثلاثة محلات تجارية في البلدة القديمة، مقابل مبنى بلدية الخليل القديم، وقد تعرض أيضاً للحرق محلان تجاريان يقعان بالقرب من مبنى الأوقاف الإسلامية، رافق ذلك كتابة شعارات معادية للعرب في منطقة السهلة، والقيام بأعمال استفزازية، وإلقاء زجاجات حارقة على المنازل العربية ونهب محتوياتها.

4- استخدم المستوطنون العديد من الوسائل والأساليب لإرهاب المواطنين، سواء أكان بإلقاء الحجارة على سيارات ومنازل المواطنين، أم إلقاء زجاجات حارقة أيضاً، فبالإضافة إلى

ذلك قام المستوطنون بالاستيلاء على عدد من المنازل في البلدة القديمة، والسيطرة على مساحات من الأراضي، ولم يَسَلَمَ من شر المستوطنين قوات التواجد الدولي أيضاً، إضافة إلى ذلك تم الاعتداء على الصحفيين والمساجد وسيارات الإسعاف. (قيادة منطقة الخليل - 2001)

8.5 تأثير المستوطنات على سكان محافظة الخليل اجتماعياً

كانت محافظة الخليل أولى المناطق في الأراضي المحتلة هدفاً للمشاريع الاستيطانية، لذلك تم إقامة عشرات المستوطنات والبيوت الاستيطانية فيها، مما أدى إلى فصل التجمعات السكانية عن بعضها البعض، بسبب انتشار المستوطنات على مساحات جغرافية واسعة، وأصبح كل تجمع سكاني يحيط به العديد من المعوقات سواء أكانت حواجز عسكرية أم سواتر ترابية، وفي محافظة الخليل وبأوامر من الجيش الإسرائيلي يوجد العديد من الإغلاقات على مداخل ومخارج التجمعات السكانية، فقد بلغ مجموع الإغلاقات في المحافظة باستثناء المدينة (219) إغلاقاً موزعة على النحو التالي: (15) نقطة تفتيش، (5) نقاط تفتيش فرعية، (20) حاجزاً عسكرياً، (26) بوابة حديدية، (112) تلة ترابية، (5) سواتر ترابية، (36) حاجز طرق. (MA'AN Development center (2008)

وإذا أضفنا عدد الإغلاقات في مدينة الخليل، والتي يبلغ عددها (89) إغلاقاً (انظر الملحق رقم 2.5)، يصبح الرقم (308) إغلاقات في محافظة الخليل، ونتيجة لذلك عانت بعض المناطق أكثر من غيرها، حسب درجة ومستوى الممارسات التي تتعرض لها من قبل الجيش الإسرائيلي والمستوطنين، فعلى سبيل المثال منطقة مسافر يطا، أعلن عنها الجيش الإسرائيلي منطقة تدريب عسكري (منطقة إطلاق نار 918)، وقد تم إخلاء عدد من السكان عام 1999، ورفعوا قضية على الحكم العسكري إلى محكمة العدل العليا وكان نتيجة ذلك تعليق ترحيلهم في عام 2000، ولا زالت القضية معلقة في المحكمة حتى هذه اللحظة. (حامد القواسمي، كانون ثاني 2009، اتصال شخصي)

بلغت مساحة المنطقة التي أعلن عنها منطقة إطلاق نار (918)، (200) ألف دونم حسب لجنة الدفاع عن الأراضي في الخليل، وبلغ عدد سكانها (1211) نسمة، موزعين على (19) تجمعاً سكانياً، والملحق (3.5) يوضح ذلك. (Ocha Map, (2004- B)

يحظر الدخول إلى هذه المناطق حسب الأوامر العسكرية الصادرة في عام 2009، إلا بتصريح عسكري، ولذلك أصبحت هذه المناطق معزولة اجتماعياً بل مغلقة اجتماعياً، وحسب زيارة الفريق الإنساني التابع للأمم المتحدة لتلك المنطقة، لاحظوا أن سكان تلك المنطقة يعانون من ارتفاع نسبة العنوسة عند الإناث، بسبب الإغلاق الاجتماعي المفروض عليهم، بسبب حظر الدخول إلى تلك المناطق، وأن سكان تلك المناطق يعتمدون في عيشتهم على المساعدات الإنسانية فقط، بسبب الضغوطات التي تمارس ضدهم من قبل الجيش والمستوطنين معاً. (حامد القواسمي، كانون ثاني 2009، اتصال شخصي)

تعود جذور المشكلة إلى عام 1970 عندما أعلن الجيش الإسرائيلي أن جزءاً من منطقة مسافر يطا هي منطقة عسكرية مغلقة، هذا الأمر دفع عدد من السكان الفلسطينيين إلى ترك منازلهم، بسبب الممارسات المبرمجة ضدهم، خاصة بعد إقامة المستوطنات في تلك المنطقة منذ عام 1982، فخلال الفترة ما بين 1998-2002 أجبرت (75) عائلة على ترك منازلها في منطقة مسافر يطا. (Ocha, 2007- B)

تربط المستوطنات والبؤر الاستيطانية المتواجدة في تلك المنطقة والواقعة على الهضاب الجبلية، شبكة من الطرق لتسهيل حركة المستوطنين عليها، مما ساهم في تقطيع التواصل الجغرافي والسكاني للوجود الفلسطيني في تلك المنطقة، علماً بأنه لا يسمح للفلسطينيين باستخدام هذه الطرق. (Ocha, 2007- B)

معظم السكان الفلسطينيين الذين غادروا المنطقة، إما أن يكونوا ضحايا اعتداءات المستوطنين، أو شهود عيان على الاعتداءات، وإن كافة الشكاوي التي قدمت من قبل العائلات إلى الجيش الإسرائيلي والشرطة الإسرائيلية ضد المستوطنين، لم توقف ممارسات المستوطنين وأعمالهم العدوانية، ولم يتخذ أي إجراء تأديبي أو قانوني ضدهم، فالعائلات الفلسطينية التي كانت متواجدة في تلك المنطقة تركت منازلها، فقدت الكثير من وسائل العيش و أصبحت تعاني ظروفاً نفسية و اجتماعية قاسية من جراء التشتت و البعد عن الأرض و الديار و العيش في بيئة جديدة قد تكون بعيدة كل البعد عما كانت عليه في ديارها الأولى، بسبب حالة التشتت والضياع التي أصبحت تعيشها، فقسم كبير منهم فقد جميع ممتلكاته وحمل عبء الديون، وأصبحت حياته تعتمد على المساعدات الإنسانية. و هذا شيء ياباه كل ذي خلق. (Ocha (2007- B)

9.5 تأثير الإغلاقات والمستوطنات على اقتصاد المحافظة

تعتبر مدينة الخليل هي العاصمة الاقتصادية لجنوب الضفة الغربية، وتتمتع هذه المدينة بأهمية اقتصادية وتجارية، فهي مدينة صناعية معروفة، خاصة لوجود العديد من الصناعات فيها، مثل: صناعة الأحذية، وصناعة الزجاج، ودباغة الجلود، ومقالع الحجارة، فأسواقها كانت تعج بالزبائن وخاصة البلدة القديمة منها، وإن كافة التجمعات السكانية من القرى والبلدات والخرب المحيطة بها، تقصد المدينة لتبيع منتوجاتها من الماشية والألبان والخضراوات، وتشتري ما تحتاجه، فالعلاقة التجارية بين الريف والمدينة هي علاقة تبادلية. (Report Ocha, 2006- C)

تأثرت الحركة التجارية بسبب الإجراءات الإسرائيلية التي اتخذت من قبل سلطات الحكم العسكري، بوضع الحواجز العسكرية والبوابات الحديدية والسواتر الترابية، على مداخل ومخارج جميع القرى، والبلدات، والخرب، والمدن، خاصة مدينة الخليل، وشكلت هذه الإجراءات العسكرية تقييداً للحركة من وإلى المدينة، فقد بلغ مجموع الإغلاقات في قرى المحافظة (219) أمر إغلاق إضافة إلى (89) أمر إغلاق في مدينة الخليل، فكان لمجموع تلك الإغلاقات التأثيرات السلبية على الحالة الاقتصادية على جميع سكان المحافظة دون استثناء. (MA'AN Development, 2008)

ونتيجة لذلك فإن المزارعين من القرى المجاورة أصبحوا يجدون صعوبة في نقل منتوجاتهم إلى مركز المدينة التجاري، وأجبروا على الاعتماد على الأسواق الريفية بدلاً من التوجه إلى المدينة مما أدى إلى مضاعفة خسائرهم، إضافة إلى ذلك تم شل حركة النقل التجارية، من القرى المجاورة مثل دورا وبني نعيم ويطا والسموع إلى الخليل..... الخ، ففي شهر ديسمبر 2005 تم إغلاق كافة المداخل إلى السوق المركزي في مدينة الخليل سواء أكان بالمتاريس أم البوابات الحديدية أم التراب، مما أدى إلى شل الحركة التجارية بشكل شبه كامل. (Ocha Repert 2006- C)

1.9.5 المستوطنات والبؤر الاستيطانية:

ساهم انتشار المستوطنات والبؤر الاستيطانية على مساحات جغرافية واسعة على أراضي محافظة الخليل، في تردي الأوضاع الاقتصادية للسكان المحليين، فعملية الاستيلاء على الأراضي ومصادرتها ساهم في تقليص المساحات الزراعية للقرى والتجمعات السكانية.

فآلاف من الدونمات والأراضي الزراعية، صودرت من أصحابها الأصليين تحت حجج وتبريرات عديدة لضرورات أمنية، كإقامة المستوطنات والبؤر الاستيطانية و مراكز تدريب الجيش، والمحميات الطبيعية، مما جعل أصحاب هذه الأراضي أصبحوا عمالاً كادحين يعملون في المزارع والمصانع الإسرائيلية. (الدويك، تموز، آب، أيلول، 1996)

لقد استولت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في محافظة الخليل على (253,652) دونماً، منها (13000) دونم طرق الالتفافية (200,000) ألف دونم مناطق مغلقة لتدريب الجيش الإسرائيلي (منطقة 918)، و (27,500) دونم محميات طبيعية، قسم منها يقع في منطقة وادي القوف وقرية دير رازح، أما المنطقة الأخرى فهي تقع شرق المحافظة في منطقة مسافر و بني نعيم وسعير والشيوخ. لمزيد من المعلومات انظر جدول رقم (6.5)

كان لشق الشوارع الالتفافية أثرٌ سلبيٌّ على الجوانب الاقتصادية وخاصةً على المزارعين، ومن أمثلة ذلك الطريق الالتفافي (لحول- الخليل)، فقد كانت خسارة المزارعين من هذا الطريق وحده ما يقارب (5) آلاف دونم من الأراضي الزراعية، ومثال آخر طريق رقم (35) الذي يربط تجمع مستوطنات "غوش عتصيون" مع خط (60)، وكان نتيجته مصادرة (3850) دونماً من الأراضي أيضاً. (الموعد، كانون ثاني، شباط، آذار، نيسان، أيار، حزيران 1999)

الاستنتاجات والتوصيات

يتناول هذا الفصل الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث، كما يقدم الباحث عدداً من التوصيات في ضوء الاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة.

1.6 الاستنتاجات

- تبين من خلال دراسة الاستيطان في الأراضي المحتلة عام 1967، أن المشاريع الاستيطانية تمت بدعم من المستوى السياسي والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بهدف تثبيت سياسة الأمر الواقع بتهويد المنطقة تمهيداً لضمها، ولكي تصبح جزءاً من الكيان الصهيوني.
- يرى الباحث ان الأحزاب الصهيونية لعبت دوراً مركزياً في دعم ومساعدة المشاريع الاستيطانية في الأراضي المحتلة، وعلى مستوى الشارع الإسرائيلي لم تظهر حركات احتجاج او معارضة تذكر لتلك المشاريع، رغم ارتفاع تكاليفها ونفقاتها التي يتحملها في المحصلة المواطن الإسرائيلي، واستخدمت إسرائيل كدولة محتلة كافة الوسائل والأساليب للسيطرة على الأراضي، خاصة القانون العثماني الذي يسمح بمصادرة ما يعرف "بالأراضي الأميرية" أي أراضي الدولة بهدف المصلحة العامة، وإضافةً إلى ذلك استخدامها المبررات والحجج الأمنية في سعيها المتواصل للسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض وإقامة المزيد من المشاريع الاستيطانية عليها.

- يرى الباحث أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة قامت بمصادرة الأراضي ومن ثم جرى تسليمها إلى المستوطنين، لذلك فإن هذه الحكومات شكلت ركيزة أساسية في رعاية ودعم ومساندة المشاريع الاستيطانية، خاصة إقامة البنى التحتية وتوفير الحماية الأمنية لهم بأوامر عسكرية.
- يرى الباحث من خلال دراسة الخريطة الاستيطانية أن سياسة الحكومات الإسرائيلية كانت تهدف إلى تقطيع أوصال الأراضي المحتلة جغرافياً والتضييق على التجمعات العربية السكانية ومحاصرتها بهدف خلق معازل ودفع السكان إلى الهجرة القصرية، وهذا يعني فعلياً تطبيق سياسة الفصل العنصري (الابرتهايد).
- يرى الباحث أن الاستيطان في محافظة الخليل تم تحت شعار الاستيطان الديني، حيث شكل هذا الموضوع قاسم مشترك للمجتمع الإسرائيلي ممثل بالأحزاب والتيارات السياسية ودولة إسرائيل.
- يرى الباحث أن تجربة إسرائيل الاستيطانية في ثلاثينيات القرن الماضي في فلسطين، تنوي أن تطبقها في مدينة الخليل، وهذا ما يعيد إلى الأذهان تجربة السور و البرج "حوماه ومغدال" أي إسكان مستوطنين يهود ما بين السكان الفلسطينيين وإقامة الأسوار والأبراج لحمايتهم.
- تتجه أنظار الصهاينة وخاصة المستوطنين منهم إلى مدينة الخليل، لأنهم يعتبرونها مدينة مقدسة تساوي في قدسيتها مدينة القدس أو أكثر، لذلك فإن الأفكار الأيديولوجية الصهيونية تشير بهذا الاتجاه، تأتي لمحاصرة مدينة الخليل من كافة الاتجاهات وخلق البؤر الاستيطانية في قلبها بسبب نوايا مبيتة في محاولة منهم لتهويد المدينة و ضمها.
- المستوطنات كان لها تأثيراتها السلبية نتيجة توزيعها الجغرافي وانتشارها على كافة أراضي المحافظة وسيطرتها على المناطق الاستراتيجية والموارد المائية والأراضي الزراعية، لذلك كان تأثير هذه المشاريع الاستيطانية على السكان تأثيراً مباشراً على جميع نواحي الحياة سواء كان اقتصادياً أو ديمغرافياً أو ثقافياً أو اجتماعياً.

- يرى الباحث ان مئات الاعتداءات المستمرة من قبل المستوطنين على سكان محافظة الخليل عامة ومدينة الخليل خاصة في البلدة القديمة، تمت بالتنسيق بين قيادات المستوطنين والجيش الإسرائيلي بهدف تفريغ المنطقة من السكان ودفعهم إلى مناطق أخرى والبحث عن بدائل أخرى، إما الانتقال إلى مناطق أكثر أمناً أو الهجرة.
- قامت إسرائيل بتكثيف مشاريعها الاستيطانية في الأراضي المحتلة، وزيادة عدد المستوطنات بوتيرة عالية في جميع الأراضي المحتلة، بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، واعتبرت إسرائيل أن تلك الاتفاقية تمنحها حق الاستيطان في الأراضي الفلسطينية.
- يرى الباحث أن اتفاقية أوسلو عام 1993م التي وقعت ما بين إسرائيل و م.ت.ف وما تبعها من اتفاقات متلاحقة بين إسرائيل والفلسطينيين كان لها أيضاً آثار سلبية على تصاعد وتيرة الاستيطان في الأراضي المحتلة، وخاصة ما يعرف "باتفاقية الخليل"، حيث شكلت هذه الاتفاقية معضلة حقيقية لسكان مدينة الخليل، من حيث أنها ساهمت في تقسيم المدينة، و في الوقت نفسه أطلقت العنان لغلاة المستوطنين لكي يعيشوا فساداً ودماراً من خلال اعتداءاتهم المتواصلة على السكان تحت سمع وبصر الجيش الإسرائيلي.
- يرى الباحث أن المستوطنين في مدينة الخليل يشكلون تحدياً في المستقبل في حال تقدم مسيرة السلام، والوصول إلى حلول مرضية للجانب الفلسطيني فيما يتعلق مشكلة الاستيطان، لأنهم فئة خارجة عن القانون، ويملكون كافة الإمكانيات والدعم من التيارات الدينية والسياسة المتطرفة، ويحظون بتعاطف كبار ضباط الجيش الإسرائيلي و الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

2.6 التوصيات

في ضوء النتائج المستخلصة من هذه الدراسة، يُقدم الباحث التوصيات التالية:

1- يجب على لجنة إعمار البلدة القديمة في الخليل، العمل على المستويات الدولية، وخاصة منظمة "الاسكوا" العالمية، لاعتبار البلدة القديمة في الخليل إرثاً حضارياً إنسانياً، كونها أقدم المدن في العالم، وتتميز بجمال فنها المعماري القديم، إضافة إلى وجود أضرحة الأنبياء ومقام أبينا إبراهيم عليهم السلام جميعاً.

2- ضرورة تطوير الموقف الدولي و العربي، ليرتقي من حالة التنديد والاعتراض إلى إزالة الاستيطان، واتخاذ الإجراءات العملية ضد إسرائيل.

3- ضرورة حث إسرائيل على تنفيذ الاتفاقيات الموقعة والضغط عليها دولياً، خاصة أنها لم تنفذ إلا الجزء اليسير على ما تم الاتفاق عليه في الخليل أو إلغاء الاتفاقية و عدم الاعتراف بها من قبل الفلسطينيين.

4- على سكان الخليل، أن يثبتوا في بيوتهم، ويتحدوا الظروف التي فرضت عليهم من قبل الجيش الإسرائيلي والمستوطنين، والتمترس داخل بيوتهم ومحلاتهم التجارية، وعدم إخلائها استجابة لرغبة المستوطنين، و تشجيع أولئك الذين غادروا البلدة القديمة أن يعودوا إليها.

5- يجب العمل على المستوى الدولي من أجل إنهاء ظاهرة الاستيطان الصهيوني في الأراضي المحتلة جميعها و الضغط على الكيان الصهيوني من أجل تنفيذ ذلك.

6- يجب العمل على المستوى الدولي من أجل نزع سلاح المستوطنين، في حالة تعذر ذلك، يجب العمل من خلال الأمم المتحدة بإرسال قوات دولية لحماية الشعب الفلسطيني، خاصة في الأماكن الدينية والتجمعات السكانية.

7- على السلطة الوطنية الفلسطينية أن توفر كافة احتياجات سكان البلدة ودعم صمودهم، بما يكفي احتياجاتهم.

8- يجب على السلطة أن تقوم بنقل كافة مكاتب الوزارات والمؤسسات الحكومية إلى البلدة القديمة لعودة الحياة لها، نظراً للخطر الذي يتهدها.

9- يجب على أصحاب الأراضي ألا يفرطوا في أراضيهم لا بالبيع المغري و لا بالإيجار و لا بغير ذلك حتى لا تنتقل ملكيتها لليهود.

10- يجب على المفاوض الفلسطيني أن لا يقبل بالوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة.

3.6 توصيات خاصة بالأبحاث المستقبلية

إجراء المزيد من البحوث والدراسات التفصيلية، لدراسة واقع المستوطنات في الأراضي المحتلة، وأرى دعوة المختصين والباحثين لإجراء دراسة متكاملة عن الاستيطان في الأراضي المحتلة، فنحن بأمس الحاجة لمتل هذه الدراسة

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أبو حرب، ق. (1987): المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1967-1987م، جمعية الدراسات العربية، القدس.
- ارمون، ج. (1988): سياسة الاحتلال العسكري الإسرائيلي، سياسة إسرائيل في الأراضي المحتلة/ دراسات في أساليب الضم والتهوديد، وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، القدس.
- البيادر السياسي. (كانون الثاني، 1986): "خطط استيطانية جديدة" البيادر السياسي، ع187. ص ص 21.
- البيادر السياسي. (شباط 1986): "الاستيطان في قلب الخليل"، البيادر السياسي، ع189، ص ص 35-36.
- الجعفري، و. (1981): المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة 1967-1980، ط 1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2004): المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، مركز الإحصاء الفلسطيني، رام الله.
- الدار، ع، زرطال، ع. (2006): أسياد البلاد المستوطنون ودولة إسرائيل، ترجمة عليان الهندي، فلسطين.
- الدويك، م. (1996): (تموز، آب، أيلول، 1996): "الاستيطان الصهيوني في فلسطين". صامد، ع105. ص ص 205-223.
- الدويك، م. (2004): المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، الاسكندرية، مصر.
- الزرو، ن. (نيسان 2000): الاستيطان داخل مدينة الخليل وفي المحافظة، مؤتمر الخليل بين الماضي والحاضر والمستقبل، الخليل، ص ص 1-26.
- قطر. الرابط الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2_A4D2_B64-133E-46DC-915D-DF875_F99FO5D.htm, 7.04.2009.
- الزرو، ن. (2008): جدلية الاستيطان وآفاق التسوية، الطبعة الأولى، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة. قطر.

- العودة. (كانون الثاني، 1986): "زحف استيطاني في قلب الخليل"، العودة، ع84. ص ص 19-22.
- العودة. (شباط، 1986): "ماذا تعني العودة إلى مدينة الآباء"، العودة، ع86. ص ص 41.
- الكيالي، ع.(1989): موسوعة السياسة، الطبعة الثانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، لبنان.
- الموعد، ح. (كانون الثاني، شباط، آذار، نيسان، أيار، حزيران، 1999): "الاستيطان والطرق الالتفافية في الأراضي المحتلة"، صامد، ع115-116، ص ص 301-313.
- المسيري، ع.(2003): موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، الطبعة الثانية، دار الشروق، القاهرة.
- بدوان، ع. (نيسان، أيار، حزيران، 1998): "اخطبوط الاستيطان معضلة التسوية". صامد، ع112، ص ص 26-37.
- جبارة، ت، فلاح، غ، الننتشة، ي، بيضون، ع. (1998): مدينة خليل الرحمن دراسة تاريخية وجغرافية، مركز أبحاث رابطة الجامعيين، الخليل.
- جريس، ص. (1987): تاريخ الصهيونية، الجزء الأول، القدس، فلسطين.
- جريس، ص. (1986): تاريخ الصهيونية/ (1911-1939)، الجزء الثاني، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية.
- جابر، ع. (نيسان أيار، حزيران، 1998): "الاستيطان في الخليل - ارتباطه بالمفاهيم والسياسة الإسرائيلية". صامد، ع112، ص ص 87-101.
- حامد القواسمي. (كانون الثاني 2009): المستوطنات الإسرائيلية في جنوب الخليل. اتصال شخصي.
- حماد، ع.(ب-ت): النظام السياسي الاستيطاني، دار الواحة، بيروت.
- عايد، خ. (2004): الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة. في:ك. منصور (تحرير) إسرائيل دليل عام 2004 (ص ص 565-645). مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- عبد الهادي، م. (كانون الثاني، شباط، آذار 1998): "الاستيطان الصهيوني في محافظة الخليل". صامد، ع111، ص ص 187-205.
- عبد الهادي حنتش. (نيسان 2007): مستوطنات الخليل. اتصال شخصي.
- عليان، ن. (كانون الثاني، شباط، آذار): "الاستيطان في عهد حزب العمل"، صامد، ع111، ص ص 235-242.

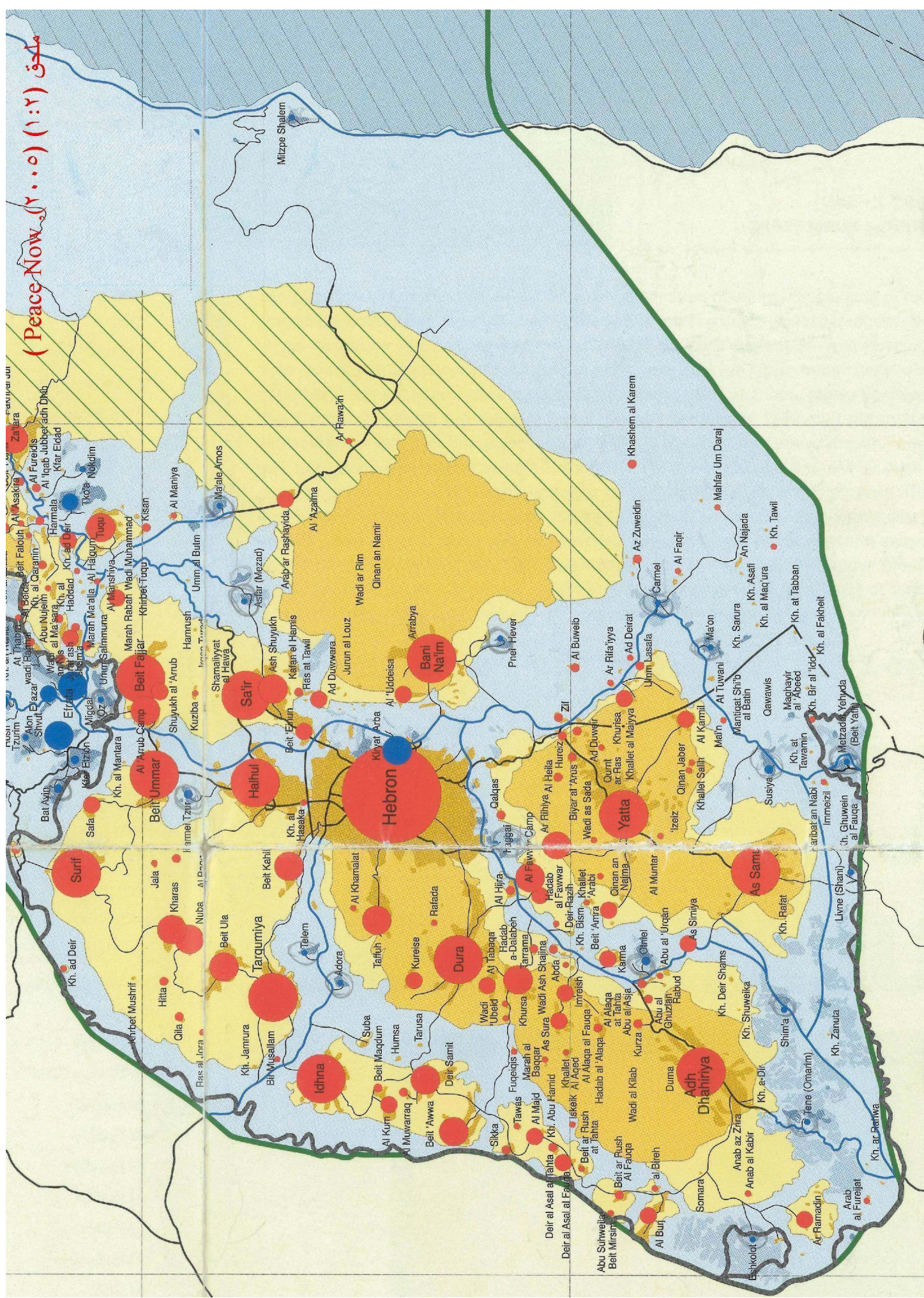
- عمرو، ي. (1987): جبل الرميدة في الخليل، منشورات مركز البحث العلمي في جامعة الخليل، الخليل.
- غازيت، ش. (ب.ت): العصا والجزرة/ الحكم العسكري في الضفة الغربية.
- غازيت، ش. (2001): الطعم في المصيدة/ السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1967-1997، ترجمة عليان الهندي. ط1. مؤسسة باب الواد للإعلام والصحافة/ دائرة الدراسات والشؤون الإسرائيلية.
- الرابط الإلكتروني:
<http://www.atabrenewal.net/index.php?rd=A18.A10=108.28.9.2009>
- فرسخ، ع. (2002): ثورة الجزائر والمقاومة الفلسطينية التماثل والتمايز.
- قسم نظم المعلومات الجغرافية في بلدية الخليل. (كانون الثاني 2009): مساحات جغرافية، اتصال شخصي.
- قيادة منظمة الخليل. (2001): الخليل في ظل انتفاضة الأقصى - قيادة منطقة الخليل - عمليات قيادة المنطقة، الخليل، فلسطين.
- كيوان، م. (كانون الثاني، شباط، آذار، 1998): "الاستيطان في ظل حكومة الليكود". صامد، ع111، ص ص 243-253.
- محارب، م. (أيار، 1989): "الصهيونية والهاجس الديمغرافي". شؤون فلسطينية، ع194. ص ص 26-44.
- محارب، ع. (1981): هاغاناه، اتسل، ليحي/ العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة 1927-1948، ط1.
- مركز دراسات الشرق الأوسط. (1997): اتفاق الخليل، الطبعة الأولى، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- مسودي، ت، القيق. ع(1987): سكان محافظة الخليل - دراسة ديمغرافية، مركز أبحاث رابطة الجامعيين، الخليل.
- منصور، ج(2005): الاستيطان الإسرائيلي، ط1، مؤسسة الأسوار، عكا.

ثانياً: المراجع العبرية

- إسرائيل. الرابط الالكتروني:
<http://www.Hebron.co.il,30.11.2008>
- "اتار حبرون"، (موقع الخليل) (2008): "يشوف يهودي"، (تجمع يهودي)، إسرائيل.
- إسرائيل. الرابط الالكتروني:
www.haaretz.com/hasite/spages/929897.html
- الدار، عكيفا. (شباط، 2007) "تاليا ساسون متريعاها"، (تاليا ساسون تحذر)، صحيفة هآرتس. إسرائيل.
- إسرائيل. الرابط الالكتروني:
www.Btselem.org.il/Hebrew/Settlement
- بتسيلم. (2009): "هتتحيوت كركعوت"، (الاستيطان ومصادرة الأراضي). إسرائيل.
- إسرائيل. الرابط الالكتروني:
[www.Btselem.org/Hebrew/Ota/?Webb Topic Number=088
image.X=34&image.y=13](http://www.Btselem.org/Hebrew/Ota/?Webb+Topic+Number=088+image.X=34&image.y=13)
- بتسيلم. (2009): "هتتحيون فآدموت"، (المستوطنات والأراضي)، إسرائيل.
- إسرائيل. الرابط الالكتروني:
[http://www.pmo.gov.il/NR/rdonlyres/OAOFBE3c-46A6-8CB5-
F6CDCOU265D/O/sasonz..pdf](http://www.pmo.gov.il/NR/rdonlyres/OAOFBE3c-46A6-8CB5-F6CDCOU265D/O/sasonz..pdf) 31.04.2009
- ساسون، ت. (2005): "حفات داغت بنوسي همأحزيم بلتي همورشيم"، (تصور في موضوع البؤر الاستيطانية)، "مسراد روش هممشلاه"، (مكتب رئيس الحكومة)، إسرائيل.
- إسرائيل. الرابط الالكتروني:
www.peace-security.org.il/news_events.asp?id=198
- "همعتصاه لشلوم فليبتاحون"، (مجلس السلام والأمن). (2005): "ديون عل دوخ همأحزيم شل تاليه ساسون". (نقاش حول تقرير البؤر لتاليا ساسون). إسرائيل.

ثالثاً: المراجع باللغة الانجليزية

- **Feuerstein, O(2007)**, Ghost Town, report. B'tselem, Israel.
- **Foundation for Midle East peace ()**, comprehensive settlement population-1972-2006 Israel.
- **[http://www.fmep.org/settlement info/ settlement-info-and-tables/stats-data/](http://www.fmep.org/settlement%20info/settlement-info-and-tables/stats-data/)** comprehensive- settlement- population-1972-2006
- **Friedman, L, Etkes, D(2005)**, Hebron- October 2005, report, peace Now, Israel.
- **MA'AN Development center (2008)**, Hebron destroyed, report, MA'AN, Palestine.
- **Ocha (2006- A)**, closure Map, map, ocha, Hebron
- **Ocha (2007- B)**, closure Map, map, ocha, Hebron.
- **Ocha (2007- A)**, the Humani tarian, Impact on Palestinians, report, ocha, Hebron.
- **Ocha (2006- B)**, Impact of settlement, report, ocha, Hebron.
- **Ocha (2006- C)**, Military of settlement, report, ocha, Hebron.
- **Ocha (2006- C)**, south Hebron- Masafer yatta and fire zone Area- 918, Map, Ocha, Hebron.
- **Ocha (2006- D)**, Table of closed market in Hebron, report, ocha, Hebron.
- **Peace Now (2006)**, Breaking the law in the West Bank, report, peace now. Israel.
- **Peace Now (2006- A)**, Out posts Map, Map, peace Now. Israel.
- **Peace Now (2006- B)**, Population settlement Map, Map, peace now, Israel.



(ملحق رقم 1.4)

نص اتفاق إعادة الانتشار في الخليل. (مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997)

النص المتفق عليه

بروتوكول إعادة الانتشار في الخليل طبقاً لما جاء في توصيات الاتفاق المؤقت، ووفقاً لتفعيل البند السابع في الملحق رقم (1) للاتفاق المؤقت، يوافق الطرفان على هذا البروتوكول لتنفيذ عملية إعادة الانتشار في مدينة الخليل.

نص النقاط الأساسية لاتفاق الخليل

طبقاً لما جاء في الاتفاق المؤقت، وكما ورد تفصيلاً في البند الخامس من الملحق رقم (1) في هذا الاتفاق، توصل الطرفان إلى صياغة هذا البروتوكول لتنفيذ عملية إعادة الانتشار في الخليل على النحو التالي:

الترتيبات الأمنية لكل ما يتعلق بإعادة الانتشار في الخليل

(1) إعادة الانتشار في الخليل

تنفيذ عملية إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في الخليل وفقاً للاتفاق المؤقت، وطبقاً لهذا البروتوكول، بحيث تتم إعادة الانتشار خلال عشرة أيام من تاريخ توقيع الاتفاق، وخلال الأيام العشرة هذه يبذل الطرفان كل جهد ممكن لمنع أي احتكاك وكل نشاط من شأنه إعاقة عملية الانتشار من جديد، وإعادة الانتشار هذه تشكل تطبيقاً كاملاً لكل توصيات الاتفاق المؤقت فيما يخص مدينة الخليل، إلا إذا حدد موعد آخر في البند (7) الوارد في الملحق رقم (1) للاتفاق المؤقت هذا.

(2) الصلاحيات الأمنية والمسؤوليات الأمنية

- أ- 1- تتولى الشرطة الفلسطينية الصلاحيات في المنطقة رقم (H-1) تماماً كالصلاحيات التي تتوالاها في سائر مدن الضفة الغربية.
- 2- إسرائيل تمسك في يديها صلاحيات ومسؤوليات الأمن الداخلي والنظام العام في المنطقة (H-2)، إضافة إلى مواصلة إسرائيل توليها مسؤولية الأمن الشامل للإسرائيليين.

ب- وفيما يتعلق بهذا.. يقوم الطرفان بتأكيد التزاماتهم احتراماً للتوصيات الأمنية المتخصصة بهذا الاتفاق المؤقت، وعلى وجه الخصوص النصوص المتعلقة بالترتيبات الأمنية والنظام العام، البند (12) للاتفاق المؤقت، ومنع أي نشاطات معادية، البند رقم (15) للاتفاق المؤقت، وتطبيق السياسة الأمنية القاضية بمنع النشاطات الإرهابية وأعمال العنف، البند رقم (2) الملحق رقم (1) في الاتفاق المؤقت، والأدلة الخاصة بالخليل، البند رقم (7) الملحق رقم (1) للاتفاق المؤقت، وسائر التصرفات الأخرى في كل ما يخص موضوعات الأمن المشتركة البند رقم (11) الملحق رقم (1) للاتفاق المؤقت.

(3) ترتيبات أمنية بتفويض

- أ- بهدف ضمان الأمن والاستقرار المتبادل في مدينة الخليل، تطبق ترتيبات أمنية خاصة في جوار المناطق الخاضعة لمسؤولية إسرائيل الأمنية، في المنطقة (H-1)، في المنطقة الواقعة بين نقاط مراقبة وتفتيش الشرطة الفلسطينية المبينة على الخارطة المرفقة في هذا البروتوكول كملحق إضافي رقم (1) وإليكم الخارطة الملحقة والمناطق التي تخضع لمسؤولية إسرائيل الأمنية.
- ب- الهدف من إقامة نقاط التفتيش المذكورة أعلاه تمكين الشرطة الفلسطينية من تنفيذ مسؤولياتها وفقاً للاتفاق المؤقت، لمنع دخول رجال مسلحين أو متظاهرين أو أي رجال آخرين يهددون الأمن والنظام العام إلى المنطقة المذكورة أعلاه.

(4) وسائل الأمن المشتركة:

أ- مكتب التنسيق المشترك: يقام مكتب فرعي في مدينة الخليل كما هو مبين على الخارطة المرفقة.

ب- وحدة دورية مشتركة (تسيير متجولة مشتركة)

تعمل هذه الدورية في المنطقة (H-2) لمعالجة الأحداث التي يكون للفلسطينيين ضلع فيها، وحركة هذه الدورية تفصل في الخارطة المرفقة. ويقوم مكتب التنسيق المشترك بتنسيق الحركة والنشاطات لهذه الوحدة المشتركة.

ج- كجزء من الترتيبات الأمنية في المنطقة المجاورة للمناطق الخاضعة لمسؤولية الأمن الإسرائيلي، كما هو محدد في أعلاه، تعمل هذه المنطقة وبشكل مركز في النقاط التالية:

(1) أبو سنية (2) حارة الشيخ (3) الشهبأ (4) المناطق المشرفة على محور رقم (35) الجديد.

د- تسيير دورتين مشتركتين في المنطقة (H-1).

1. دورية مشتركة تعمل في الشارع المؤدي من راس الجورة الى شمال مفرق دورة (بلدة

دورة) عبر طريق السلام، كما هو مبين في الخارطة المرفقة.

2. دورية مشتركة تعمل في محور رقم (35) الحالي، وبخاصة في القسم الشرقي من

المحور رقم (35) الحالي (القائم) كما هو وارد في الخارطة المرفقة: (و-)

ه- يزود الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي المشاركان في الدوريات المشتركة التي تعمل في

مدينة الخليل بأنواع محددة من الأسلحة كل حسب ما خصص له: الجانب الفلسطيني يحمل

عناصره رشاشات صغيرة من نوع ميني ايغرهام Mimi Engirham، بينما تحمل

عناصر الجانب الإسرائيلي بنادق من نوع M-16.

و- وبهدف مواجهة الوضع الأمني الخاص في مدينة الخليل (والتعامل معه) يقام مكتب تنسيق

مشترك يترأسه ضباط كبار من الطرفين، وموقعه يكون في جبل منوح. والهدف من إقامة

هذا المكتب تنسيق عمل الوسائل الأمنية المشتركة في مدينة الخليل. ويوجه عمل هذا

المكتب وفقاً للتوصيات الخاصة بالاتفاق المؤقت، وبخاصة ما يتعلق بالملحق رقم (1)

والبرتوكول الخاص به. وفيما يتعلق بذلك لكل طرف يبلغ مكتب التنسيق المشترك

بالمظاهرات والخطوات التي ستتخذ حيال هذه المظاهرات إضافة الى سائر الأنشطة الأمنية

والعسكرية في جوار المناطق الخاضعة لمسؤولية الطرف الآخر وسلطته، وبخاصة (وعلى الأخص) المنطقة المصنفة في البند (3) (أ) المذكورة أعلاه، وبالمقابل يتم إبلاغ هذا المكتب بالأنشطة والإجراءات التي ستتخذ طبقاً للبند (5) (د) (3) الواردة في هذا البروتوكول.

(5) الشرطة الفلسطينية:

- أ- محطات الشرطة الفلسطينية أو مراكزها تقام في المنطقة (H-1)، وهذه المراكز تضم (400) شرطي، يزودون بعشرين مركبة يجهز أفرادها ب(200) مسدس و (100) بندقية للدفاع عن محطات الشرطة.
- ب- يتم تشكيل أربعة طواقم تتدخل سريعاً تتمركز في المنطقة (H-1) كل طاقم يتمركز في إحدى محطات الشرطة كما هو مبين في الخارطة المرفقة. أما المهمة الأساسية المنوطة بهذه الطواقم فتتصب في معالجة المعضلات الأمنية الخاصة وحلها، هذا ويبلغ عدد عناصر كل طاقم (16).
- ج- البنادق المذكورة أعلاه تخصص للاستخدام الخاص بطواقم التدخل السريع بغية معالجة الأحداث الأمنية الخاصة والتغلب عليها.
- د- 1. تعمل الشرطة الفلسطينية بحرية في المنطقة (H-1).
2. أنشطة طواقم التدخل السريع المزودة بالبنادق وعملياتها يمكن ممارستها وتنفيذها في المنطقة المجاورة المتفق عليها والمحددة (المعينة) في الملحق الإضافي رقم (2) بعد الحصول على موافقة مكتب التنسيق المشترك.
3. طواقم التدخل السريع يمكنها استخدام البنادق في المنطقة (H-1) تنفيذاً لمهامها المذكورة أعلاه.
- هـ- تكفل الشرطة الفلسطينية بأن الذين سيتم تمركزهم في مدينة الخليل يخضعون لفحص أمني بهدف التأكد من ملاءمتهم للخدمة مع أخذ حساسية المنطقة بعين الاعتبار.

(6) المعالم والمواقع المقدسة

- (أ) الفقرات (2) و(3) (أ) التابعة للبند (32) من الملحق الإضافي (1) التابع للملحق (3) من الاتفاق المؤقت يعمل بها في المناطق المقدسة التالية التابعة للمنطقة (H-1).

1. مغارة عتينيئل بن كنز / الخليل.
2. الوني مامرا (حرام الرامي).
3. ايشيل ابراهام (بلوطة ابراهيم).
4. معين ساره (عين ساره).

(ب) الشرطة الفلسطينية تكون مسؤولة عن الدافع عن الأماكن اليهودية المقدسة المذكورة أعلاه. ولكي لا تتعرض مسؤولية السلطة الفلسطينية لأي أذى أو إعاقة لعملها، فإن زيارة الأماكن المقدسة من جانب المؤمنين أو أي زائرين آخرين تتم بموافقة الدوريات الجواله المشتركة التي تؤمن حرية وصول هؤلاء دون إحداث أي ضجيج أو إزعاج، مع تأمين سلامة الأماكن المقدسة واستخدامها.

(7) خطوات لضمان سير الحياة الطبيعية في البلدة القديمة من الخليل

- أ- الطرفان يؤكدان على التزامهما بالحفاظ على سير الحياة الطبيعية في كل مدينة الخليل وعلى منع كل أنواع الإثارة والاستفزاز أو الاحتكاك اللذين من شأنهما التأثير على الحياة الطبيعية في المدينة.
- ب- وفي هذا الخصوص يلتزم الطرفان باتخاذ جميع الوسائل والسبل الكفيلة بالإبقاء على سير الحياة الطبيعية فيها بشكل منتظم، على النحو التالي:
 1. سوق الجملة-الحسبة- يتم تحويل هذا السوق من سوق الجملة الى سوق بالمفروق حيث تباع البضائع والسلع مباشرة للمستهلكين من خلال المحال التجارية القائمة فيه.
 2. تعود حركة السير (سير المركبات) على طريق شارع الشهداء بشكل تدرجي خلال أربعة أشهر إلى الوضع الذي كانت عليه قبل شباط عام 1994.

(8) العمارة

تنقل العمارة إلى ملكية الجانب الفلسطيني وصلاحيته مع انتهاء عملية إعادة الانتشار، وتحويل إلى قيادة للشرطة الفلسطينية في مدينة الخليل.

(9) مدينة الخليل

يلتزم الطرفان بتوحيد مدينة الخليل، مع إدراكهم بأن توزيع المسؤولية الأمنية لا يعني بتاتا تقسيم المدينة بتاتا، على ألا يلحق بالصلاحيات والمسؤوليات الأمنية أي أذى من كلا الطرفين، والطرفان تحدهما الرغبة المشتركة في أن حركة السير (المشاة وحركة السيارات) في داخل المدينة ومنها وإليها تسير وتتم بطريقة سهلة وطبيعية دون عوائق أو حواجز.

ترتيبات مدنية خاصة بإعادة الانتشار في الخليل.

(10) نقل القوات والمسؤولية المدنية

أ- نقل القوات والصلاحيات المدنية التي سلمت إلى الجانب الفلسطيني في مدينة الخليل (12) مجالا طبقاً للبند (7) في الملحق (1) الخاص بالاتفاق المؤقت، تتم وتنفذ مع بداية تنفيذ عملية إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في مدينة الخليل.

ب- في المنطقة (H-2) تنتقل القوات والمسؤولية المدنية إلى الجانب الفلسطيني، باستثناء كل ما يخص الإسرائيليين وممتلكاتهم التي سيواصل إدارتها وتشغيلها سلطات الحكم العسكري الإسرائيلي.

أ- يلتزم الطرفان بشكل متساو بالحفاظ على الطابع التاريخي للمدينة والدفاع عنه بطريقة تكفل عدم إلحاق الأذى أو الضرر أو تغيير هذا الطابع في أي جزء من أجزاء المدينة.

ب- بعد إبلاغه الجانب الإسرائيلي نية الشروع باستخدامه لقوات الأمن ولمسؤولياته، مع الأخذ بعين الاعتبار الإنشاءات والتنظيمات ضمن حدود البلدية، يلتزم بالجانب الفلسطيني بالتعليمات التالية:

1. في حالة إقامة مبان تتكون من أكثر من طابقين يجب ألا يزيد ارتفاع كل منها عن (6 أمتار)، على أن تبعد (50) متراً عن الحدود الخارجية للمواقع المحددة من القائمة المرفقة بهذا البروتوكول كملحق إضافي ثلاث (إليكم القائمة المرفقة) ويتم التنسيق في ذلك عن طريق مكتب التنسيق.

2. في حالة إقامة مبان تتكون من أكثر من ثلاثة طوابق (يجب ألا يزيد ارتفاع كل منها عن (9) أمتار على أن تبعد مسافة تتراوح بين (50 متراً-100متر) عن

الحدود الخارجية للمواقع المحددة في القائمة المرفقة ويتم التنسيق في ذلك بوساطة مكتب التنسيق.

3. في حال إقامة مبان ليست لأغراض السكن والتجارة يجب أن تبعد عن الحدود الخارجية للمواقع المبينة في القائمة المرفقة حتى (100) متر، سيما إذا كانت هذه المباني من النوع الذي يؤثر سلبياً على البيئة ونظافتها، مثل: المصانع، أو المباني والمؤسسات التي يجتمع فيها أكثر من (50) شخصاً، حيث يتم التنسيق في ذلك مع مكتب التنسيق المشترك.

4. في حال إقامة مبان تزيد عن طابقين بارتفاع ستة أمتار يجب أن تبعد حوالي (50) متراً عن أي من جانبي الشارع المبين في القائمة المرفقة ويتم التنسيق في ذلك عن طريق مكتب التنسيق المشترك.

5. الوسائل الملزمة المفروضة والمطلوب العمل بها تتخذ من أجل ضمان الامتثال للتعليمات المفصلة أعلاه.

6. هذا البند لا ينطبق على المباني القائمة أو المباني الجديدة أو الترميمات والإعمار التي صدرت بشأنها اذونات وتصاريح لتنفيذها من جانب البلدية حتى تاريخ (15) كانون الثاني عام 1977م..

(11) البنية التحتية (التأسيسات)

أ- يبلغ الجانب الفلسطيني الجانب الإسرائيلي بوساطة مكتب التنسيق المشترك مقدماً وقبل (48) ساعة عن بدء أي عمل أو نشاط متوقع خاص بالبنية التحتية من شأنه أن يعرقل حركة السير العادية في شوارع المنطقة (H-2)، أو من شأنه التأثير على المرافق في البنى الأساسية (كالمياه- وشبكات الصرف الصحي- والكهرباء- وشبكة الاتصالات) التي تخدم المنطقة (H-2).

ب- يخول الجانب الإسرائيلي الطلب "بوساطة مكتب التنسيق المشترك" إلى البلدية بان تنفذ أشغالاً في الطرق أو في مرافق البنية التحتية الأخرى المطلوب إصلاحها بغية ضمان سلامة الإسرائيليين المقيمين في المنطقة (H-2). أما إذا اقترح الجانب الإسرائيلي دفع تكاليف هذه الأعمال، فعندها يؤكد للجانب الفلسطيني أن هذه الأعمال تنفذ لأولويتها فائقة الأهمية.

ج- المذكور أعلاه لا ينقص من قيمة التعليمات الواردة في الاتفاق المؤقت في كل ما يخص البنية التحتية والمنشآت القائمة في مدينة الخليل مثل سلطة الكهرباء.

(12) المواصلات

يتمتع الجانب الفلسطيني بتحديد موقع محطات الباصات وإجراءات الحركة والمرور في مدينة الخليل، ونظام المرور (إشارات المرور وما سيتبع ذلك) وإجراءات حركة السير وتحديد مواقع محطات الباصات في المنطقة (H-2) تبقى كما هي لدى تنفيذ عملية إعادة الانتشار في الخليل. وكل تغيير متأخر عن هذا الموعد يطرأ على هذه الإجراءات في المنطقة (H-2) يتم بعد تعاون مشترك بين الطرفين ضمن اللجنة الفرعية للمواصلات.

(13) الإشراف "البلدي" في مدينة الخليل

- أ- وفقاً للفقرة (C4) من البند (7) في الملحق (1) من الاتفاق المؤقت يتم القيام بعمليات التفتيش والإشراف من جانب حراس بلدية الخليل وموظفيها في المنطقة (H-2) وهم يرتدون الألبسة المدنية، على ألا يزيد عدد هؤلاء عن (50) شخصاً.
- ب- يحمل هؤلاء المفتشون من حراس وموظفي البلدية هويات شخصية رسمية مع صورة تصرفها إليهم البلدية.
- ج- يمكن للجانب الفلسطيني طلب المساعدة من شرطة إسرائيل بوساطة مكتب التنسيق المشترك لتنفيذ الأوامر في المنطقة (H-2).

(14) تعيين وتحديد مكاتب المجلس الفلسطيني

على الجانب الفلسطيني لدى تشغيله مكاتبه الجديدة في المنطقة (H-2) أن يأخذ بعين الاعتبار منع أي أعمال استنزافية واحتكاك، أي إذا كانت إقامة مثل هذه المكاتب ستؤثر على النظام العام أو الأمن فعلى الطرفين التعاون من أجل إيجاد حل مناسب لهذه المشكلة.

(15) الخدمات البلدية

طبقاً للفقرة (5) من البند (7) في الملحق رقم (1) للاتفاق المؤقت، تقدم خدمات البلدية بشكل منظم ومتواصل لسائر أنحاء المدينة وأجزائها بالكيفية والنوعية والمستوى نفسه، ويقوم الجانب الفلسطيني بتحديد نفقات الأعمال المنفذة والمواد المستخدمة لهذا الغرض وكلفتها دونما تمييز.

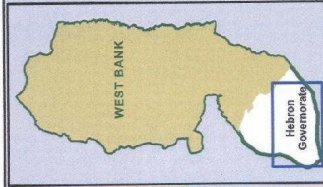
(16) الوجود الدولي المؤقت

فيما يخص الوجود الدولي المؤقت في الخليل (TIPH) يوافق الطرفان على إجراءات ال (TIPH) في كل ما يخص أعضاء القوة الدولية ومناطق عملها.

(17) الملحق رقم (1)

ليس لأي طرف الحق في أن يقلل من شأن القوى الأمنية والمسؤولية الأمنية أو ينقص منها وقفاً للملحق رقم (1) للاتفاق المؤقت.

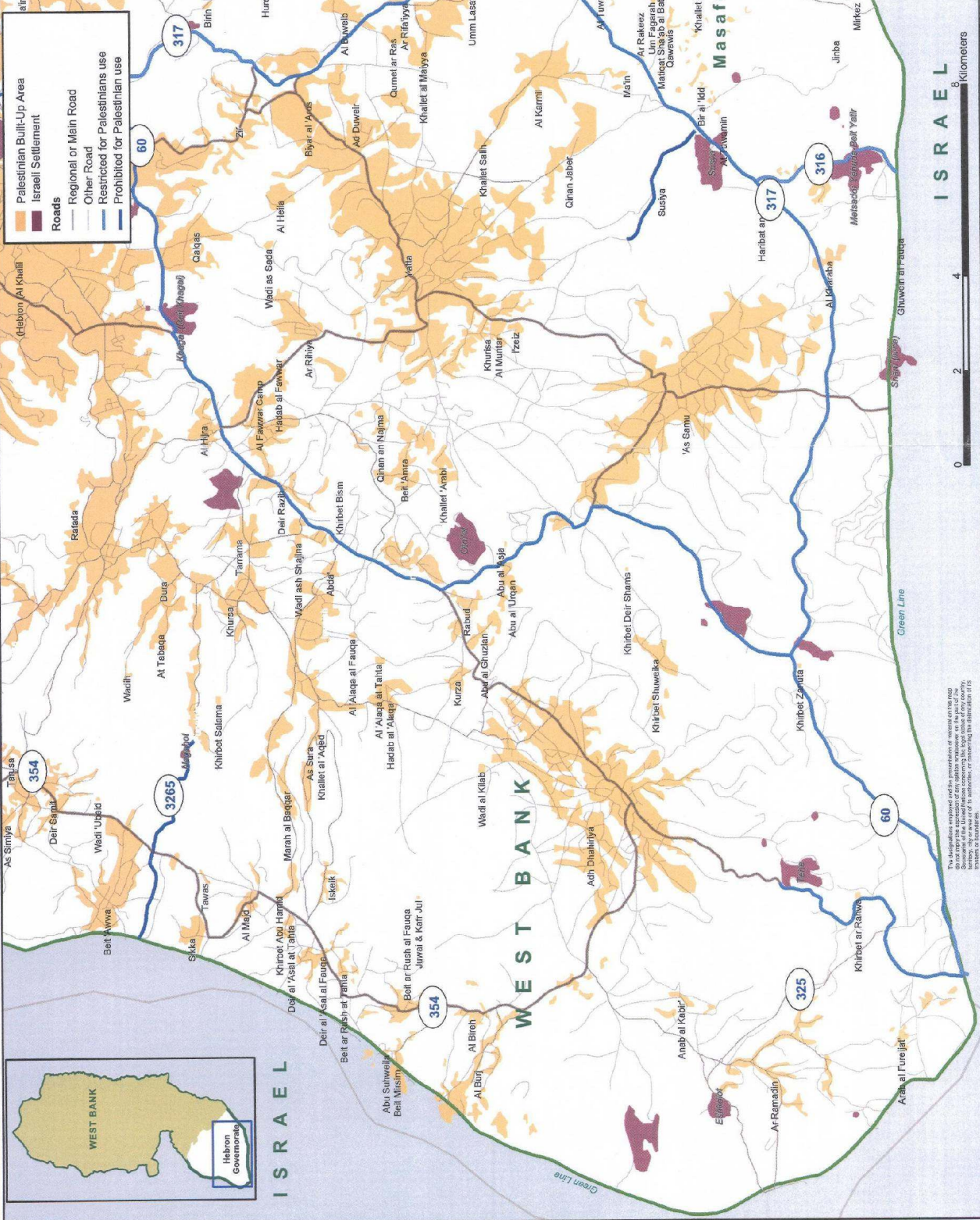
South Hebron and Masafer-Yatta Area



ISRAEL

Population in Masafer Yatta area	
Hamlet Name	PCBS estimate .. ERM estimate ..
1 Jinba	Not included 216
2 Mirkez	Not included 42
3 Halaweh	Not included 52
4 Al Fakheit	20 68
5 At Tabban	22 95
6 Al Majaz	0 90
7 Maghayir al Abeer	27 47
8 Asiri (Isfey Thita)	21 109
9 Al Maqura (Isfey Thita)	73 81
10 Tuba	Not included 78
11 Mantaght Sharab al Batin	33 144
12 Um Fagerah	Not included 59
13 Khatlat Alhaba	Not included 30 ^{***}
14 Saadat Tharlah	Not included 100
15 At Tawamin ^{**}	24 Not Inhabited
16 Bir al Lidd ^{**}	105 Not Inhabited
17 Qawawis ^{**}	37 Not Inhabited
18 Sarura ^{**}	48 Not Inhabited
19 Al Khan-Luba ^{**}	2 Not Inhabited
Total	412 1,211

* PCBS (Palestinian Central Bureau of Statistics) 1997 census
 ** Estimate from village council
 *** Estimate based on project
 **** Inhabitants fled due to safety and security; see enclosure



OCCHA
 OCHA-occupied Palestinian territory - December 2004
 For comments contact: ochaopt@un.org
 Tel: +972 (02) 552-8932; http://www.ochaopt.org



فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
34	اسم المستوطنة وتاريخ انشائها وموقعها الجغرافي وعدد سكانها ونوعها والجهة المشرفة عليها حتى سنة 2006م	1.2
63	قائمة بأسماء البؤر الاستيطانية وأسماء المستوطنات "الأم" المجاورة لها في محافظة الخليل حتى عام 2006	1.3
75	عدد المستوطنين في الضفة الغربية ومحافظة الخليل خلال الفترة (1999- 2006*)	1.4
76	البؤر الاستيطانية في محافظة الخليل حسب سنة الإنشاء خلال الفترة 1996- 2006	2.4
77	عدد البؤر الاستيطانية التي أقيمت في محافظة الخليل بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993	3.4
80	حجم مصادرة الأراضي في مدينة الخليل	1.5
85	عدد المحلات التجارية المغلقة والمفتوحة في أسواق البلدة القديمة في مدينة الخليل حتى شهر كانون الثاني عام (2006)	2.5
87	قائمة بالأوامر العسكرية التي أغلقت المحلات التجارية وقيدت الحركة في منطقة H2	3.5
90	عينة لعدد أيام منع التجول المفروضة على البلدة القديمة منذ شهر تشرين أول 2000م حتى كانون أول. " 2001	4.5
91	معدل حضور الطلاب لأقرب ثلاث مدارس من البؤر الاستيطانية في قلب الخليل	5.5
100	مساحة الأراضي المصادرة في محافظة الخليل حسب موقعها الجغرافي ومساحتها بالدونم حتى عام 2008	6.5
102	اعتداءات المستوطنين على المواطنين الفلسطينيين في محافظة الخليل، خلال الفترة من 2000/9/28 حتى 2001/12/31	7.5

فهرس الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
119خريطة محافظة الخليل قبل وبعد عام 1948.....	1.1
120خريطة المواقع الجغرافية للمستوطنات في محافظة الخليل.....	1.2
121خريطة المواقع الجغرافية للبور الاستيطانية في محافظة الخليل.....	1.3
122بنود اتفاقية الخليل.....	1.4
131خريطة جغرافية لمنطقة إطلاق النار 918.....	1.5
132خريطة جغرافية توضح الإغلاقات في البلدة القديمة.....	2.5
133خريطة جغرافية لمنطقة إطلاق النار 918 توضح التجمعات السكانية فيها.....	3.5

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	الرقم
صفحة الغلاف.....	
صفحة العنوان.....	
صفحة إجازة الرسالة.....	
الإهداء.....	
أالإقرار.....	
بشكر و عرفان.....	
جالملخص بالعربية.....	
د		
هـالملخص بالانجليزية.....	
و		
1الفصل الأول: خلفية الدراسة، مبرراتها وأهدافها.....	
1مقدمة.....	1.1
2المرحلة الأولى: 1967-1976.....	1.1.1
3المرحلة الثانية: 1977-1984.....	2.1.1
3المرحلة الثالثة: 1985-1990.....	3.1.1
3المرحلة الرابعة: 1991-2003.....	4.1.1
5مشكلة الدراسة.....	2.1
5أسئلة الدراسة.....	3.1
6أهداف الدراسة.....	4.1
6فرضيات الدراسة.....	5.1
7أهمية الدراسة.....	6.1
7حدود الدراسة.....	7.1
7محددات الدراسة.....	8.1
8المنهج.....	9.1

9	الفصل الثاني: مفاهيم الدراسة	
9	أفكار صهيونية حول الاستيطان	1.2
12	مفهوم الاستعمار الاستيطاني	2.2
13	لمحة عن استيطان الجزائر	3.2
14	سياسة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة	4.2
15	أهداف إسرائيل الاستيطانية	1.4.2
17	دوافع الاستيطان في الخليل	2.4.2
19	تبنى الحكومة الإسرائيلية إقامة مستوطنة كريات أربع	3.4.2
20	أنواع الاستيطان الإسرائيلي	5.2
20	الكيبوتس	1.5.2
20	توشوفاه	2.5.2
21	الموشاف	3.5.2
21	موشاف شيتوفي	1.3.5.2
21	موشاف عوفديم	2.3.5.2
21	الموشافاه	4.5.2
21	مأحاز	5.5.2
22	همئحزوت	6.5.2
22	بيشوف كهياتي	7.5.2
22	كرياه	8.5.2
22	مركز تعسياتي	9.5.2
22	مركز تعسياتي كفاري	10.5.2
23	شخوناه	11.5.2
23	نظريات الاستيطان	6.2
23	الاستيطان في فكر حزب المعراخ	1.6.2
25	الاستيطان في فكر حزب الليكود	2.6.2

27	آراء إسرائيلية حول الاستيطان في الخليل.....	3.6.2
30	كيف بدأ الاستيطان في الخليل.....	7.2
33	المستوطنات القائمة في محافظة الخليل.....	8.2
41	الفصل الثالث: البؤر الاستيطانية.....	
41	تمهيد	
41	مفهوم البؤرة الاستيطانية.....	1.3
42	أهداف البؤر الاستيطانية.....	1.1.3
42	خلفية إقامة البؤر الاستيطانية.....	2.1.3
44	خطة إقامة البؤر الاستيطانية.....	3.1.3
46	"خطة هذه أرضنا".....	4.1.3
46	اختيار الموقع.....	5.1.3
47	التواجد في البؤر الاستيطانية.....	6.1.3
47	الفترة الزمنية لإقامة البؤرة الاستيطانية.....	7.1.3
47	الإعلام.....	8.1.3
48	تنفيذ الخطة.....	9.1.3
50	دموية المستوطنين فعلاً وقولاً في الخليل.....	2.3
51	البؤر الاستيطانية في محافظات الخليل.....	3.3
56	السعي إلى تهويد مدينة الخليل.....	4.3
60	البؤر الاستيطانية في قلب مدينة الخليل.....	5.3
65	الفصل الرابع: اتفاقية أوسلو والخليل.....	
65	مقدمة.....	1.4
67	الوجود الدولي المؤقت في الخليل.....	2.4
68	منطقة H1 ومنطقة H2.....	3.4
68	منطقة H2.....	1.3.4
68	بنود اتفاقية الخليل.....	4.4

72 آثار بنود هذه الاتفاقية على الخليل	1.4.4
74 تأثير الترتيبات الأمنية في منطقة H1	2.4.4
75 اتفاقية أوسلو وأثرها على الاستيطان في محافظة الخليل	5.4
79 الفصل الخامس: آثار الاستيطان على حياة سكان محافظة الخليل	
79 تمهيد	
79 آثار الاستيطان على حياة السكان في مدينة الخليل	1.5
82 تأثير البؤر الاستيطانية على الحياة الاقتصادية لسكان مدينة الخليل	1.1.5
84 تأثير البؤر الاستيطانية وتأثيرها على الأنشطة التجارية في مدينة الخليل	2.1.5
87 تأثير البؤر الاستيطانية على الركود التجاري في مدينة الخليل	3.1.5
89 تأثير البؤر الاستيطانية على الحياة الاجتماعية لسكان مدينة الخليل	2.5
91 تأثير البؤر الاستيطانية على الحالة التعليمية في مدينة الخليل	1.2.5
92 دراسة حالة مدرسة قرطبة	2.2.5
93 التأثيرات النفسية على حياة السكان في مدينة الخليل	3.5
93 عنف المستوطنين	1.3.5
94 قيود على حركة المواطنين	2.3.5
95 طرق يمنع الفلسطينيون من الحركة عليها	3.3.5
95 الرد على محاولات إخلاء البلدة القديمة	4.5
96 الآثار السكانية للبؤر الاستيطانية على حياة سكان مدينة الخليل	5.5
97 ترحيل قصري لسكان البلدة القديمة من منطقة H2	1.5.5
98 تناقص عدد البيوت المأهولة	2.5.5
98 تأثير مصادرة الأراضي على سكان محافظة الخليل	6.5
101 اعتداءات المستوطنين على سكان محافظة الخليل	7.5
105 تأثير المستوطنات على سكان محافظة الخليل اجتماعياً	8.5

107	9.5	تأثير الإغلاقات والمستوطنات على اقتصاد المحافظة.....
107	1.9.5	المستوطنات والبؤر الاستيطانية.....
109		الفصل السادس: النتائج والتوصيات.....
109	1.6	الاستنتاجات
111	2.6	التوصيات
113	3.6	توصيات خاصة بالأبحاث المستقبلية.....
114		المراجع.....
114		المراجع العربية.....
117		المراجع العبرية
118		المراجع الانجليزية
119		ملاحق الدراسة.....
134		فهرس الجداول.....
135		فهرس الملاحق.....
136		فهرس المحتويات.....